سلطة دبي
للخدمات المالية

التقرير السنوي 2009

تقتضي المادة ١١ من القانون التنظيمي (قانون مركز دبي المالي العالمي رقم ١ لسنة 2004) لمركز دبي المالي العالمي (DIFC) أن تقوم سلطة دبي للخدمات المالية (DFSA) بتزويد رئيس مركز دبي المالي العالمي بتقرير خطي حول ممارسة صلاحياتها، وأداء مهامها ونشاطاتها المالية. يجب إعداد وتقديم التقرير بأسرع وقت ممكن بشكل معقول في كل سنة مالية وأن يكون مرتبطا بالسنة المالية السابقة. هذا هو التقرير السنوي السادس لسلطة دبي للخدمات المالية وهو يتعلق بالسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009.

لمزيد من المعلومات حول سلطة دبي للخدمات المالية، يرجى زيارة الموقع **www.dfsa.ae**

سلطة دبي للخدمات المالية هي الجهة المنظمة المتكاملة لكافة الخدمات المالية والخدمات المساعدة التي تتم ممارستها من خلال مركز دبي المالي العالمي، وهو منطقة حرة مالية متخصصة أنشأت في إمارة دبي. يغطي التكليف التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية إدارة الأصول والعمليات المصرفية والائتمانية والأوراق المالية وصناديق الاستثمار الجماعية والاتجار بالسلع المستقبلية والتمويل الإسلامي والتأمين وبورصة الأسهم العالمية وبورصة مشتقات السلع العالمية.

سلطة دبي للخدمات المالية

رؤيتنا

أن نكون جهة منظمة مرموقة دوليا ونموذجا رائدا لتنظيم الخدمات المالية في الشرق الأوسط.

رسالتنا

تطوير وإدارة وتنفيذ تنظيم من الطراز العالمي للخدمات المالية ضمن مركز دبي المالي العالمي.

أسلوبنا التنظيمي

التقيد بالتنظيم الذي يستند إلى تقييم المخاطر وتجنب العبء التنظيمي غير الضروري.

قيمنا

توقع مستويات عالية من آداب المهنة والنزاهة من سلطة دبي للخدمات المالية ومنتسبيها.

إظهار الحرفية والاستقلالية والفاعلية والقيادة ودقة اتخاذ القرار فيما يتعلق بأداء مسئولياتنا.

ضمان العدل الإداري والإجراء الاستشاري والانفتاح التام والحيادية والمحاسبة في أداء مهامنا.

المحتويات

أهم المنجزات لعام 2009 4

بيان رئيس مجلس الإدارة 6

بيان الرئيس التنفيذي 9

من نكون 13

نموذج حوكمة سلطة دبي للخدمات المالية 15

أهداف ومبادئ سلطة دبي للخدمات المالية 16

مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية 18

لجان مجلس الإدارة 26

الإدارة التنفيذية لسلطة دبي للخدمات المالية 33

عملنا 37

الهيكل التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية 39

مبادرات ما بين الأقسام 41

مبادرات الأقسام 44

الإحصاءات الرئيسية لسنة 2009 61

الملاحق 63

أهم المنجزات لعام 2009

السياسة والتشريع

- قدمت سلطة دبي للخدمات المالية نظام مكاتب التمثيل لتوفير خيار تنظيمي أبسط للشركات التي تمارس أنشطة تسويق محدودة في المركز.
- شكلت سلطة دبي للخدمات المالية لجنة لمراجعة نظام صناديقها الجماعية المالية و قد تم نشر التقرير في اكتوبر.
- إعادة سلطة دبي للخدمات المالية هيكلة قواعد التمويل الإسلامي لجعلها أكثر وضوحا وتواجدا للشركات.

نمو السوق والرقابة

- استكملت سلطة دبي للخدمات المالية مراجعة لسياسات قواعد الأوراق المالية المطروحة على أساس الخبرة المكتسبة حتى الآن، واعتماد السلطة منهجية قائمة على تجنب المخاطر.
- انتهت سلطة دبي للخدمات المالية من مراجعة التطبيق التنظيمي لقواعد السلطة لطرح الأوراق المالية في ما يتعلق بشركات الشمال الاوروبي والولايات المتحدة لتسهيل الادراج المحتمل من جانب هذه الشركات في بورصة ناسداك دبي.
- منحت سلطة دبي للخدمات المالية وضع "هيئة معترف بها" لـ نايسي ليف يمكنها من توفير إمكانية الوصول المباشر إلى سوق الولايات المتحدة من قبل الأشخاص المرخص لهم العمل في مركز دبي المالي العالمي.
- أجرت سلطة دبي للخدمات المالية مراجعة موضوعية فيمايتعلق في الملائمة والمعاملة العادلة للزبائن و مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومراجعة تحريات العملاء والالتزام بعقوبات مجلس الأمن الدولي ومراجعة موضوعية لتعهدات الأعمال.

أهم مذكرات التفاهم الإماراتية

- وقعت سلطة دبي للخدمات المالية على اثنتين من مذكرات التفاهم في غاية الأهمية مع المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة (CBUAE) ومع وحدة مواجهة غسل الأموال والحالات المشبوهة(AMLSCU)، بخصوص التعاون وتبادل المعلومات التنظيمية.

تعاون تنظيمي

- وسعت سلطة دبي للخدمات المالية نطاق تعاونها التنظيمي الدولي بتوقيع مذكرات تفاهم مع نظيرتيها في السويد وهولند و جنوب افريقيا والهند و من الناحية التشغيلية، قدمت السلطة 34 رداً على طلبات للحصول على المعلومات التنظيمية والرقابية والمساعدة إلى نظرائها من الجهات التنظيمية.

التنفيذ

- تلقت سلطة دبي للخدمات المالية و عاينت 83 إدعاء سوء سلوك خلال عام 2009.

- استجاب قسم التنفيذ إلى 28 إحالة لسوء السلوك من أقسام الرقابة والأسواق. تم حل معظم الإحالات دون إجراءات تنفيذية. إلا أن السلطة بدأت 9 تحقيقات في عام 2009 و تم الإنتهاء من 5 منها. و مازالت 4 تحقيقات جارية.
- غطت تحقيقات سلطة دبي للخدمات المالية مجموعة واسعة من إدعاءات سوء السلوك، بما في ذلك التداول من الداخل، والتلاعب في السوق، وانتهاكات من قبل إداريين لواجباتهم اتجاه الشركات والمساهمين، ومخالفات لشروط الترخيص، وتوفير خدمات مالية غير مرخص لها في مركز دبي المالي العالمي، وتقديم معلومات كاذبة ومضللة للسلطة.
- استجابات سلطة دبي للخدمات المالية على 18 طلبا للحصول على مساعدة من قبل جهات رقابية تنظيمية دولية.
- قدمت سلطة دبي للخدمات المالية 17 طلبا للحصول على مساعدة من جهات رقابية تنظيمية دولية.

التقدير

- تم تعيين الرئيس التنفيذي في المجموعات الاستشارية في مجلس معايير التأمين والتدقيق العالمية (IAASB) وفي مجلس المعايير والأخلاقيات العالمية للمحاسبين (IESBA).
- انضم الرئيس التنفيذي إلى المجموعات الاستشارية في مجلس هيئة الإمارات للأوراق المالية والسلع (SCA).
- حصل قسم المالية في سلطة دبي للخدمات المالية، على جائزة العام للتميز، تقديرا لالتزامه الواضح للتميز. وقد تسلم الفريق الجائزة في حفل توزيع جوائز المحافظ.

التعليم والتواصل مع المجتمع

- هنئت سلطة دبي للخدمات المالية ثلاث من أبناء دولة الإمارات العربية المتحدة ممن استكملوا برنامج قادة الغد التنظيميين (TRL) وتم تعينهم كمديرين في الأقسام التنظيمية.

الموارد البشرية

- نمت سلطة دبي للخدمات المالية إلى 117 موظف بحلول نهاية السنة.
- يشمل برنامج قادة الغد التنظيميين 11 مساعد تنظيمي بالإضافة إلى تخريج وانضمام ثلاثة إمارتيين إلى السلطة كمديرين تنظيميين.
- أدى تركيزنا على هدفنا الاستراتيجي لبناء القدرات إلى ما يقارب 6.5 يوما من أيام التدريب لكل موظف، في عام 2009.

بيان رئيس مجلس الإدارة

المرونة كلمة تتبادر إلى ذهني عندما أتذكر الأحداث التي وقعت عام 2009 في هذه المنطقة وتحديدا في دبي. لدينا القوة في قناعتنا، وأنا متفائل بأن دبي والمنطقة ككل ستستفيد من الدروس التي تعلمناها، وستشجع تعاونا أكبر و وحدة أقوى.

عندما انضممت إلى سلطة دبي للخدمات المالية عام 2004 كعضو مجلس إدارة، وتم تعييني فيما بعد رئيسا لمجلس الإدارة عام 2007، أصبحت جزءا من فريق واسع لديه غاية قوية لتأسيس بنية تنظيمية مناسبة للمركز المالي الذي كان حديثا عندئذ. لا زلت اشعر بالتميز لكوني جزءا من هذا الفريق، ولا زلت اشعر بذلك ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة لتأسيسنا. لقد شهدت خلال السنوات الخمسة الماضية التحول الهائل في الأراضي والصناعة، سواء في مشاريع البنية التحتية غير المحدودة أو مشاريع التطوير العقاري أو تقدم خدماتنا المالية أو الأنظمة والقوانين في أرجاء دول مجلس التعاون الخليجي.

لقد بين مركز دبي المالي العالمي مرونته مع مرور الوقت، وقدم الكثير من المؤشرات، ولا يزال يحدث تقدما ملحوظا تجاه أولوياته وأهدافه الاستراتيجية. كان تأثر الشركات التي أسست وجودا في المركز بالظروف الإقتصادية ضئيلا جدا، وبخلاف ما توقعه الناس، لم تشهد سلطة دبي للخدمات المالية نزوحا جماعيا للشركات المغادرة، فلا تزال الأعمال تجري كما كانت من قبل.

ستستمر حماية سلامة المركز مع تقدمنا لتكون هدفا مهما لكل من الحكومة وسلطة دبي للخدمات المالية. ويسرني أن أبلغكم أن طلبات الحصول على التراخيص من شركات ترغب بتأسيس وجود لها في مركز دبي المالي العالمي استمرت بالزيادة خلال العام، على الرغم من الظروف الإقتصادية الصعبة. إضافة إلى ذلك فقد كانت نوعية الطلبات المقدمة أفضل مما كانت عليه في السنوات السابقة. كانت نسبة 42% من طلبات الحصول على التراخيص التي تم استلامها عام 2009 مقدمة من شركات تأسست في دول ذات نظام رقابي، أي أنها مساوية لسلطة دبي للخدمات المالية على الأقل أو حتى أعلى منها، و32% من طلبات الحصول على التراخيص التي تم استلامها كانت من دول مجلس التعاون الخليجي. وفي جميع الأحوال فقد شهدنا زيادة في طلبات الحصول على التراخيص من البرازيل وروسيا والهند والصين(BRIC)، ونتوقع الاستمرار في المستقبل المنظور.

شهد العام 2009 سلطة دبي للخدمات المالية تمنح مركز دبي المالي العالمي رخصة أعمال الفئة الخامسة التي يحصل عليها لأول مرة. تعني هذه الرخصة أن حاملها هو المؤسسة المالية الإسلامية الأولى التي تمارس كافة نشاطاتها المالية وفقا للشريعة الإسلامية وتدير تقاسم أرباح الاستثمار. لدى 10% من شركاتنا المرخصة الآن إمكانيات مالية إسلامية، سواء كانت عبارة عن مؤسسة إسلامية بشكل كامل أو كان ذلك فرعا إسلاميا في المؤسسة. كان التمويل الإسلامي مبادرة مهمة على نطاق سلطة دبي للخدمات المالية لعام 2009، وسيبقى ذلك هو الحال في عام 2010. خلال العام الماضي اعدنا هيكلة كتاب قواعدنا لنحدد هوية التمويل الإسلامي بشكل أوضح، وبدأنا العمل على توفير كتاب قواعد عبر الانترنت متناسب مع كل حالة. اشعر أنه من الضروري أن نستمر في المساهمة في التفكير العالمي حول التمويل الإسلامي من خلال تواجدنا العام ومشاركتنا الفعالة في الهيئات التي تحدد المعايير في هذا الخصوص.

أعادت هذه الأوقات الصعبة تأكيد رغبتي في تلبية الحاجة إلى شفافية أكبر وتبن أسرع لإطر عمل حوكمة الشركات اقليميا. لا بد من التعليم والاصلاح المطردين في هذه المنطقة، كما أن معالجة مسائل الشفافية والحوكمة ستفيد بالتأكيد الشركات والأسواق والمستثمرين والمنظمين على حد سواء. تستمر سلطة دبي للخدمات المالية بالتركيز على هذه المواضيع عبر مراجعاتها الرقابية، وستسعى إلى استكشاف الحوكمة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وصلاتها بحوكمة الشركات خلال العام 2010.

في ديسمبر 2008، عين الرئيس الأول لمركز دبي المالي العالمي، وحاكمنا صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم مواطنين اثنين من الإمارات العربية المتحدة ليكونا أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين، وهما السيد عبد الواحد العلماء والسيد فاضل عبد الباقي العلي. جلب الأعضاء الجديدان لسلطة دبي للخدمات المالية خبرة قيمة في عدد من مجالات الأعمال، وثروة معرفية حول الأسواق الناشئة ومهارات قيادة الأعمال المثيرة للإعجاب. وقد قدما في عام 2009 مساهمات ممتازة وقوية للمجلس.

تداولنا في اجتماع مجلس إدارتنا مجموعة كبيرة من المواضيع تشمل تطوير المنطقة التنظيمية الرائدة للتمويل الإسلامي، واقبال سلطة دبي للخدمات المالية على المخاطر التنظيمية الناشئة عن الأزمة الإقتصادية العالمية. وأفتخر بأن المجلس مستعد بشكل جيد ليقدم للسيد بول كوستر وفريقه الدعم الذي يحتاجونه للتكيف مع الظروف الإقتصادية والتنظيمية الصعبة بحيث يستمرون في تحقيق الأهداف التنظيمية على أعلى المستويات.

كانت المساهمة في التنمية على المدى الطويل في قطاع الخدمات المالية في الإمارات العربية المتحدة من خلال التعليم جزءا مهما من رسالة سلطة دبي للخدمات المالية. ويعتبر برنامجنا "قادة الغد التنظيميين" جزءا لا يتجزأ من هذه الاستراتيجية لنقل المعرفة. وأنا شخصيا فخور جدا بالانجازات التي حققناها حتى الآن.

يتمتع الإماراتيون الـ11 المنتسبون لهذا البرنامج بالدوافع الذاتية والتوجه الكبير نحو الإنجاز، وأنا اتطلع بحماس إلى رؤية تطورهم وتقدمهم في القيادة التنظيمية على المدى الطويل. يمكن رؤية العناوين الرئيسية لبرنامج العام 2009 في الصفحة 43 من هذا التقرير.

وأخيرا، وكملاحظة شخصية، أجد هذا العصر وقتا ملائما للبحث عن طرق جديدة و"ذكية" لتقديم الخدمات المالية. سيساعدنا الحوار والتفكير والتعلم من الأخطاء السابقة في جهودنا لتحسين تلك الظروف وقد يساعدنا في منع تكررها في المستقبل. إضافة إلى ذلك، لا بد أن نعمل بشكل أكثر فاعلية مع منظمينا المحليين والدوليين ومع الشركات والأسواق التي نشرف عليها.

سيشكل بناء اطر عمل لتحسين تنظيم الخدمات المالية تحديات لنا في السنوات القادمة، ولكنني ملتزم بأهداف مركز دبي المالي العالمي وغاياته كمركز مالي دولي متفوق. يعتقد مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية بأنه من المحتمل أن تبقى البيئة التجارية والإقتصادية العامة صعبة في العام 2010.

مع استمرار سلطة دبي للخدمات المالية بضمان وفائها بأعلى المعايير في تنظيم الخدمات المالية في هذا الاختصاص، أود أن أنظر إلى المستقبل بتفاؤل حيث ندخل عصرا من عمليات التوحيد والدمج

والاستملاك. نحن متمسكون بالتزامنا تجاه كافة أصحاب المصالح ونحن في مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية، مع التنفيذيون في السلطة سنستمر بتقديم خدماتها التنظيمية كسلطة مستقلة بأعلى المعايير الدولية، مع الاعتراف بمشهد الأعمال المتغير.

مع نهاية العام كان لدى سلطة دبي للخدمات المالية 117 موظفا متفانيا، استجاب جميعهم بشكل إيجابي للسنة الصعبة. وأود نيابة عن المجلس أن أشكرهم على كل ما قدموه في العام 2009، واتطلع إلى خدمة دبي وسلطة دبي للخدمات المالية بأقصى طاقتي في السنوات القادمة. ونأكد أننا سنقدم كل الدعم لمحافظنا الجديد معالي أحمد حميد الطاير.

عبد الله م صالح

رئيس مجلس الإدارة

بيان الرئيس التنفيذي

يحرز الحوار الدائر في سياسة ما بعد الأزمة حول الحاجة إلى إجراء التغييرات في الهيكل التنظيمي والمناهج الرقابية تقدما جديا. من الواضح أن اضطرابات الأسواق المالية العالمية قد كشفت عن قضايا كبرى واستخفاف كبير بآثار عولمة الأسواق المالية والتجديد الحثيث كعامل مزعزع للاستقرار. كما بيّنت أيضا ضعف كبير في البيئة التنظيمية وأن حماية المستثمر تتطلب نظام خدمات مالية أكثر سرعة وصلابة، مع الاستمرار بتحسينه.

في ظل هذه التكشفات، ركزت سلطة دبي للخدمات المالية في سنة 2009 على إعادة توجيه الجهود لتقوية رقابتنا الاشرافية، من أجل تعديل قوانيننا وأنظمتنا، حيثما يكون لازما، ومراجعة عملياتنا وإجراءاتنا التشغيلية وتحسينها. يعتبر الاشراف والرقابة الفعالة جزءا مهما من كوننا منظمين فعالين، وهكذا يستعرض هذا التقرير السنوي نشاطنا في هذا المجال بالتفصيل.

يبدو ان تدخلات السياسة المالية والنقدية العالمية المنسقة لسنة 2008 إلى 2009 قد ادت إلى استقرار الأسواق والسيولة لدى كبار الوسطاء الماليين. على الرغم من ذلك، تستمر نقاط الضعف مع استمرار عملية تخفيض الديون وإعادة تقييم الأصول وادراك الخسارة وإعادة الهيكلة. ادت الصلات ما بين الأسواق والشركات إلى تحويل المشكلات بشكل واسع، بما في ذلك الأسواق الناشئة والنامية الرئيسية.

في جميع الاحوال، لم تكن الشركات التي تشرف عليها سلطة دبي للخدمات المالية، بما فيها مؤسستي السوق المرخصتين اللتين نشرف عليهما، منيعة، على الرغم من بقاء شركاتنا في حالة سليمة عموما. تمثل طبيعة النشاطات التي تقدم بالجملة في مركز دبي المالي العالمي وسيطرة "ترتيب وارشاد" نماذج الأعمال وتمويل التعاملات المتولدة في مركز دبي المالي العالمي في المكتب الرئيسي أو الشركات التابعة التي تقع في مكان آخر، عوامل تحد من حجم التحوط ومزاولة الأعمال ومخاطر السمعة الناشئة في المركز. الا أن سلطة دبي للخدمات المالية تستمر في التيقظ مع استمرارها في تعزيز منهجنا نحو الرقابة على الشركات والتركيز على القدرات التشخيصية والاشرافية والوقائية.

بذلت سلطة دبي للخدمات المالية جهدا كبيرا هذا العام للمشاركة في هذه المداولات ولضمان استفادة أنظمتنا وممارساتنا من الدروس المستقاة. نحن الآن أعضاء في ثلاث لجان تشكل جزءا من هيئات وضع معايير الخدمات المالية الدولية وهي: المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (IOSCO)، والرابطة الدولية لمراقبي التأمين(IAIS)، والمجموعة الاستشارية حديثة الإنشاء في بازل وهي مجموعة فرعية من لجنة بازل للاشراف المصرفي.

لحسن الحظ نواجه اليوم بيئة سوق أكثر استقرارا، اذ تمثل الأسواق الناشئة مثالا رئيسيا على الثقة والتفاؤل المجددين. تستمر شركات الخدمات المالية الدولية الكبرى في سعيها للحصول على ترخيص من سلطة دبي للخدمات المالية، ونحن واثقون بجودة نظامنا التنظيمي واستجابته. وتقوم الشركات القائمة بتوسيع عملياتها في مركز دبي المالي العالمي، استعدادا لاقتناص الفرص المستقبلية. من الواضح أن مركز دبي المالي العالمي قد حقق حجما مهما من خلال النمو الثابت، والأهم من ذلك من خلال المصداقية الدولية.

يتساوى إطار العمل التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية واداؤه لإطار العمل والأداء في أمثاله من المراكز المالية الدولية المرموقة، وذلك حسب النتائج التي توصل إليها برنامج صندوق النقد الدولي/البنك الدولي لتقييم القطاع المالي، لدولة الإمارات العربية المتحدة. تستمر سلطة دبي للخدمات المالية بتكريس الكثير من التركيز والموارد للحصول على تقييم بامتياز مثل هذا التقييم من جهة حيادية.

يوفر الموقع الجغرافي لمركز دبي المالي العالمي محورا ماليا يربط بين أسواق المال والمستثمرين في الشرق والغرب. يقع المركز في موقع مثالي يمكنه من لعب دور رئيسي في تطوير الإمكانات الهائلة التي يتمتع بها إقتصاد مناطق الشرق الأوسط وشمال افريقيا وجنوب آسيا(MENASA). تحظى ايرادات الهيدروكربون دائما بأهمية كبرى بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي الستة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وجنوب آسيا ككل، مع استمرارها في السعي لتحقيق التنوع الإقتصادي. على الرغم من انخفاض النشاط التجاري عالميا، تستمر هذه الدول بالاستثمار في مشاريع تطوير بنية تحتية رئيسية من شأنها أن تسهل عملية النمو المستقبلي المطرد.

خلال الـ 12 شهرا الماضية اتخذت سلطة دبي للخدمات المالية عدة خطوات استباقية بخصوص منهجنا الرقابي في الاوقات التي تتزايد فيها المخاطر، من خلال تنفيذ مجموعة واسعة من المبادرات على سلوك السوق والجانب التحوطي من مهمتنا التنظيمية. جرى في يوليو تكليف مجلس من المتمرسين في الأسواق والذي كانت مهمته مراجعة نظام صناديق الاستثمار الجماعية لمركز دبي المالي العالمي. لم يحرز المركز النجاح الذي أملناه في جذب المزيد من الأموال، على الرغم من العراقيل التي لم يكن بالإمكان تخطيها والتي فرضتها الأزمة المالية العالمية في طريق التطور. تبين توصيات مجلس الخبراء اجماع مجموعة كبيرة من الممارسين في الصناعة على ما يعتقدون أنه سيوصلنا إلى الطريق الصحيح.

تم تأسيس وحدة رقابة خاصة هذا العام في قسم الرقابة، وذلك لتوفير موارد للقيام بالتحقيقات والتقييم نحو أكثر فعالية وبسرعة لكشف وقائع الاوضاع. تهدف الوحدة بشكل رئيسي للكشف المبكر عن الممارسات والأوضاع المرفوضة التي تتطلب إجراءات علاجية مناسبة لتقليص مخاطر السمعة أو مخاطر مزاولة الأعمال أو المخاطر المالية المفرطة. يستلزم ذلك أداء مراجعات حسب الموضوع وعمليات تفتيش في الموقع على عينة احصائية سليمة أو اجتهادية من الشركات، مع التركيز على مسألة أو خطر ناشئ محدد. تم تلخيص نتائج هذه المراجعات والنتائج التي تمت ملاحظتها حسب الموضوع، دون تخصيص مؤسسة بعينها، في خطابات إلى "كبار المسؤولين التنفيذيين" نشرت على الموقع الالكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية. وتعمل هذه المعلومات على مساعدة الشركات الأخرى في تقييم عملياتها.

كان التحقق من فعالية البرنامج الرقابي لسلطة دبي للخدمات المالية أولوية تنظيمية رئيسية خلال السنة. لا يوجد بديل في هذا الخصوص عن عمليات التفتيش الميدانية التي يجريها مشرفون متمرسون على فترات متكررة، مع مستوى ملائم من اختبار التعامل. يتم التحقيق في "الاعلام الحمراء" بشكل دقيق لتحديد أي مخاوف ممكنة. تكون معظم المسائل التي يتم الكشف عنها والتي

تتطلب اهتماما من إدارة الشركات قابلة للتصحيح في سير الأعمال المعتاد. أما اذا تم تحديد عيوب أكبر، يتم تطبيق برنامج رسمي للحد من المخاطر، يحدد الإجراءات التي يجب اتخاذها لمعالجة النواحي التي تتسبب بالمخاوف والجدول الزمني للانجاز.

حسبما تم بحثه بتفصيل أكبر في موقع آخر من هذا التقرير السنوي، أجرت سلطة دبي للخدمات المالية 135 تفتيشا كامل النطاق و72 تفتيشا ميدانيا محدد الغرض في عام 2009. تقدم هذه التغطية عالية المستوى، والتي تكملها الرقابة خارج الموقع، إطار عمل قوي لمراقبة المخاطر. غير أنه ليس هناك مجال للشعور بالرضا الذاتي في ظل بيئة تشغيلية مليئة بالتحديات.

خلال العام الفائت، عمل قسم السياسة والخدمات القانونية على تقييم كفاءة إطار عملنا التنظيمي بشكل مستمر. نحن ملتزمون بشكل كبير بالتحقق من أن قوانيننا وأنظمتنا تعكس أفضل الممارسات الدولية الجارية مع تعديلها حسبما يلزم لتناسب محيطنا. تم وضع كتاب القوانين الخاص بالسلطة والتعديلات التي تمت عليه قياسا على مناطق الاختصاص الأخرى المرموقة، وحين يلزم إجراء التعديلات نتبع إجراء استشاريا مع الجمهور، مع تأكيدنا على التناعم مع ممارسات الأسواق الناشئة والقائمة والنماذج المتغيرة لأعمال الشركات.

التمويل الإسلامي مجال مهم بالنسبة لسلطة دبي للخدمات المالية، وهو مجال ينطوي على الكثير من الإمكانات، ليس من خلال تلبية احتياجات مجتمع محدد فقط، بل بالمشاركة في تطوير بعض المناهج والهياكل الجديدة أيضا. تدعم سلطة دبي للخدمات المالية بشكل كبير تنمية التمويل الإسلامي ورؤية مركز دبي المالي العالمي ليكون مركز امتياز لنشاط التمويل الإسلامي. بهذا الخصوص، سنستمر في المشاركة الفعالة في اثنين من واضعي معايير التمويل الإسلامي الدولية هما: مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. يمثل توافق المعايير دعامة رئيسية لضمان النمو المعقول لهذا القسم المهم من السوق، وتأمل سلطة دبي للخدمات المالية أن تؤكد قيادة تنظيمية حقيقية في هذا الميدان.

شهد عام 2009 ارتفاعا من جانب سلطة دبي للخدمات المالية في مستوى التعاون وتبادل المعلومات لديها مع منظمين آخرين بالإضافة إلى ارتفاع في مستوى تقوية علاقاتها مع المنظمين الآخرين أيضا. لدينا الآن شبكة من مذكرات التفاهم الثنائية ومتعددة الاطراف مع 85 منظم حول العالم. في فبراير 2009، سرت سلطة دبي للخدمات المالية بتوقيع مذكرة تفاهم هامة مع المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وبالتالي تعزيز ترتيبات التعاون الحالية وتحديدها. نعتقد بأن الانخراط مع زملائنا المنظمين في دولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال محاولة الوصول إلى المنظمين في المنطقة، من شأنه أن يمكن سلطة دبي للخدمات المالية من إحداث تغيير، كما يمكننا من وضع بصمتنا التنظيمية في الشرق الأوسط.

ختاما، شهد نوفمبر 2009 احتفال سلطة دبي للخدمات المالية بذكراها السنوية الخامسة كسلطة قانونية مستقلة. في ذلك الوقت، أسست سلطة دبي للخدمات المالية سجل انجازات حافل موثوق من التنظيم والشفافية ذات المعايير العالية. لقد تمكنا من بناء ثقة دولية، ليس فقط في المعايير التنظيمية التي نديرها، بل في العاملين لدينا كذلك.

أود التعبير عن خالص امتناني وتقديري لمجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية وكافة زملائي في سلطة دبي للخدمات المالية لدعمهم لي في مركزي هذا الذي شغلته منذ سنة واحدة فقط.

وأخيرا، أود تقديم شكري لرئيس مركز دبي المالي العالمي، سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، ومحافظ مركز دبي المالي العالمي، معالي أحمد حميد الطاير، وزملائنا في سلطة مركز دبي المالي العالمي، الذين ساهموا جميعا في دعم دورنا كمنظم خدمات مالية فعال ومستقل في مركز دبي المالي العالمي.

بول م كوستر

الرئيس التنفيذي

من نكون

نموذج حوكمة سلطة دبي للخدمات المالية

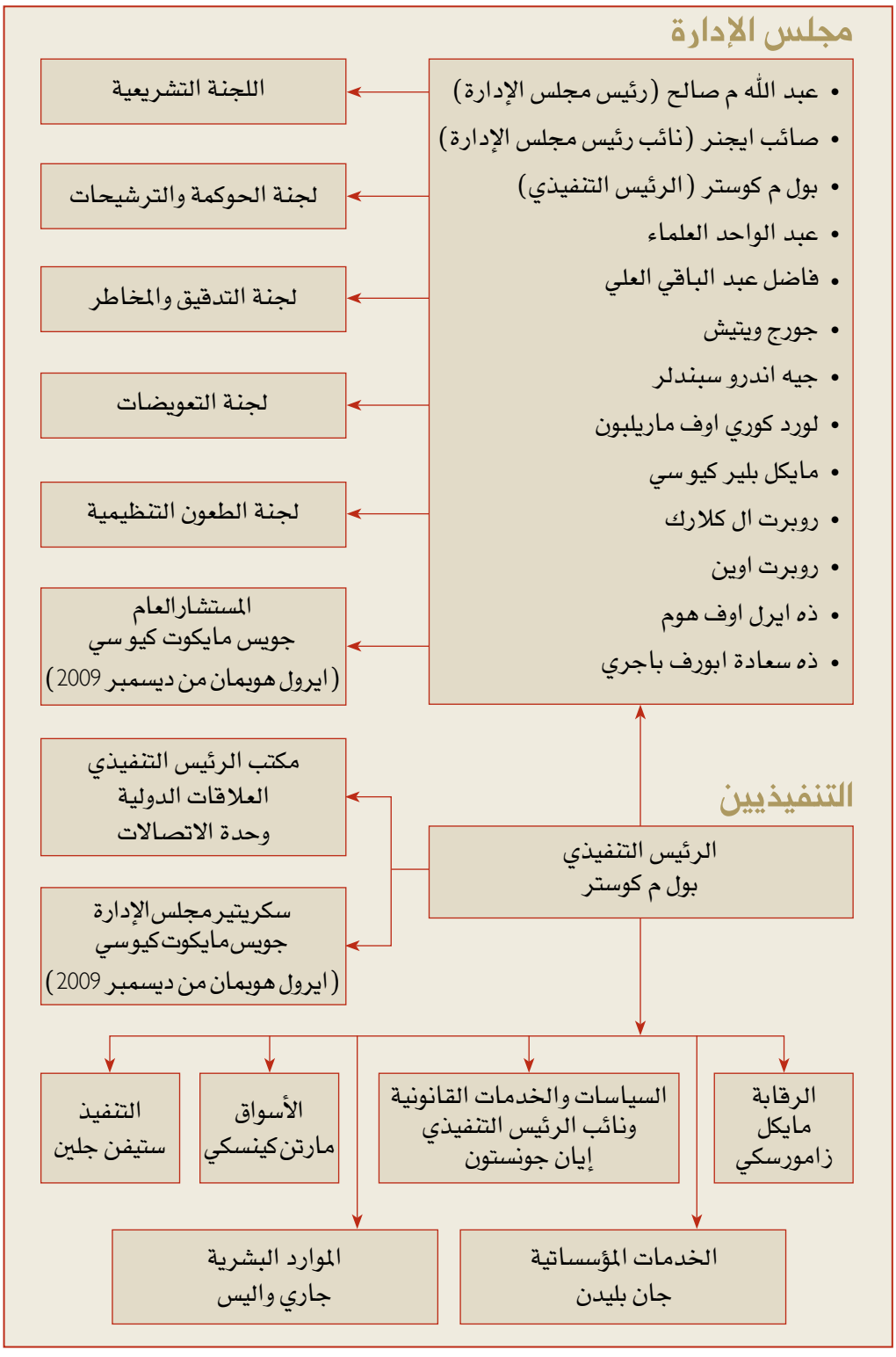

أهداف ومبادئ سلطة دبي للخدمات المالية

في أداء تكليفها التنظيمي، تلتزم سلطة دبي للخدمات المالية قانونيا بالسعي لتحقيق الأهداف التالية:

- رعاية وضمان العدل والشفافية والفاعلية في صناعة الخدمات المالية (تحديدا، الخدمات المالية والنشاطات ذات العلاقة التي تتم مزاولتها) في مركز دبي المالي العالمي؛
- تعزيز الثقة في صناعة الخدمات المالية لدى مركز دبي المالي العالمي والمحافظة على تلك الثقة؛
- رعاية الاستقرار المالي لصناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي، بما في ذلك التقليل من المخاطر النظامية، والمحافظة على ذلك الاستقرار؛
- تجنب أي سلوك من شأنه أن يسبب ضررا بسمعة مركز دبي المالي العالمي أو صناعة الخدمات المالية في المركز، ومنع ذلك السلوك والكشف عنه من خلال وسائل مناسبة بما في ذلك فرض العقوبات والممارسات النقدية؛
- حماية المستخدمين المباشرين وغير المباشرين والمستخدمين المرتقبين لصناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي؛
- نشر الوعي بتنظيم صناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي؛
- السعي لتحقيق أية أهداف أخرى حسبما يحددها حاكم دبي، من حين لآخر، بموجب قانون مركز دبي المالي العالمي.

في سعيها لتكوين بيئة ترعى المباديء الارشادية لمركز دبي المالي العالمي التي تتمحور حول النزاهة والشفافية والكفاءة، وفي جهودها الرامية للمحافظة على تلك البيئة، وضعت سلطة دبي للخدمات المالية معايير عالية لا تهاون فيها لبناء إطار تنظيمي واضح ومرن قائم على أفضل الممارسات والقوانين العالمية المطبقة لدى السلطات المالية الرائدة في العالم. وكان نتيجة ذلك أن وضعت التشريعات الواضحة التي ترتبط بأي مركز مالي عالمي حديث.

تسعى سلطة دبي للخدمات المالية جاهدة لاستيفاء المعايير المعمول بها للمؤسسات العالمية الرائدة مثل:

- منظمة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية
- لجنة بازل للرقابة المصرفية
- بنك التسويات الدولية
- قوة مهام الإجراءات المالية
- الرابطة العالمية لمشرفي التأمين
- مجلس المعايير المحاسبية العالمية
- المنتدى الدولي للهيئات التنظيمية المستقلة لتدقيق الحسابات
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية
- المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية
- منظمة التعاون والتطوير الإقتصادي

تسعى سلطة دبي للخدمات المالية للعضوية في المنظمات العالمية وتساهم في حواراتها في المجالات التي تتعلق بتنظيم الأوراق المالية والالتزام بمكافحة غسل الأموال وتنظيم التمويل الإسلامي. وهذا يمكننا من البقاء على اطلاع على أفضل الممارسات الدولية في المنطقة ومن تطبيق تلك الممارسات.

القيم وأخلاقيات العمل

تعكس قيم سلطة دبي للخدمات المالية صلب مباديء النزاهة والشفافية والكفاءة في تشغيل مركز دبي المالي العالمي، والتي تم دمجها بقوة في أنظمة سلطة دبي للخدمات المالية وإجراءاتها وتم شملها في قانون القيم وأخلاقيات العمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية للموظفين.

يبين القانون معايير أفضل الممارسات العالمية ذات العلاقة، والتي تخص استخدام المعلومات التنظيمية، وتضارب المصالح وتقديم و قبول الهدايا والامتيازات. وقد صمم لتكميل أحكام القانون التنظيمي بشأن تضارب المصالح والسرية.

ويتضمن القانون إجراءات إدارة التضارب الفعلي والمحتمل فيما يختص بالعلاقات ما بين الموظفين والمستشارين في سلطة دبي للخدمات المالية وغيرها من الوكالات في مركز دبي المالي العالمي.

وقد اتخذ مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية قانونا مماثلا للقيم وأخلاقيات العمل يناسب أعضاء مجلس الإدارة ولجانه و هيئاته.

مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية

يشرف مجلس الإدارة على الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية والعاملين لديه، وذلك لضمان شفافية فصل الأعمال التنظيمية اليومية عن الإشراف على الأداء التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية.

بالإضافة إلى ذلك، يقوم مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية بعدد من المهام:

- يمارس المجلس الصلاحيات التشريعية المسندة إلى سلطة دبي للخدمات المالية؛
- يعين المجلس أعضاء هيئة الأسواق المالية ولجنة الطعون التنظيمية، وتمارس كل منها مهام شبه قضائية محددة.

صلاحيات ومهام المجلس بموجب القانون التنظيمي هي:

- ضمان قيام سلطة دبي للخدمات المالية بممارسة صلاحياتها القانونية وأداء مهامها القانونية وفقا لأهدافها؛
- وضع السياسات التي تتعلق بتنظيم الخدمات المالية والنشاطات ذات الصلة؛
- اتخاذ الترتيبات المسبقة للأحكام الصادرة بتطبيق العقوبات فيما يتعلق بالإجراءات التأديبية والمسائل الأخرى؛
- استعراض ومراجعة أداء الرئيس التنفيذي؛
- تقديم التوجيهات إلى الرئيس التنفيذي؛
- الترتيب لدخول سلطة دبي للخدمات المالية في ترتيبات تعاون مع جهات منظمة أخرى؛
- مراجعة مسودات القوانين وتقديم التوصيات بشأنها إلى رئيس دبي المالي العالمي؛
- مراجعة و وضع الأنظمة؛
- مراجعة وإصدار معايير وقواعد العمل؛
- تقديم المذكرات إلى الرئيس فيما يتعلق بالمسائل التشريعية خارج نطاق الصلاحيات التشريعية الخاصة بالمجلس.

يشمل دور المجلس في ممارسة إشرافه العام على العمليات في سلطة دبي للخدمات المالية على ما يلي:

- اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تؤثر في العمليات المستقبلية لسلطة دبي للخدمات المالية؛
- وضع السياسات المناسبة لإدارة تقييم المخاطر التي تتعلق بعمليات سلطة دبي للخدمات المالية وتحقيق أهدافها والسعي للتحقق دوريا من إدارة تقييم المخاطر بواسطة ضوابط الرقابة الداخلية وفقا لهذه السياسات؛
- المحافظة على نظام سليم للرقابة المالية؛
- توفير آلية محاسبة لقرارات لجان المجلس من خلال رفع تقارير دورية.

إن أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية هم خبراء رواد في مجال القانون والأعمال والتنظيم عملوا سابقا في أهم المناطق المالية العالمية.

يتم تعيين كافة أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية من قبل رئيس مركز دبي المالي العالمي حاليا صاحب السمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، وذلك لمدة 3 سنوات. إضافة إلى ذلك، ابرم كافة أعضاء مجلس الإدارة اتفاقية خدمة مع سلطة دبي للخدمات المالية والتي تنص على تفاصيل مدة التعيين والواجبات والمكافآت والمصروفات والسرية وتضارب المصالح والمدة والإنهاء والتعويضات.

يتألف المجلس حالياً من 13 عضواً وجميعهم باستثناء الرئيس التنفيذي أعضاء مستقلين غير تنفيذيين. تساند المجلس جويس مايكوت كيو سي، التي تتصرف كسكرتير لمجلس الإدارة ومستشار عام. وقد شغل هذا المنصب ايرول هوبمان في ديسمبر2009. تقوم سكرتارية المجلس بإدارة وتنسيق كافة مهام السكرتارية بالنسبة للمجلس وكل من لجانه.

تملك سلطة دبي للخدمات المالية تغطية تأمينية شاملة على مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين والتي يعتبرها المجلس كافية ومناسبة. يستثنى من تغطية وثيقة التأمين أى عضو مجلس إدارة أو عضو هيئة في حال ثبت أنه تصرف بسوء نية.

حسبما هو مطلوب بموجب القانون التنظيمي، قام المجلس بتعيين لجنة طعون تنظيمية وهيئة للأسواق المالية. إضافة إلى اللجان المطلوبة بموجب القانون، أنشأ المجلس أربع لجان لمساعدته في أداء مهامه. و هذه اللجان هي: اللجنة التشريعية، لجنة الحوكمة والترشيحات، لجنة التدقيق وتقييم المخاطر ولجنة المكافآت. تشكل هذه اللجان منصة صلبة للحوكمة الجيدة والكفاءة والإصلاح.

بعض أعضاء اللجان ليسوا أعضاء في مجلس الإدارة اما رئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية فهو بحكم منصبه عضو في كافة لجان المجلس، باستثناء لجنة التدقيق وتقييم المخاطر ولجنة الطعون التنظيمية.

يوضح الجدول التالي حضور أعضاء مجلس الإدارة الاجتماعات خلال السنة، وذلك بالحضور (شخصيا أو بواسطة مؤتمر عبر الهاتف) كنسبة من اعداد الاجتماعات التي يكون كل من أعضاء المجلس مؤهلين لحضورها.

	المجلس	لجنة التدقيق والمخاطر	لجنة الحوكمة والترشيحات	اللجنة التشريعية	لجنة التعويضات
عبد الله م صالح	7/7	-	-	-	-
صائب ايجنر	7/7	6/6	7/7	-	7/7
بول م كوستر	7/7	-	6/7	5/5	6/7
عبد الواحد العلماء	7/7	-	-	5/5	-
فاضل عبد الباقي العلي	7/7	6/6	-	-	6/7
جورج ويتيش	7/7	6/6	-	5/5	-
جيه اندرو سبندلر	6/6	6/6	7/7	-	7/7
لورد كوري اوف ماريليبون	7/7	-	6/7	-	6/7
مايكل بلير كيو سي	7/7	-	-	5/5	-
روبرت ال كلارك	7/7	-	-	5/5	-
روبرت أوين	7/7	-	-	5/5	7/7
ذه ايرل اوف هوم	7/7	6/6	7/7	-	-
ذه ابورف باجري	7/7	6/6	7/7	-	7/7

أعضاء مجلس الإدارة

عبد الله م صالح عين رئيساً لسلطة دبي للخدمات المالية ورئيسا لمجلس إدارتها بتاريخ 17 يونيو 2007، وقد عمل كعضو مجلس إدارة في سلطة دبي للخدمات المالية منذ عام 2004. السيد صالح هو نائب رئيس بنك الإمارات دبي الوطني ش م ع الذي تأسس مؤخرا مع اندماج بنك دبي الوطني و بنك الإمارات الدولي ليصبح أكبر شركة أعمال مصرفية في الشرق الأوسط. كان أحد مؤسسي بنك دبي الوطني في عام 1963 والمدير العام له منذ عام 1982 لغاية يناير 2004 ومن ثم رئيسا منذ عام 2005 وحتى عملية الدمج مع بنك الإمارات الدولي. عمل السيدصالح مستشارا للشؤون المالية لدى المغفور له بإذن الله حاكم دبي، صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم. تولى السيد صالح منصب محكم لدى المجلس العالي لمركز التحكيم الاوروبي العربي الكائن مقره في باريس، وذلك خلال الفترة من سنة 1988 إلى سنة 2000. وهوعضو في مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة دبي. وهو أحد أعضاء مجلس إدارة شركة قطر للمواد المضافة للوقود منذ عام 1990 ورئيس مجلس إدارة انترناشيونال أوكتين ليمتد (آي أو ال) أيضا منذ عام 1990. وهو عضو مجلس إدارة ومساهم رئيسي في شركة دبي للمواصلات ذ م م (دتكو) الشركة القابضة لمجموعة شركات دتكو و هو رئيس مجلس إدارة مارشينسكو (وسطاء تأمين) منذ عام 1976. وقد تلقى تعليمه في الشارقة ولندن حيث درس في معهد الدراسات المصرفية بعد إكمال دراساته الأكاديمية.

صائب ايجنر عين نائباً لرئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية بعد تعيين السيد صالح كرئيس لمجلس إدارتها. السيد ايجنر هو المؤسس والرئيس والمسؤول التنفيذي الأول لمجموعة لونوورلد، وهي مجموعة تمويل وعقارات واستثمارات خاصة. وهو مدير كلية لندن لإدارة الأعمال ورئيس مؤسس وعامل لمجلسها الاستشاري الاقليمي في الشرق الأوسط. وقد عمل سابقا كمدير أول لدى (أيه ان زد) كريندليز بنك بيه ال سي، في لندن، حيث ترأس قسم الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية للبنك الخاص، والذي تركه لتأسيس لونوورلد في التسعينات. السيد ايجنر حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال ودرجة الماجستير في الإدارة من كلية لندن لإدارة الأعمال وقد ألف مع آخرين كتاب الإدارة "ساند تو سيليكون" و"ساند تو سيليكون – جوينج جلوبال". وقد تقلد عددا من المناصب العليا ولا زال في مجالس الإدارة في مجالات الاستراتيجية المصرفية وفي مجال التعليم والاستثمار و الثقافة.

بول كوستر تم تعيينه رئيساً تنفيذيا لسلطة دبي للخدمات المالية بتاريخ ١ ديسمبر 2008. قبل أن يصبح رئيسا تنفيذيا عمل بول كوستر كمفوض وعضو في المجلس التنفيذي لـ اوتيريتيت فاينانسييل ماركتن، هولنده، وهي سلطة الأسواق المالية في هولنده)، حيث عرف كواحد من القادة الأربعة الذين يحددون معايير الضمير في الأعمال الهولندية. التحق السيد كوستر سلطة الأسواق المالية في هولنده في مارس 2001، وبالإضافة إلى عمله كمفوض ترأس (CESR-FIN)، من عام 2006 إلى ديسمبر 2007، وهي الجهة الدائمة العاملة في لجنة منظمي الأوراق الماليين العالميين التي تنسق اقرار وتنفيذ معايير اصدار التقارير المالية في اوروبا. في السنتين الماضيتين ترأس اللجنة الفرعية لاعتماد المعايير الدولية المنبثقة عن (CESR). خلال مدة عمله في سلطة الأسواق المالية في هولنده، كان عضوا في لجنة المناصب في المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية وقد عمل كرئيس تنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية، ولا يزال عنصر فعالا في (اياسكو). عمل السيد كوستر سابقا كنائب رئيس تنفيذي (التدقيق العالمي الداخلي) في رويال فيليبس الكترونيكس 1998 إلى 2001، وقد كان الشريك المدير في قسم تمويل الشركات، كوبرز آند ليبراند 1988 إلى 1998، والمسؤول الأول عن الالتزام بالقوانين و المفوض المتصرف لتقديم عروض الأسعار في بورصة امستردام 1986 إلى 1988 و قد عمل في عدد من المهام المالية الرئيسية في عمله السابق، حيث تدرب كمحاسب لدى آرثر اندرسن. السيد كوستر هو محاسب مرخص ومسجل (قانوني) تأهل من المعهد الهولندي الملكي للمحاسبين القانونيين في عام 1977 وقد تم ترخيصه كمحاسب قانوني في عام 1983. في مايو 2009 التحق السيد كوستر بالمجلس الاستشاري لهيئة الإمارات للأوراق المالية والسلع، وهي المنظم الاتحادي للأوراق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي يوليو 2009 تم تعيينه في المجموعات الاستشارية في مجلس معايير التأمين والتدقيق العالمية وفي مجلس المعايير والأخلاقيات العالمية للمحاسبين.

عبد الواحد العلماء هو النائب التنفيذي في في مجلس إدارة ريتايل كورب ورلد. كما أنه عضو في مجلس إدارة دبي العالمية، ونائب رئيس مجلس إدارة دبي العالمية للموارد الطبيعية. قبل التحاقه بدبي العالمية، كان عبد الواحد شريكا في مكتب التميمي ومحامون الشركات ومستشارون قانونيون. وهو عضو في المجلس الاستشاري للتمويل الإسلامي في مركز دبي المالي العالمي في دبي.

تخرج عبد الواحد بدرجة البكالوريوس في القانون من جامعة الإمارات. وقد أكمل دراسته وحصل على درجة الماجستير في القانون من جامعة كلية لندن حيث تخصص في التجارة الدولية والقانون البحري.

فاضل عبد الباقي العلي هو الرئيس التنفيذي للعمليات في شركة دبي القابضة، وهو عضو في مجلس إدارة شركة دبي القابضة وفي عدد من هيئاتها، بما في ذلك مجموعة جميرا، دبي انترناشيونال كابيتال، دبي جروب ودبي فيرست. والسيد العلي عضو أيضا في مجلس إدارة بورصة دبي وبنك دبي وبنك اسلام في ماليزيا. يملك السيد العلي خبرة كبيرة في المجال المالي والتي تتضمن عدة سنوات من الخبرة في سيتي بنك قبل انتقاله إلى شركة دبي القابضة. قبل تعيينه كان أيضا عضو في مجلس إدارة بورصة دبي للطاقة. تخرج السيد العلي من جامعة ساوذرن كاليفورنيا ويحمل بكالوريوس في العلوم في الهندسة الصناعية وهندسة الأنظمة. كما يحمل شهادة في العلوم المالية من الجامعة الامريكية في الشارقة.

جورج ويتيش لديه خبرة تنظيمية كبيرة في الأسواق المالية وبشكل خاص من المنظور الاوروبي. أنشأ المكتب الإشرافي للأوراق المالية ألفيدرالي في فرانكفورت وعمل رئيساً له خلال الفترة من 1994 إلى 2002. في عام 1998، تم انتخاب السيدويتيش رئيسا لمنتدى لجان الأوراق المالية الاوروبية الذي لعب دورا رئيسيا لتطوير معايير مشتركة لأسواق رأس المال الاوروبية. كان السيدويتيش نائبا لرئيس اللجنة ألفنية في المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، ورئيسا لفريق مشروع الانترنت. وقد تقلد السيدويتيش قبل ذلك مناصب عليا مختلفة في وزارة المالية ألفيدرالية في المانيا في مجال أسواق التمويل والأوراق المالية الدولية وعمل كمستشار مالي للسفارة الالمانية في طوكيو 1983 إلى 1987. تخرج السيدويتيش بدرجات في القانون من جامعة كيل وقد أجرى دراسات إضافية في ايكول ناشيونيل دي ادمينستريشن في باريس.

جيه أندرو سبيندلر هو المدير التنفيذي الأول لـ فاينانشال سيرفيسيز فولنتير كوربس (اف اس في سي)، شراكة خاصة – عامة غير ربحية وتتمثل مهمتها في المساعدة في بناء أنظمة بنكية ومالية جيدة في دول الأسواق الانتقالية والناشئة. قبل تعيينه في عام 1993، عمل السيدسبيندلر كنائب أول للرئيس في البنك الاحتياطي ألفيدرالي في نيويورك، حيث ترأس الجهاز الوظيفي للدراسات المصرفية ودراسات مهام التحليل ونظام الدفعات. وأثناء وجوده في نيويورك فيد، ساعد على تطوير إطار عمل رأس المال الذي يستند إلى تقييم المخاطر والذي تم تبنيه من قبل الجهات الإشرافية على البنوك في معظم المراكز المالية في العالم. عمل كممثل لـ نيويورك فيد في لجنة بازل للإشراف على

العمليات المصرفية خلال الفترة 1991إلى1993. قبل التحاقه بـ نيويورك فيد في عام 1985، تقلد السيدسبيندلر العديد من المناصب الاقراضية والتخطيطية الاستراتيجية لدى كونتيننتال الينوي بنك. وقد عمل كزميل في ذه بروكينغز انستتيوشن خلال الأعوام 1980إلى1983. السيدسبيندلر حاصل على درجة دكتوراه وماجستير في إدارة الأعمال من كلية وودرو ويلسون للشؤون العامة والدولية ودرجة البكالوريوس في السياسة الدولية من جامعة هارفارد. وهو عضو في مجلس العلاقات الخارجية ولجنة بريتون وودس.

اللورد كوري اوف ماريليبون لديه خبرة واسعة في الخدمات المالية، الإدارة العامة و قطاع التعليم. إضافة إلى عمله في مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية، يعمل كرئيس مكتب الاتصالات،الجهة الجديدة المتكاملة في المملكة المتحدة المنظمة للاتصالات الالكترونية، وقد عمل سابقا كعميد لكلية كاس لإدارة الأعمال التابعة لجامعة سيتي في مدينة لندن من عام 2001 لغاية عام 2007 ونائبا للعميد في كلية لندن لإدارة الأعمال ومدير غير تنفيذي لـ آبي ناشيونال، كما عمل في مجلس إدارة مكتب أسواق الغاز والكهرباء، الجهة المنظمة للطاقة في المملكة المتحدة، وعدة هيئات حكومية أخرى. كما أنه باحث أكاديمي في مجال التنظيم. عمل خلال حياته المهنية المبكرة في الخدمات المالية والإدارة العامة والتعليم ولديه خبرة استشارية واسعة على مستوى مجالس الإدارة لدى مؤسسات مالية كبرى.

مايكل بلير كيو سي هو محام مستقل مسجل في نقابة انجلترا وويلز، متخصص وممارس في قانون الخدمات المالية، التحق بمنصبه في جرايز إن في لندن عام 2000. وقد عمل لمدة 13 عاما قبل ذلك في مناصب عليا ومتتالية في القطاع التنظيمي في مدينة لندن، آخرها كان منصبه كمستشار عام لمجلس إدارة سلطة الخدمات المالية.و هو عضو في هيئة الاستئناف الخاصة بالمنافسة ورئيسا لهيئة الخدمات المالية في جيرنسي ورئيس مجلس إدارة (إس دبليو إكس اوروبا) ذراع بورصة اسهم سويسرا في لندن. وقد عمل أمينا أول لخزينة ميدل تمبل وقد احتل منصبه القانوني، في عامها الخامس والعشرين في العام 2008. من عام 2000 إلى عام 2002 تولى السيد بلير كيو سي منصب رئيس مجلس الإدارة لثلاثة من المؤسسات الرسمية الذاتية التنظيم لصناعة الخدمات المالية البريطانية ومؤسسة التنظيم الإداري الاستثماري وسلطة الاستثمار الشخصي وسلطة الأوراق المالية والسلع المستقبلية. عمل في مجلس النقابة لمدة عشر سنوات عمل منها أربع سنوات بصفة أمين للخزنة من عام 1994 إلى عام 1998. وقد منح لقب مستشار الملكة (وهو لقب فخري) في عام 1996 وهو مؤلف ومحرر لعدد من الكتب التي تدرس كمناهج في المملكة المتحدة في مجال قانون الخدمات المالية.

روبرت ال كلارك لديه خبرة واسعة في القوانين واللوائح المصرفية والإشراف على البنوك، في كل من الولايات المتحدة الامريكية ودوليا. أسس السيد كلارك قسم الخدمات المالية في بريسويل و جيولياني، ال ال بي في عام 1973. تم تعيينه من قبل الرئيس رونالد ريجان كمفتش للعملة و في نهاية مدة عمله الأولى تمت إعادة تعيينه من قبل الرئيس جورج اتش دبليو بوش. عمل كمفتش من عام 1985 إلى عام 1992 وخلال مدة خدمته قامت الوكالة بالإشراف على حوالي 5000 بنك تجاري معتمد محليا، و في ذلك الوقت عمل أيضا كعضو مجلس إدارة شركة التأمين على الودائع الإتحادية، وفي مارس 1992 انضم مرة أخرى إلى بريسويل و جيولياني، ال ال بيه، كشريك أول ورئيسا لأعمالها في الخدمات المالية. عمل السيد كلارك كمستشار لعدد من الدول بشأن عملياتها الإشرافية المصرفية. السيد كلارك حاصل على بكالوريوس في الحقوق من كلية هارفارد للحقوق وبكالوريوس في الإقتصاد من جامعة رايس.

روبرت أوين لديه خبرة واسعة كمنظم وممارس في السوق، مع تركيز خاص على المنطقة الباسفيكية الآسيوية. أنشأ لجنة الأوراق المالية و الاستثمارات المستقبلية (اس اف سي) في هونج كونج وتم تعيينه رئيسا تنفيذيا لها في عام 1989. قبل ذلك كان السيد أوين مديرا لقسم المعاملات المصرفية الاستثمارية لدى لويدز بنك جروب ورئيس مجلس إدارة والرئيس التنفيذي لبنك لويدز ميرشانت. وقد كان سابقا أحد أعضاء مجلس إدارة مورجان جرينفيل أند كو وعمل في مكتب الخزينة والخارجية بالمملكة المتحدة. بعد تنحيه عن منصبه في لجنة اس اف سي، تولى السيد أوين عدة مناصب منها نائب رئيس مجلس إدارة نومورا آسيا هولدينجز ليمتد، ومستشار أول لدى نومورا انترناشيونال (هونج كونج) ليمتد، وعضو مجلس الاستشارات والتنظيم لدى لويدز اوف لندن، ورئيس مجلس إدارة تيكباسيفيك كابيتال ليمتد، ورئيس مجلس إدارة أي بي دايوا ليمتد، ومدير سنداي كوميونيكيشنز ليمتد، يوروبيان كابيتال كو ليمتد وفي غيرها من شركات وصناديق الاستثمار. وحاليا مدير في إدارة سنغافوره اكستشينج ليمتد وسيتي بنك (هونج كونج) ليمتد، ومدير في إدارة انترناشيونال سيكيوريتيز كونسالتنسي ليمتد، و هو أيضا محافظ مدرسة ريبتون في المملكة المتحدة وعضو مجلس إدارة مدرسة ريبتون في دبي. تلقى السيد أوين تعليمه في مدرسة ريبتون وجامعة اكسفورد.

ذه ايرل اوف هوم عمل كرئيس مجلس إدارة لـ كاوتس آند كو منذ 1 يونيو 1999 وأصبح رئيسا لبنك كاوتس (سويسرا) ليمتد، بتاريخ 8 مارس 2000. عين رئيسا لدى جروسفينور جروب ليمتد بتاريخ 1 مايو 2007. لديه خبرة واسعة في القطاع المصرفي حيث انضم إلى مورجان جرينفيل في عام 1966، وذلك بعد تعيينه كعضو مجلس إدارة في مورجان جرينفيل اند كو ليمتد، (حاليا دويتشه سيكيوريتيز ليمتد) في عام 1972. كان مسؤولا عن القسم الدولي لدى البنك في عام 1983. وبعد ذلك تم تعيينه في عدد من المناصب الدولية الأخرى في مورجان جرينفيل، وأصبح أحد أعضاء مجلس إدارة مورجان جرينفيل جروب بي ال سي وذلك في عام 1996 ورئيسا لمجلس إدارة دويتشه مورجان جرينفيل جروب بيه ال سي وذلك في عام 1999.

تقلد لورد هوم عددا من المناصب غير التنفيذية والعامة بما في ذلك مدير ذه اجريكلتشرال مورتجيج كوربوريشن بيه ال سي خلال الفترة ما بين عام 1980 و1993، ورئيس مجلس إدارة مان ليمتد (وتقاعد في يوليو 2009)، ورئيس الجمعية البريطانية الماليزية (تم تعيينه في عام 2001) ورئيس لجنة تجارة الشرق الأوسط (تقاعد في عام 1992). وهو عضو فعال في مجلس اللوردات البريطاني وكان متحدثا متقدما حول التجارة، الصناعة والمال حتى عام 1998. تلقى اللورد هوم تعليمه في جامعة اكسفورد.

ذه هون أبورف باجري هو عضو مجلس الإدارة المنتدب لمجموعة شركات ميتديست. وهو رئيس سابق وعضو مجلس إدارة حالي في انترناشيونال راوت كوبر كاونسل الذي يمثل صناعة تصنيع النحاس العالمية وعضو مجلس إدارة مجلس العمل الهندي – البريطاني وهو رئيس مجلس إدارة مجلس الحدائق الملكية وأحد المؤتمنين في مؤسسة الحدائق الملكية، وهو نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة المنظمة لكلية لندن لإدارة الأعمال، مفوض للجنة تعبيد عقارات العائلة المالكة وأحد مؤتمني آسيا هاوس وقد تم تعيينه مؤخرا كمستشار ورئيس مجلس جامعة سيتي، لندن، وهو برفسور زائر في كلية الأعمال في كاس. وقد عمل كرئيس سابق ويعمل حاليا كعضو في مجلس إدارة (TiE Inc) وهي منظمة عالمية غير ربحية تدعم وتساعد على تكوين الأعمال والثروات. السيدباجري هو أحد الخريجين بمرتبة الشرف في إدارة الأعمال من كلية كاس لإدارة الأعمال في لندن. وقد تم منحه درجة الدكتوراه ألفخرية في العلوم من جامعة سيتي.

لجان مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية

اللجنة التشريعية

تتمثل المهمة الرئيسية للجنة التشريعية في مساعدة المجلس في أداء وضع سياسته ومهامه التشريعية، بما في ذلك تطوير التشريع المتعلق بتنظيم الخدمات المالية والنشاطات المساعدة الأخرى التي تتم مزاولتها من خلال مركز دبي المالي العالمي. تتألف اللجنة التشريعية من الأعضاء التالية أسماؤهم:

- مايكل بلير كيو سي (الرئيس)
- روبرت ال كلارك
- عبد الواحد العلماء
- روبرت أوين
- جورج ويتيش
- بول م كوستر
- جويس مايكوت كيو سي - ايرول هويمان من ديسمبر 2009.
- إيان جونستون
- ايرمانو باسكوتو (عضو خارجي في اللجنة)

ايرمانو باسكوتو محام ومنظم أوراق مالية أول سابق في هونج كونج و كندا. متخصص في مسائل الأوراق المالية التي تتعلق بتنظيم الشركات العامة والوساطات المالية بما في ذلك تقديم النصح والإرشاد بشأن المسائل التأديبية والتنفيذ والترخيص والادراج والحوكمة وعمليات السيطرة على الشركات والدمج. وقد كان القوى المحركة في عام 2008 وراء تأسيس المؤسسة الكندية الغير ربحية لدعم حقوق المستثمرين (FAIR Canada) ويعمل حاليا كأول عضو تنفيذي لها. كما يعمل كمستشار أول لمكتب المحاماة الامريكي (تراوتمان ساندرز) في هونج كونج. وهو مدير مؤسس ونائب رئيس مجلس إدارة سابق للجنة الأوراق المالية والسلع المستقبلية هونج كونج (1989 إلى 1994) ورئيس العمليات للجنة اونتاريو للأوراق المالية (1984 إلى 1989) ومدير سياسة السوق لبورصة تورنتو. وقد عمل مع مركز دبي المالي العالمي منذ عام 2002 حين كان المشروع في مراحله المبكرة. مارس السيد باسكوتو القانون في هونغ كونغ وكندا مع مؤسسات قانونية كبرى.

لجنة التدقيق وتقييم المخاطر

المهمة الرئيسية للجنة التدقيق وتقييم المخاطر هي مساعدة المجلس في أداء مسؤولياته الإشرافية على عملية رفع التقارير المالية ونظام الرقابة الداخلية بخصوص تقديم التقارير المالية والتدقيق والإجراءات الخاصة بتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الرئيسية لسلطة دبي للخدمات المالية التي تؤثر على تقديم التقارير المالية. لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة ولا للرئيس التنفيذي أن يكونا أعضاء في لجنة التدقيق وتقييم المخاطر ولكن يجوز لهما حضور اجتماعاتها بناء على توجيه دعوة لهما لحضورها.

أعضاء لجنة التدقيق وتقييم المخاطر هم:

- ذه ايرل اوف هوم (الرئيس)
- ذه ابورف باجري
- صائب ايجنر
- جيه اندرو سبيندلر
- جورج ويتيش
- فاضل عبد الباقي العلي
- آر دوجلاس دووي (عضو خارجي في اللجنة)

آر دوجلاس دووي هو عضو و مستشار في مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني ش م ع. و هو رئيس مجلس إدارة بنك دبي الوطني للاستثمار، وعضو مجلس إدارة ناشيونال بنك اوف دبي ترست كومباني (جيرسي) ليمتد، وبنك الخليجي (قطر) ومارش اينسكو وهي وسيط تأمين قائم في دولة الإمارات العربية المتحدة وهو عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي في البنك البريطاني العربي التجاري وعضو مجلس الجامعة البريطانية في دبي وفي مجلس مركز دبي للاستشارات المصرفية.

بدأ السيد دووي حياته المهنية المصرفية الدولية مع ستاندرد تشارترد بنك، حيث كانت أول مهمة خارجية له في عدن في عام 1963 تلتها مهمات في الشرق الأوسط بما في ذلك لبنان، حيث تخرج من مركز الشرق الأوسط للدراسات العربية. بعد ذلك عمل في ليبيا و إيران والعديد من دول مجلس التعاون الخليجي. عمل السيددووي أيضا في الشرق الأقصى بمهمات في هونج كونج وإندونيسيا. وهو زميل تشارترد انستيتوشن اوف بانكرز في اسكتلنده، و هو عضو في تشارترد انستيتوشن اوف مانيجمنت آند جلوبال سكوت.

لجنة الحوكمة والترشيحات

المهمة الرئيسية للجنة الحوكمة والترشيحات هي مساعدة المجلس في النهوض بمسئولياته الإشرافية بشأن عمليات المجلس وإدارته وتحديد الأفراد المؤهلين ليصبحوا أعضاء في المجلس وتطوير برنامج ملء الشواغر والتطوير والتوصية للمجلس بمجموعة من مبادئ حوكمة الشركات. تتألف لجنة الحوكمة والترشيحات من:

- صائب ايجنر (الرئيس)
- ذه ابورف باجري
- لورد كري اوف ماريليبون
- ذه ايرل اوف هوم
- جيه اندرو سبيندلر
- بول م كوستر

لجنة المكافآت

المهمة الرئيسية للجنة المكافآت هي مساعدة المجلس في النهوض بمسئولياته فيما يتعلق بكافة جوانب الموارد البشرية لدى سلطة دبي للخدمات المالية، بما في ذلك الأداء والتعويض. تتألف لجنة المكافآت من:

- جيه اندرو سبيندلر (الرئيس)
- ذه ابورف باجري
- لورد كري اوف ماريليبون
- صائب ايجنر
- فاضل عبد الباقي العلي
- روبرت أوين
- بول م كوستر

لجنة طعون القواعد التنظيمية

تعمل لجنة طعون القواعد التنظيمية كآلية استئناف داخلية بالنسبة للقرارات التنظيمية الصادرة عن المسؤولين التنفيذيين لسلطة دبي للخدمات المالية، للتحقق من العدالة والموضوعية والشفافية الإجرائية. يمنح القانون لجنة طعون القواعد التنظيمية الصلاحية لإجراء مراجعة موضوعية كاملة للقرارات التنفيذية قيد الاستئناف. يمكن تعديل قرارات لجنة طعون القواعد التنظيمية من قبل محكمة مركز دبي المالي العالمي وذلك بمراجعة قضائية للنقاط القانونية. أعضاء لجنة طعون القواعد التنظيمية هم:

- روبرت أوين (الرئيس)
- مايكل بلير كيو سي
- روبرت ال كلارك
- جورج ويتيش
- عبد الواحد العلماء
- اردوجلاس دووي (عضو خارجي في اللجنة)
- جايشري جوبتا (عضو خارجي في اللجنة)
- ندى خنيصر زرقا (عضو خارجي في اللجنة)
- ويليام اف كروينر، الثالث (عضو خارجي في اللجنة)
- اريمانو باسكوتو (عضو خارجي في اللجنة)

اردوجلاس دووي: الرجاء الروجع إلى الصفحة 27.

جايشري جوبتا هي محامية مؤهلة في كل من (انجلترا والهند) وقد مارست أكثر من 14 عاما في الإمارات العربية المتحدة. عملت سابقا كشريك مدير في دي ال ايه بايبر، مكتب دبي، وتملك عددا من سنوات الخبرة في تقديم الاستشارات حول المسائل التجارية والمتعلقة بالشركات بما في ذلك الدمج والحيازة ومشاريع الائتلاف والترخيص والتوزيع وأعمال الفنادق التعاقدية لقد قدمت الاستشارة إلى مؤسسات محلية ووطنية و عالمية داخل و خارج الشرق الأوسط. وقد شملت القطاعات التي عملت بها الفنادق والترفيه والإعلام والتكنولوجيا والتمويل. وتلعب حاليا دورا رائدا في الاستراتيجية الهندية للشركة وتعمل على تنسيق الأعمال المتعلقة بالهند في الداخل والخارج. قبل التحاقها بـ دي ال ايه بايبر، عملت السيدة جوبتا كرئيس لمجموعة الشركات والمجموعة التجارية في مؤسسة قانونية عالمية رائدة تملك وجودا في الشرق الأوسط، حيث ترأست مكتب مدينة دبي للانترنت في تلك المؤسسة. وقد عملت بشكل فعال في كتابة المقالات وتجميع وتحرير النشرات الصادرة حول آخر المستجدات بخصوص التطويرات في الشرق الأوسط وتتحدث دائما في المؤتمرات حول التجارة والاستثمار في المنطقة. وهي محامية في الإمارات العربية المتحدة أوصت بها براكتيكال لو كومباني في عددها 04/2003 من "محامين عالميين 3000" و في ويتش لوير بيربوك 2005 الخاص بـ بيه ال سي. وقد ظهرت السيدة جوبتا على غلاف الطبعة العالمية لمجلة امريكان لوير في اكتوبر 2006. في ديسمبر 2008، منحت جائزة انجازات الشباب في الأعمال (يونغ اتشيفر ان بزنس) في أول جوائز تمنح بالشرق الأوسط على أسلوب الحياة التي عقدتها مجلة مسالا التي كرمت مساهمة الآسيويين في الشرق الأوسط. وقد تم تعيين السيدة جوبتا في لجنة الطعون التنظيمية اعتبار من 1 سبتمبر 2008.

ندى خنيصر زرقا هي محام والمستشار القانوني الأول في المال كابيتال. تملك 21 عاما من الخبرة في قوانين الأعمال المصرفية والقوانين المدنية والتجارية في الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون والشرق الأوسط. بدأت عملها في القانون لدى كنعان وشركاه كمحامية تقاضي ومعاملات تخدم عددا من الموكلين المحليين والعالميين. ثم انتقلت إلى عمل أكثر تحد لدى شركة تأمين على الحياة عالمية كمستشار قانوني حيث كانت تقدم الاستشارات حول مختلف منتجات وهياكل التأمين على الحياة. لتوسيع آفاق معرفتها بالمنتجات في مجال التأمين حضرت عدد من الدورات المكثفة حول التأمين في آيل اوف مان، مما عمل على دعم دورها الاستشاري في هذا المجال المتخصص حول المنتجات الجديدة في السوق المحلية.و في عام 1993 التحقت بشركة امريكية عالمية للاتصالات كمستشار قانوني لتكتسب الخبرة في قوانين تنظيم الاتصالات. في عام 2000 انتقلت إلى العمل المصرفي لتقديم الاستشارات حول جميع المسائل القانونية والتنظيمية بما في ذلك المعاملات العالية التعقيد والخارجية. وقد اكتسبت خبرتها في هيكليات منتجات مصرفية مختلفة ومستندات مختلفة. عملت كرئيس للقسم القانوني في بنك المشرق وبنك هولنده العام، امرو، حيث أدارت جميع المسائل القانونية من الجانبين القانوني والتنظيمي.السيدة زرقا عضو فعال في جمعية الإمارات المصرفية التي تقدم الاستشارات القانونية بخصوص التعديلات المقترحة على قوانين الإمارات العربية المتحدة وأنظمتها.

ويليام اف كروينر، الثالث، يعمل كمستشار في سوليفان آند كروميل ال ال بيه، ويعمل من خلال مكاتب الشركة في واشنطن دي سي ولوس انجلوس. يتناول عمله المسائل التنظيمية المعقدة

والحوكمة والتمويل والدمج والحيازة والتحريات المتعلقة بالمؤسسات المالية المنظمة. عمل كمستشار عام لمؤسسة تأمين الودائع الاتحادية الامريكية من عام 1995 وحتى عام 2006 وعمل في لجنة الاستئنافات الإشرافية لـ (FDIC) منذ تأسيسها وحتى إنتهاء خدمته لدى الحكومة. قبل خدمته في (FDIC) مارس القانون في مدينة نيويورك وواشنطن دي سي، وتخصص في البنوك وغيرها من المؤسسات المالية المنظمة، وعمل أيضا في المجلس وترأس لجنة ألفحص والتدقيق لبنك نيويورك. وهو متحدث وكاتب دائم حول مواضيع تنظيمية مالية وقد عمل في التدريس كبروفسور مساعد في كليات القانون في جامعات ستانفورد وكليات القانون في جامعة جورج واشنطن في الجامعة الامريكية. وقد عمل أيضا بفعالية في لجان الخدمات المالية والمصرفية، في مدينة نيويورك، ولاية نيويورك، وفي نقابة المحامين وفي المعهد الامريكي للقانون. وهو مقيد كمحام رائد في القانون المصرفي في وايت بيست لويرز في امريكا. حصل السيدكروينر على درجة الدكتوراه ودرجة الماجستير من جامعة ستانفورد وحصل على درجة البكالوريوس من جامعة ييل.

ايرمانو باسكوتو: الرجاء الروجع إلى الصفحة 26.

الهيئة القانونية للأسواق المالية

تعمل الهيئة القانونية للأسواق المالية كهيئة ضبط خدمات مالية مستقلة للتقرير بشأن حالات الاخلال بالتشريعات التي تشرف على تنفيذها سلطة دبي للخدمات المالية والإجراءات التنظيمية ذات العلاقة. تتمتع الهيئة القانونية للأسواق المالية بصلاحيات واسعة مقارنة بالهيئات التنظيمية للخدمات المالية المتكاملة الدولية الأخرى.

تعمل الهيئة القانونية للأسواق المالية باستقلال عن مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية ورئيسها التنفيذي. يمكن استئناف معظم قرارات الهيئة القانونية للأسواق المالية لدى محكمة مركز دبي المالي العالمي. يجوز استئناف قرارات الهيئة القانونية للأسواق المالية في استئنافات قرارات البورصة لدى محكمة مركز دبي المالي في القانون.

أعضاء الهيئة القانونية للأسواق المالية هم:

- ستيوارت بويد سي بي ئي كيو سي (الرئيس)
- جون ال دوجلاس
- جافان جريفث كيو سي
- علي مالك كيو سي
- ديفيد م ستوكويل

ستيوارت بويد سي بي ئي كيو سي عضو أول لغرفة محكمة ايسيكس في لندن، ومتخصص في النزاعات التجارية والاستثمارية الدولية، بشكل رئيسي كمحكم. تم استدعائه لنقابة المحامين في عام 1967 وتم منحه لقب مستشار الملكة في عام 1982. وهو مؤلف الكتاب المنهجي الإنجليزي الرائد حول التحكيم التجاري، بالاشتراك مع لورد موستيل. خلال الفترة من 1998 إلى 2004،

كان نائبا لرئيس مجلس إدارة سلطة الخدمات المالية (FSA)، في المملكة المتحدة. ترأس عددا من التحقيقات الحكومية والتنظيمية كما ترأس كمسجل محاكمات جنائية وكنائب قاضي المحكمة العليا في محاكمات مدنية وتجارية. تم منح السيدبويد لقب سي بي اي (لقب قائد الإمبراطورية البريطانية) في عام 2005 عن خدماته في القطاع المالي. وهو رئيس هيئة المحكمة (الهيئة المنظمة والحاكمة) لـ ميدل تيمبل، وهي واحدة من أربع دوائر في المحكمة في إنجلترا والمسؤولة عن التعليم القانوني والمسائل المهنية الأخرى.

جون ال دوجلاس يترأس الممارسة التنظيمية المصرفية لدى ديفيس بولك اند واردويل ال ال بيه، ويمارس عمله من مكاتب الشركة في نيويورك. عمل كمستشار عام لـ فيدرال ديبوزيت انشورانس كوربوريشن اف دي آي سي خلال الفترة من 1987 إلى 1989 خلال الأزمة المصرفية في الولايات المتحدة كان له علاقة بأهم العاملات المصرفية الفاشلة خلال فترة الأزمة. وعضو مجلس إدارة اف اس في سي، وهي مؤسسة غير ربحية تأسست لمساعدة تطوير الإقتصادات التي كانت سابقا تسيطر عليها الحكومات لتطوير أنظمتها المصرفية وأنظمة أسواق رأس المال فيها. وبتلك الصفة، قدم الاستشارات لحكومات روسيا والصين وإندونيسيا ومصر وغيرها من الدول. يتناول عمله عمليات الدمج والحيازة المعقدة ومشاريع الائتلاف الكبرى ونشاطات التنفيذ التنظيمية الصعبة والتقصيات والتحريات الدقيقة. عمل كعضو في مجلس إدارة بروفيديان فاينانشيال كوربوريشن وفي لجان التدقيق وحوكمة الشركات التابعة لها. يحاضر السيددوجلاس دائما حول المسائل القانونية المصرفية وقد أدرج اسمه في "ذه انترناشيونال هو از هو اوف بيزنيس لويرز"، ودليل مجموعة وسائل الإعلام لمحامي البنوك الرواد في العالم، وفي المحامين الرواد الامريكيين لغرف المشورة بشأن الأعمال، وفي وايتس بيست لويرز في امريكا.

جافان جريفث كيو سي يعمل كمحام ومحكم مرخص دوليا في ملبورن وكذلك في محكمة ايسيكس، لندن.كان محاميا عاما لاستراليا خلال الفترة من 1984 إلى 1997. سبق أن شغل مناصب دولية مختلفة، شملت منصبه كرئيس، وأحيانا نائب رئيس، وفد استراليا في لجنة القانون التجاري الدولي في الآمم المتحدة (يونسيترال) بما في ذلك في الجلسات الخاصة بإقرار و إصدار القانون النموذجي لـ يونسيترال والخاص بالتحكيم التجاري الدولي في فيينا في عام 1985. من بين المناصب الأخرى التي تولاها كان رئيسا للوفد الاسترالي لمؤتمر لاهاي حول القانون الدولي الخاص 1992 إلى1998 وكان عضو وفي بعض الأحيان رئيسا لهيئة انتلسات للخبراء القانونيين 1988 إلى 1997، وعضوا لهيئة التحكيم الدائمة في لاهاي 1987 إلى 1999. وهو أحد أعضاء هيئة المحكمين في المركز الدولي لتسوية النزاعات الاستثمارية وفي عدة مؤسسات تحكيمية أخرى. و هو حاصل على درجة دكتوراه من جامعة اكسفورد وكان زميلا في كلية ماجدالن اكسفورد لمدة محددة. يعمل حاليا وبشكل أساسي كمستشار قانوني وكرئيس أو عضو في هيئات التحكيم الدولية، بما في ذلك تلك التي تعمل تحت إشراف محكمة التحكيم الدائمة في لندن، الغرفة التجارية الدولية في باريس وغيرها من هيئات التحكيم التي تعمل تحت إشرافها أو خلاف ذلك.

علي مالك كيو سي محامي رائد في إنجلترا و وويلز متخصص في كافة جوانب القانون التجاري بما في ذلك قانون الخدمات المصرفية والمالية و يترئس الغرف التجارية في مباني فيرلم 3. وهو عضو في هيئة جراي إن الموقرة ومسجل في محكمة التاج وهو الرئيس السابق للنقابة التجارية وهو مؤلف مشارك في كتاب "Documentary Credits Jack" (الطبعة الرابعة). حصل السيد مالك على درجة الماجستير والبكالوريوس من كلية كيبلي، جامعة اكسفورد. وقيد في النقابة في عام 1980 وعين مستشاراً للملكة في عام 1996 وهو مفوض للعمل كنائب قاض في المحكمة العليا.

ديفيد م ستوكويل هو الشريك المدير في دبي لشركة بريسويل آند جولياني ال ال بيه، وهي مؤسسة قانونية تركز على التمويل وهيكلة الشركات والتنظيم المالي وحل النزاعات البديل للعملاء المتعددي الجنسيات ومن الشرق الأوسط. وهو دبلوماسي امريكي سابق، عمل سابقا كقنصل عام للولايات المتحدة في دبي. ولد في المملكة العربية السعودية واقام في الشرق الأوسط لمدة تزيد عن 46 سنة. تم قبوله في نقابة المحامين في تكساس في عام 1976 وتم ترخيصه في دبي في عام 1989. وهو عضو في نقابة محامين هيوستون ونقابة المحامين الدولية. وهو أيضا الرئيس الفخري لمجلس غرف التجارة الامريكية في الشرق الأوسط، هي منظمة اقليمية تمثل كافة غرف التجارة الامريكية في دول مجلس التعاون الخليجي، ويعمل كرئيس مجلس أمناء المدرسة الامريكية في دبي، وهي مؤسسة تعليمية لا تهدف لتحقيق الربح.

الإدارة التنفيذية لسلطة دبي للخدمات المالية

بول م كوستر ـ الرئيس التنفيذي

يرجى الرجوع إلى الجزء المتعلق بمجلس الإدارة، صفحة 21.

جويس مايكوت كيو سي ـ المستشار العام وسكرتير مجلس الإدارة، التحقت جويس بسلطة دبي للخدمات المالية في يناير 2004 لتتولى منصب المستشار العام وتقاعدت في 2009 بعد 30 عامًا من العمل في المجال القانوني في القطاعين العام والخاص بكندا. حصلت جويس على شهادة في القانون من جامعة البرتا وتم تعيينها مستشارة الملكة في عام 1988. وتولت منصب نائب رئيس لجنة الأوراق المالية بكولومبيا البريطانية لمدة 14 عامًا قبل الالتحاق بسلطة دبي للخدمات المالية وكانت عضوا فعّالا في مجلس مدراء الأوراق المالية بكندا ومجلس منظمي الأوراق المالية بالامريكتين واتحاد مدراء الأوراق المالية بامريكا الشمالية والمنظمة الدولية للجنان الأوراق المالية (اياسكو).

ايرول هوبمان ـ المستشار العام وسكريتير المجلس، انضم إلى سلطة دبي للخدمات المالية في 2003 و هو المسؤول الأول عن تقديم الاستشارات القانونية و يترئس سكريتارية مجلس الإدارة. وقبل تسلمه هذا المنصب كان ايرول المدير المسؤول عن إدارة تقديم الخدمات المالية في السلطة بما في ذلك تقديم المشورة و الصياغة التشريعية. كما شغل مناصب إدارية أخرى فيما يتعلق بتنفيذ القوانين وصياغة السياسات. و قبل أن ينضم إلى سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2003، كان ايرول المحامي الرئيسي للجنة الأوراق المالية والاستثمارالاسترالية حيث كان مسؤولا عن تسيير أنشطة الإنفاذ الرئيسية. في عامي 2001 و 2002، كان مسؤولا عن تنسيق استجابة لجنة الأوراق المالية و الاستثمار الاسترالية للجنة الملكية التي حققت في انهيار أكبر مؤسسة خدمات مالية في تاريخ استراليا. ايرول حاصل على ليسانس الحقوق وشهادة الدراسات العليا في إدارة الأعمال. فهو المدعي العام لدى المحكمة العليا في كوينزلاند، والمحكمة العليا في استراليا.

إيان جونستون ـ نائب الرئيس التنفيذي والمدير التنفيذي لقسم السياسات والخدمات القانونية، هو منظم عالمي معروف ومتمرس، التحق بسلطة دبي للخدمات المالية في نوفمبر 2006. حصل إيان على ترخيصه للعمل في المجال القانوني في استراليا في بداية الثمانينات وقضى معظم حياته العملية في القطاع الخاص. تولى عددا من المناصب العليا في مجموعة اكسا وشغل منصب الرئيس التنفيذي لواحدة من كبرى شركات الائتمان في استراليا. في عام 1999، التحق إيان بلجنة الأوراق المالية والاستثمارات الاسترالية حيث شغل منصب المدير التنفيذي لتنظيم الخدمات المالية وقضى عدة فترات في منصب مفوض بالإنابة. وفي بداية عام 2005 تولى إيان منصب مستشار خاص لدى لجنة الأوراق المالية والاستثمارات المستقبلية بهونج كونج. إيان عضو ورئيس سابق للمجلس المشترك، الذي يتألف من ممثلين من أكبر واضعي المعايير التنظيمية الدوليين، والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية و لجنة بازل والرابطة الدولية لمراقبي التأمين. وهو عضو في اللجنة الفنية للرابطة الدولية لمراقبي التأمين.

مايكل زامورسكي ـ المدير التنفيذي، لقسم الرقابة. يملك مايكل خبرة 33 عاما في الرقابة على المؤسسات المالية. وقد التحق بسلطة دبي للخدمات المالية في ابريل 2006 بعد 29 عامًا من العمل لدى هيئة تأمين الودائع ألفدرالية بالولايات المتحدة للإشراف على مراقبة الشركات المرخصة في مركز دبي المالي العالمي. بصفته مدير قسم الرقابة وحماية المستهلك بهيئة تأمين الودائع ألفيدرالية، كان مايكل مسئولاً عن الإشراف على أنشطة الرقابة المصرفية بهيئة تأمين الودائع ألفيدرالية للتأكد من سلامة و صحة هذه الأنشطة، علاوة على الالتزام و حماية المستهلك لصالح 5200 مؤسسة ضمن نطاق المؤسسة المذكورة. كان مايكل عضوا في لجنة بازل للرقابة المصرفية و في لجنة وضع المعايير الإشرافية لبعض البنوك الكبيرة النشطة دوليا، وذلك منذ عام 2000 إلى 2006 وعين مؤخرا في مجموعة بازل الاستشارين الجديدة. وقد حصل في عام 2004 على جائزة روجر دبليو جونز للجامعة الامريكية، كلية السياسة العامة عن الريادة التنفيذية المتميزة في الحكومة الامريكية. وقد تم تعيينه في عام 2008 كعضو لمدة خمس سنوات في مجلس إدارة منظمة المحاسبة والتدقيق على المؤسسات المالية الإسلامية التي يوجد مقرها في البحرين، وهي احدى المنظمات التي تضع المعايير في المسائل المحاسبية الإسلامية. حصل مايكل على شهادة البكالوريوس في الإقتصاد، مع مرتبة الشرف، من جامعة فيلانوفا، بنسلفانيا، كما أنه خريج كلية ستونير جراديويت المصرفية التابعة لرابطة المصرفيين الامريكية.

مارتن كينسي ـ المدير التنفيذي، لقسم الأسواق. التحق مارتن بسلطة دبي للخدمات المالية في مارس 2006 ويتولى المسئولية الكاملة عن قيام سلطة دبي للخدمات المالية بتنظيم جميع الأسواق المالية في مركز دبي المالي العالمي، وعلى وجه الخصوص ناسداك دبي وبورصة دبي للطاقة وغيرها من البورصات المستقبلية الأخرى التي قد تحصل على ترخيص للعمل في مركز دبي المالي العالمي. شغل مارتن في السابق منصب مسؤول تنفيذي أول في بورصة الأسهم الاسترالية. في سياق عمله في بورصة الأسهم الاسترالية الذي استمر لمدة 30 سنة تقريبا، اكتسب مارتن خبرة واسعة النطاق في عمليات البورصة. وقد شغل العديد من المناصب في بورصة الأسهم الاسترالية بما في ذلك منصب سكرتير الشركة والمستشار العام علاوة على إدارة مهام العضوية/الوسطاء والتنفيذ. حصل مارتن على شهادة البكالوريوس في القانون من جامعة سيدني، و هو محام و اشترك لمدة طويلة في الجمعيات المختصة التي تهدف إلى تعزيز وتطوير مجالي القوانين التجارية والمؤسساتية في استراليا.

ستيفن جلين ـ رئيس قسم التنفيذ. التحق بالسلطة يناير 2005، ويمتلك خبر واسعة في تنفيذ القوانين في الأسواق المالية و أسواق رأس المال والخدمات والمنتجات المالية والهيئات المدرجة والغير مدرجة المؤسساتية. تشمل محفظة ستيفن مسؤوليات تنفيذ الالتزامات التي تنطبق على الجهات الخاضعة للمراقبة في مركز دبي المالي العالمي، وأعضاء سوق دبي المالي العالمي وبورصة دبي للطاقة، والكيانات المبلغة التي تدرج منتجاتها وتقوم بتقديم عروض للأوراق المالية في مركز دبي المالي العالمي. وكان ستيفن يعمل سابقا في مناصب مختلفة مع لجنة الأوراق المالية والاستثمارات الاسترالية حيث كان مسئول على الانقسامات بما في ذلك أسواق رأس المال والاستثمارات، وإدارة الاستثمارات، وتنظيم الخدمات المالية،والتحقيقات والتحليل المالي للشركات. وهو محلل مالي وعضو سابق في لجنة التحقيقات التابعة للمجلس الوطني للمحاسبين الممارسين المصدقين في

استراليا. قبل أن ينضم ستيفن إلى السلطة كان المدير العام للخدمات المالية للامتثال، مؤسسة استشارية تقدم الاستشارات وخدمات إدارة المخاطر في صناعة الخدمات المالية الاسترالية. يحمل ستيفن شهادات البكالوريوس والماجستير من جامعات استرالية.

جان بليدن ـ مسؤول العمليات الرئيسي، انضم إلى سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2005. قبل ذلك قضى جان قضى سبع سنوات مع برايس ووترهاوس كوبرز في كل من جنيف ودبي كعضو في إدارة ممارسة المخاطر العالمية. خبرته المهنية مع برايس ووترهاوس كوبرز تركز على أعمال الاستشارات الاستراتيجية والتشغيلية لإدارة المخاطر/إدارة مخاطر المؤسسات/بازل الثاني، وتطوير منهجية جديدة، وتشمل ولايات دولية تمتد إلى أكثر من 37 بلدا من 1998 حتي 2009. إن جان متحدث مهم في مواضيع حوكمة الشركات، وإدارة المخاطر وقد كان واحدا من خبراء برايس ووترهاوس كوبرز في إدارة المخاطر المؤسساتية. وقد تم توليته مسؤلية قيادة تنمية إدارة المخاطر في الشرق الأوسط من فرع برايس ووترهاوس كوبرز في دبي. إن جان متمكن وله القدرة على اتخاذ إجراءات قوية وموضوعية النهج وله القدرة على الأداء تحت الضغط،و مهارات الاتصال عبر الحدود، ويستطيع إدارة القضايا الثقافية على نحو فعال. شغل جان سابقا عدة مناصب إدارية في الشركات الاوروبية وقد أمضى ثلاث سنوات كاستشاري لإدارة ماكينزي بارتنيرز، و مجموعة فاليو منجمنت. وتشمل خبرته تقييم فرص الاستثمار ورأس المال الاستثماري وخطة العمل. تم انتخاب جان رئيسا للتنفذيين الدوليين في سويسرا من 1998 إلى 2003. وفي عام 2000، تم ترشيحه للجنة البريطانية غرفة التجارة السويسرية.و في عام 2008، انضم إلى معهد المديرين، بعد اجتيازه بنجاح برنامج التنمية المديرين. وفي عام 2009، تم ترشيحه كمدير غيرتنفيذي و محافظ لمجلس المحافظين في لانتشلوم، إحدى المدارس الخاصة الرائدة في انكلترا.

جاري واليس ـ رئيس قسم الموارد البشرية. التحق جاري بسلطة دبي للخدمات المالية في عام 2006. يتمتع جاري بخبرة 30 عامًا في الموارد البشرية منها 9 سنوات في الإمارات العربية المتحدة. يملك جاري خبرة كبيرة في مجال الخدمات المالية وشمل ذلك عمله في دبي لدى اتش اس بي سي بمنصب عال في تطوير الموارد البشرية ولدى بنك هولنده العام امرو كرئيس لقسم الموارد البشرية الاقليمي. شغل جاري أيضا منصب الرئيس الدولي لقسم الموارد البشرية في وحدة إدارة الأصول والعملاء من القطاع الخاص ومقرها في امستردام. حصل جاري على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية وهو زميل لمعهد تطوير الموظفين.

عملنا

الهيكل التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية

للمساعدة في تنفيذ تكليفها التنظيمي، تؤدي سلطة دبي للخدمات المالية المهام الرئيسية التالية والتي قامت بتنظيم موظفيها بناء عليها:

قسم السياسات والخدمات القانونية يتولى المسؤولية عن تقديم الاستشارات حول السياسة وصياغة وتقديم الاستشارات الداخلية والدعم الداخلي للأقسام العاملة في سلطة دبي للخدمات المالية وإدارة أعمال لجان السياسة والقوانين والتنازلات. كما يتحمل القسم المسؤولية عن تطوير القوانين وأنظمة سلطة دبي للخدمات المالية، المسؤولة عنها سلطة دبي للخدمات المالية، والمحافظة عليها، ويتحمل المسؤولية عن التشاور مع سلطة مركز دبي المالي العالمي حول التشريعات الأخرى لمركز دبي المالي العالمي. كما يشرف القسم على توفير التحليل الإقتصادي وتقديم التقارير. ويساعد هذا التحليل أقسام الرقابة والأسواق في فهمهم ومراقبتهم لأوضاع السوق.

قسمي الرقابة والترخيص في أوائل عام 2009، تم دمج قسم الرقابة مع الترخيص ليصبحا قسما واحدا. المسؤولية الرئيسية لقسم الرقابة هي تقييم ومراقبة وضبط تقييم المخاطر في الشركات المرخصة وفي مزودي الخدمات المساعدة والمدققون المسجلون. تتم عملية مراجعة دقيقة للأطراف الذين يعتزمون الحصول على ترخيص في إجراءات عملية الترخيص وتستمر المراقبة خلال عمليات التفتيش التي تكملها عمليات المراقبة عن بعد. يتم تقييم مزاولة العمل بشكل ملائم من قبل الشركات كما يتم تقييم الوضع المالي للشركات والتزامها بالقوانين والأنظمة ومعايير التحوط من قبل فريق خبير من المنظمين. ثم يتم اتخاذ إجراء علاجي في الوقت المحدد لمعالجة نقاط الضعف والممارسات التي قد تكون موضع اعتراض أو أوضاع سلبية يتم تحديدها بموجب نشاطاتنا الرقابية.

حسبما هو الحال في مناطق الاختصاص المرموقة الأخرى، تزاول سلطة دبي للخدمات المالية عملية تحليل عميقة لطلبات الترخيص الجديدة. تتضمن عملية الترخيص إجراءات مراجعة متعددة النواحي تضمن المراقبة والفحص المناسبين والتوازن في اتخاذ القرار. يتم فحص الكفاءة والنزاهة والموارد المالية وسجل الخبرات للمالكين المزمعين، وللمجلس والمسؤولين التنفيذيين من خلال إجراء عمليات فحص شاملة على الخلفية. تخضع خطط العمل المقترحة لمقدمي الطلبات والاستراتيجيات والعروض المالية للمراجعة الدقيقة لتحديد إذ ما كانت المخاطر الكلية الناجمة مقبولة ام لا.

قسم الأسواق مسؤول عن ترخيص ومراقبة البورصات وغرف المقاصة القائمة في مركز دبي المالي العالمي. كما يعترف بكيانات تسعى لوضع "الاعتراف بها"، سواء للعمل كبورصات في مركز دبي المالي العالمي أو كأعضاء في بورصات كائنة في مركز دبي المالي العالمي. ويقوم هذا القسم أيضا بتنظيم عروض الأوراق المالية في أو من مركز دبي المالي العالمي ويشرف على الهيئات التي تقدم التقارير وذلك بمراقبة البيانات المقدمة منها باستمرار في السوق والتزامها بقوانين سلطة دبي للخدمات المالية. و كما يساهم هذا القسم أيضا بتطوير السياسة وبتغييرات القوانين، خاصة تلك التي ترتبط بمحفظتها الرقابية.

قسم التنفيذ مسؤول عن الالتزام بتنفيذ القوانين والأنظمة في مركز دبي المالي العالمي تحت إشراف سلطة دبي للخدمات المالية، يقوم القسم بإجراءاته في الظروف التي قد ينتج عنها تصرف يضر بصناعة الخدمات المالية وبسمعة مركز دبي المالي العالمي. كما تتاح للقسم مجموعة كبيرة من صلاحيات تنفيذ القوانين. يجوز لسلطة دبي للخدمات المالية قبول التعهدات الجبرية وفرض الغرامات أو المخالفات واتخاذ أية إجراءات في الترخيص أو البدء بإجراءات الهيئة القانونية

للأسواق المالية أو لدى محاكم سوق دبي المالي العالمي. كما يلعب القسم أيضا دورا وقائيا فعالا في منع سوء سلوك الأسواق المالية من خلال التعليم وبرامج التواصل. كما يوفر قسم تنفيذ القوانين عادة المساعدة للهيئات التنظيمية العالمية وينتهز كافة الفرص للعمل عن قرب مع السلطات التنظيمية المحلية.

مكتب المستشار العام مسؤول عن تقديم الارشاد والاستشارات الرئيسية لمجلس الإدارة ولجانه، والمسؤولين التنفيذيين بخصوص الشئون القانونية التي تؤثر على سلطة دبي للخدمات المالية، بما في ذلك تقديم الاستشارات بخصوص مسائل الحوكمة الداخلية والالتزامات القانونية والتقاضي. تدير أمانة سر المجلس وتنسق كافة مهام أمانة السر المؤسساتية للمجلس وكل من لجانه. مكتب المستشار العام مسؤول أيضا عن قيادة وتنسيق دور سلطة دبي للخدمات المالية في كافة المسائل الدولية وجهود التعاون مع الوكالات الاقليمية والدولية والأطراف التنظيمية الأخرى. هذه الوظيفة، تحت مسمى العلاقات الدولية، تقع تحت إدارة الرئيس التنفيذي اعتبارا من ديسمبر 2009. (يرجى الرجوع إلى نموذج سلطة دبي للخدمات المالية في الصفحة 15).

قسم الخدمات المؤسساتية مسؤول عن المتطلبات الرئيسية ومتطلبات البنية التحتية لسلطة دبي للخدمات المالية. وتتضمن بعض النواحي الرئيسية في نطاق مسؤوليات القسم ما يلي:

(أ) الإدارة

(ب) جميع المهام المالية

(ج) الميزانية التقديرية السنوية

(د) خطة العمل المتواصلة

(هـ) إعادة هندسة إجراءات العمل

(و) تخطيط أعمال الشركات

(ز) التدقيق الخارجي

(ح) الصحة والسلامة

(ط) تقنية المعلومات

(ي) التدقيق الداخلي

(ك) إدارة المكاتب

(ل) إدارة المشاريع

(م) إدارة المخاطر

تضم الدوائر الأربعة الرئيسية في قسم الخدمات المؤسساتية والعمليات: (1) إدارة المشاريع وتقييم المخاطر (2) تقنية المعلومات (3) إدارة المكاتب و(4) التمويل

قسم الموارد البشرية مسؤول عن كافة جوانب موارد الموظفين لدى سلطة دبي للخدمات المالية، وعن برنامج قادة الغد التنظيميين.

المبادرات الرئيسية ما بين الأقسام

التمويل الإسلامي

يعتبر التمويل الإسلامي مجالا هاما بالنسبة لسلطة دبي للخدمات المالية، وقد قمنا خلال هذا العام بتطوير نشاطنا إلى حد بعيد.فقد أصبحنا أعضاء كاملي العضوية في مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وشاركنا في عدة مجموعات عمل، بما فيها تلك المتعلقة بحوكمة الشريعة، وسلوك الأعمال ومتطلبات الملاءة لشركات التكافل. و قد ألقى الرئيس التنفيذي للسلطة المحاضرة العامة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في نوفمبر. وشاركنا أيضا كمتحدثين في العديد من المناسبات العامة الأخرى، سواء اقليميا أو دوليا.

بقت السلطة عضو نشط في منظمة المحاسبة والتدقيق لمؤسسات مالية إسلامية، خصوصا كأعضاء في مجلس معايير المحاسبة والتدقيق. و قمنا بالتشاور بشأن مقترحات لإعادة هيكلة كتب القواعد لدينا لجعله أكثر ملائمة وأقرب منالا للشركات التي تمارس التمويل الإسلامي، وشاركنا مع شركائنا في سلطة مركز دبي المالي العالمي في عدة مبادرات أخرى، بما في ذلك إصدار دليل للصكوك و تطوير مبادرة تعليمية.

أخيرا، وردا على التقرير المنشور عن نظام صناديق الاستثمار الجماعية من قبل فريق ممارسي السوق، إننا ننظر إلى حيث يمكنا تبسيط متطلبات شريعة الحوكمة، وخاصة إزالة الازدواجية من بعض المناطق.

لجنة خبراء الممارسة في السوق

مراجعة نظام الصناديق المالية في مركز دبي المالي العالمي: تقرير لجنة خبراء الممارسة في السوق

ردا على العديد من المبادرات التنظيمية آخذة في التشكل على الصعيد العالمي في أعقاب الأزمة المالية الأخيرة، قررت سلطة دبي للخدمات المالية إجراء مراجعة لنظام صناديق الاستثمار الجماعية في منتصف عام 2009.

الخطوة الأولى لهذه العملية كانت تحديد لجنة من كبار خبراء الصناعة (لجنة خبراء الممارسة في السوق) لتسليط الضوء على ماهية التعديلات والتحسينات اللازمة لجعل مركز دبي المالي العالمي لصناديق الاستثمار أكثر جاذبية لصناعة الصناديق الاستثمارية والمستثمرين على حد سواء.

تتألف لجنة خبراء الممارسة في السوق من مجموعة واسعة من المشاركين في صناعة الصناديق في مركز دبي المالي العالمي مثل مديري الصناديق الاستثمارية، وإداري الصناديق الاستثمارية ومديري الموجودات مع مستشاريهم الماليين القانونيين.

أنشأت هذه اللجنة في يوليو وقدمت تقريرها في نهاية سبتمبر الذي يحتوي على حلول واقعية وشاملة لعشرة من القضايا الرئيسية التي تم تحديدها كعائق لنمو صناعة الصناديق في مركز دبي المالي العالمي. وتشمل هذه المقترحات رفع الحظر الحالي على شركات تدير صناديق مالية في مركز دبي المالي العالمي والتي تعمل في ولايات قضائية أخرى، والعكس بالعكس لإقامة نظام جديد يعفي الصناديق من أموال تستهدف عددا صغيرا من مستثمرين كبار ذوي الخبرة الكبيرة، و ذلك لتبسيط الترتيبات اللازمة للمراقبة وحوكمة الشريعة لمعالجة قضايا التكلفة.

وطرحت سلطة دبي للخدمات المالية التقرير للتشاور العام، في اكتوبر لفترة زمنية تنتهي في 5 ديسمبر 2009. ومن المتوقع أن يتم طرح تعديلات لقوانينها و قواعدها في أوائل عام 2010.

التنظيم القائم على تقييم المخاطر

تضمن التقرير السنوي لسلطة دبي للخدمات المالية في عام 2008، المشروع القائم على تقييم المخاطر الذي تم إطلاقه في ذاك العام. في عام 2009، انتهينا من هذا المشروع، مع البدء بتنفيذ مصفوفة مخاطر جديدة مستخدمة في جميع تقييماتنا من الشركات المرخصة، و دعم نظم تكنولوجيا المعلومات، وادخال تحسين إدارة التقارير ولا سميا من خلال لوحة تظهر المخاطر. على الرغم من أن المشروع في حد ذاته قد أنجز، الا أن نظم لتقديم المزيد من التنظيم القائم على تقييم المخاطر تم ادخاله في أعمالنا المعتادة. وفضلا عن تلك التي سبق ذكرها، وهي تشمل عمليات استعراض منتظمة لقواعدنا وإجراءاتنا للتأكد من أنها لا تزال تتماشى مع المخاطر.

أدت هذه المراجعات في عام 2009، إلى ادخال أشكال أبسط بكثير لطلبات الترخيص، ولتغيرات في تعريف الاستثمارات. والمزيد من المراجعات التي أجريت أو بدأت، سوف تؤتي نتائجها في عام 2010.

أهم العلاقات الاقليمية

بالإضافة إلى تعزيز المشاركة مع واضعي المعايير الدولية، أعطت سلطة دبي للخدمات المالية الأولوية عام 2009 إلى التعاون والتفاعل الاقليمي. مذكرتان تفاهم ذات أهمية خاصة تلك التي وقعت مع المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة و مع وحدة مكافحة غسل الأموال ووحدة الحالات المشبوهة في المصرف المركزي في فبراير، مما أدى إلى توثيق التفاعل على مستوى رفيع بين السلطة و المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة. كما أن سلطة دبي للخدمات المالية ممثلة في اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال اللتي تجتمع دوريا في أبو ظبي.

وفي مايو تم دعوت الرئيس التنفيذي للسلطة لكي ينضم إلى المجلس الاستشاري لهيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية الذي اجتمع في ابو ظبي في نوفمبر. وعلى المستوى التشغيلي كانت هناك أيضا اجتماعات منتظمة طوال السنة بين سلطة دبي وهيئة الأوراق المالية السلع. وتطلعا لتقوية العلاقات الإقلمية،التقى الرئيس التنفيذي للسلطة بمحافظ المصرف المركزي في البحرين و الاردن و محافظ هيئة الرقابة المالية السعودية و الرئيس التنفيذي لهيئة سوق رأس المال العُمانية.

العلاقات الدولية

في ضمن المنظمة الدولية للأوراق المالية شاركت سلطة دبي للخدمات المالي في أعمال المنتدى الاقليمي واللجنة الافريقية الشرق أوسطية، بحضور اجتماعها في مسقط في مارس. وتوفير متحدث في الحلقة الدراسية التدريبية الاقليمية في أبوجا في ديسمبر. كما استضافت السلطة اجتماع تنفيذ المهمات في ديسمبر للجنة الأوراق المالية العالمية الذي يراجع مبادىء و تنظيم الأوراق المالية و المنهجية لتقييم اعتمادها.

وقد بدأت المناقشات بشأن مذكرات تفاهم ثنائية جانبية مع سلطة قطر التنظيمية لمركز قطر للمال، وهيئة الأوراق المالية الاردنية، و مراجعة مذكرة التفاهم مع الهيئة المصرية للرقابة المالية.

العلاقات القوية والدائمة مع نظرائنا من المنظمين عنصر أساسي في الرقابة الفعالة و في الأسواق الصحية وتستمر هذه العلاقات بأن تكون من أولويات سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2010.

برنامج قادة الغد التنظيميين

عام 2009 يعني مبادرات جديدة ومناهج جديدة وشخصيات جديدة.

في يناير رحب البرنامج في العميد الجديد، ايمانويل جيفانكيس، الذي بدأ العمل، بشكل جدي على المنهاج. جزء من دور العميد هو التأكد من أن تكون المواد التدريبية توفر الأهداف التعليمية للبرنامج. بالنسبة لـ ايمانويل جيفاناكيس،عني هذا التأكد من أن تكون المواد حالية وتعكس تغييرات في عمليات سلطة دبي للخدمات المالية و في لوائح مركز دبي المالي العالمي.

في مارس، تم وضع اللمسات الأخيرة على تفاصيل إضافة محتوى جديد للبرنامج واشتراك قسم العلاقات الدولية في تقديم التدريب للمشاركين. في مايو، بدأ فريق عمل البرنامج البحث على شركاء لإعارة للمشاركة في هيكل البرنامج الجديدلعام 2009 الذي يضم الآن أربعة أشهر إعارة إلى مؤسسات مرخصة في مركز دبي المالي العالمي. الهدف من هذه الإعارات هو حصول كل من المشاركين على خبرة قيمة من منظور أصحاب المصالح.

و أدى هذا إلى حصول المشاركين على شركاء إعارة مناسبة: لاثام اند واتكينز إل إل بي، ألبين كابيتال، وبنك ساراسين ألبين. كل مشارك سيحصل على خبرة عمل قيمة ومنظور جديد.

في أغسطس، الدفعة الرابعة انضمت إلى سلطة دبي للخدمات المالية بعد عدة شهور من حملة التوظيف. هذا واستقطبت السلطة المعينين من جامعة ميدلسكس، و الجامعة الاميركية في دبي وجامعة زايد.

بدأ في سبتمبر، مجلس إدارة السلطة مبادرة جديدة للتواصل المباشر مع المشاركين في البرنامج. حيث قضى اندرو سبيندلر عضو في مجلس إدارة السلطة وقتا مع المشاركين لمناقشة دروس الأزمة المالية الحالية على إدارة المخاطر في المصارف على الصعيد العالمي. و في نهاية الشهر رحبت السلطة بمجموعة جديدة من المديرين رسميا في أدوارهم الجديدة في السلطة في حفل جوائز برنامج قادة الغد التنظيميين السنوي. بالإضافة إلى تقدير المساهمات من جميع المدربين.

السياسات والخدمات القانونية

قام قسم السياسات والخدمات القانونية بطرح عدد من المبادرات الهامة في السياسات ونفذها بإجراء تغييرات على قوانيننا ونظامنا.

تعديل كتاب القوانين على أساس تقييم المخاطر

قمنا على مدى السنة المنقضية باعداد نموذج وذلك بتعديل نموذج كتاب قوانين سلطة دبي للخدمات المالية لضمان أن تبين متطلباتنا المخاطر على أهدافنا الشرعية. في بعض الحالات، قاد ذلك إلى تغييرات على متطلباتنا وإجراءات مما سهل على الشركات أداء العمل. إن التغييرات التي أجريناها على تعريف الاستثمارات هي مثال على ذلك، وكذلك هناك التعديل الذي قمنا به على إجراءات الترخيص لدينا. في حالات أخرى، تم تشديد متطلباتنا تجاوبا مع أوضاع السوق وممارساته. على سبيل المثال تم تعديل القوانين حول أساليب حماية أصول العميل. تمنع هذه التغييرات سوء الاستخدام، الشيء الذي نشهده في بعض عمليات الاحتيال على مستوى عال في الولايات المتحدة الامريكية وغيرها من الأماكن. كما قمنا بادخال بعض التغييرات على متطلباتنا لمسؤولي الالتزام بالقوانين، مبينين الظروف التي يمكن فيها أن يكون مسؤول الالتزام بالقوانين غير مقيم.

تحليل السياسة وتطويرها

كان الهدف الرئيسي لسلطة دبي للخدمات المالية هذه السنة هو تعزيز المشاركة في أعمال وضع المعايير الدولية لهيئات مثل اياسكو ولجنة بازل و رابطة مشرفي التأمين. إننا نعتقد أنه من الضروري أن يكون لنا رأي في تطوير المعايير الدولية اذ أن عمل الهيئات التي تضع تلك المعايير سيكون له أثر أقوى، عقب الأزمة المالية على التشريعات المحلية. وينسق عملنا في هذا المجال المدير المسؤول للعلاقات الدولية. وقد تلقى هذا العمل دعما من فريق السياسة والخدمات القانونية وذلك بتحليل عدد من الأوراق الاستشارية والتعقيب عليها. كما أننا قدمنا مصادر عمل واضعي تلك المعايير من خلال لجانها ومجموعات عمل مختلفة.

أهم التطورات التي انجزت في عام 2009 كانت مضاعفة تحليل توجهات القطاع الإقتصادي والمالي. فقد أتاح لنا التحليل الإقتصادي والتعقيب عليه انتاج "لوحة عرض" مستمرة لتقييم المخاطر. ويستخدم زملاؤنا في قسم الرقابة والأسواق هذه اللوحة، مع التحليل الأكثر عمقا ومع التقارير، في عملية الرقابة على أوضاع السوق.

الرقابة

الوسيلة الرئيسية لمراقبة الشركات المرخصة/مزودي الخدمات المساعدة وابقاءهم تحت الرقابة هي إجراء عمليات المراجعة الميدانية بشكل دوري والتي يقوم بها مراقبون ماليون خبراء. تكمل عمليات تقييم المخاطر الميدانية عمليات المراقبة عن بعد للهيئات عبر تحليل تقارير الشركات وأوضاعها المالية المطلوب تقديمها بشكل ربع سنوي. خلال عام 2009، قام قسم الرقابة بـ 135 عملية تقييم ميداني للمخاطر، مقارنة مع 97 عملية تقييم لعام 2008. وقد كانت الزيادة في حضورنا الميداني لتقييم المخاطر أكبر بكثير في الواقع، نظرا لنشاطات وحدة المراقبة الخاصة المؤسسة جديدا، انظر الصفحة 45.

يتضمن النشاط الميداني مراجعة سجلات الشركة وإجراء مقابلات مع إدارة الشركة وموظفيها وفحص المعاملات. تم تحديد نطاق المراجعة لكل هيئة على حده حسب حجم الهيئة المرخصة وتعقيدها وعروض المنتجات فيها وقاعدة عملائها ونموذج عملها وسجل خبراتها لدى سلطة دبي للخدمات المالية. تتضمن المسائل المحددة الخاضعة للمراجعة والتقييم المستوى الكلي للمخاطر، وكفاية رأس المال وحوكمة الشركة وجودة الإدارة التنفيذية وضوابط التدقيق الداخلي ومزاولة العمل بشكل مناسب والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها. وقد تم التركيز بشكل خاص على ضمان الالتزام بالقوانين والضوابط المتعلقة بمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حسبما تم بحثه بشكل أكثر تفصيلا فيما بعد.

تم بحث نتائج عمليات التفتيش الميدانية التي قمنا بها مع الإدارة، وبعد إجراء دراسة ثانوية عليها، تم ابلاغ المسؤولين التنفيذيين في الشركات المرخصة بها خطيا كما تم ابلاغ المجلس أو أية هيئة مشرفة مختصة غيرها. أظهرت الغالبية العظمى من عمليات التفتيش وجود ممارسات وأوضاع مرضية. أما المسائل التي اثارت قلقا رقابيا فهي أقلية بشكل عام ويمكن تصليحها في سير العمل المعتاد. أحاينا، نواجه بعض الممارسات أو الأوضاع التي تثبت وجود مستوى عال من المخاطر ومشاكل رقابية عالية. وقد كانت الخطورة النسبية للوضع ورغبة إدارة الهيئة المرخصة وقدرتها على تصليح المسائل المثيرة للقلق هي مصدر ردنا الرقابي. وفي الأوضاع النموذجية وافقت الشركات المرخصة التي فرضت مستوى عال من المخاطر على اتباع برنامج لتقليل المخاطر مع سلطة دبي للخدمات المالية والذي التزمت فيه باتخاذ إجراءات علاجية بحلول تواريخ معينة. أما الشركات المرخصة التي فرضت مشاكل أكثر خطورة، مثل عدم استيفاء متطلبات الحد الأدنى من رأس المال، فقد فرض عليها برنامج تصحيحي أكثر رسمية. تتمتع سلطة دبي للخدمات المالية بمجموعة أكبر من الصلاحيات لتقليل الممارسات أو الأوضاع الغير مرضية، بما في ذلك حظر الأعمال والأمر باتخاذ إجراءات تصحيحة معينة وقد يصل الأمر إلى الغاء الترخيص.

يقوم قسم الرقابة بمراجعة ميدانية مع مساعدة معهد المحاسبين القانونيين في انكلترا و ويلز لشركات المدققون المسجلون كجزء من برنامجه الاشرافي على المدققون المسجلون.

وحدة المراقبة الخاصة

تم تأسيس وحدة المراقبة الخاصة في 2009 لتنسيق و قيادة عمليات المراجعة الموضوعية في قسم الرقابة.

عمليات المراجعة حسب الموضوع

يكمل تقييمنا الميداني للمؤسسات الفردية برنامج لعمليات المراجعة حسب الموضوع. يتم الاطلاع على النواحي المختلفة من مخاطر الشركات من خلال زيارات ميدانية محددة الغرض إلى عينة من الشركات مختارة احصائيا. خلال عام 2009، تم إجراء 72 عملية مراجعة ميدانية تحت هذا البرنامج (بالإضافة إلى 135 عملية تقييم ميدانية عادية) في مجالات المخاطر التالية، حيث أحرزت الهيئات المرخصة أو مزودي الخدمات المساعدة المرخصين الذين تم تقييمهم النتائج التالية: ملائمة المعاملة والمعاملة العادلة للعملاء (21)، مكافحة غسل الأموال/ قمع تمويل الإرهاب (15)، وتعهيد المهام (15) وتحريات عن العملاء و الامتثال لعقوبات الأمم المتحدة و عقوبات مجلس الأمن(21).

عند الإنتهاء من المراجعة الموضوعية، نقوم عادة بنشر خطاب بعنوان "عزيزي المسؤول التنفيذي" والتي تلخص نتائج المراجعة. يساعد هذا الخطاب الهيئات الأخرى التي لم تكن من العينة المختارة في تقييم كفاءة عملياتها.

مدققون مسجلون

قام قسم الرقابة بمراجعة ميدانية مع مساعدة معهد المحاسبين القانونيين في انكلترا و ويلز لشركات المدققون المسجلون كجزء من برنامجه الاشرافي على المدققون المسجلون.

العلاقات التنظيمية والتعاون

العديد من الهيئات المرخصة في سلطة دبي للخدمات المالية هي فروع لشركة مرخصة أو هيئات مرتبطة بهيئات مرخصة من قبل منظم آخر في الدولة الأم في منطقة اختصاص أخرى. تطبق سلطة دبي للخدمات المالية، بصفتها المنظم المضيف، بروتوكولات فعالة للمشاركة في المعلومات وذلك للتحقق من عدم وجود ثغرات في الرقابة على هذه الهيئات ومن حصول المنظم في الدولة الأم على صورة شاملة للمخاطر المرتبطة بالمشروع ككل. بموجب البروتوكولات الدولية، وضع منظمو المجموعات المالية الأكبر في العالم "كليات رقابية" لتسهيل الاطلاع على المعلومات التنظيمية. بموجب هذه الترتيبات، يعقد المشرف في الدولة الأم، بصفته المنظم الرئيسي، اجتماعات دورية يطلع فيها كل من المنظم في البلد الأم والمنظم المضيف على المعلومات. سلطة دبي للخدمات المالية هي مشارك فعال في عدد من الكليات الاشرافية لكبار اللاعبين العالميين الذين يملكون هيئات مرخصة في سلطة دبي للخدمات المالية.

التعديلات على التراخيص

لا تزال هناك زيادة في الشركات التي تعمل على تعديل نطاق ترخصيها حيث تم 20 تعديل خلال عام 2009. ولا تزال العديد من الشركات في وضع انتقالي من مرحلة البدايات إلى مرحلة التشغيل الفعال وتسعى هذه الهيئات لتعزيز نطاق ترخيصها ليتوافق مع النضوج المتزايد في بيئة الأعمال.

تعزيز الإجراءات الرقابية

نحن ملتزمون بالاستمرار بالتحسينات في ضمان فعالية وكفاءة الإجراءات الرقابية. وبهذا الخصوص، خلال عام 2009، قمنا بتنفيذ التغييرات التالية:

- ادخال الترخيص والاشراف المستمر لتعزيز فعالية وكفاءة الرقابة التنظيمية لدينا؛
- ادخال لجنة الرقابة والترخيص الرقابية التي توفر هيئة عامة لتوصيات الترخيص وتقييم المخاطر؛
- تنفيذ مجموعة جديدة من نماذج الترخيص تبين مصفوفة تقييم المخاطر الجديدة؛
- تنفيذ إجراءات تقييم مخاطر معززة؛
- ادخال استبيان ضوابط سنوية جديدة. يطلب هذا الاستبيان تقييما ذاتيا من النواحي الإدارية والضبط ضمن الفئة 4 من الشركات التي تعتبرها سلطة دبي للخدمات المالية حساسة. وبذلك، يساعد الاستبيان الشركة على تحديد الإجراءات التي قد يلزم اتخاذها لاستيفاء المتطلبات التنظيمية و سيساعد السلطة في ترتيب عمليات تقييم المخاطر الميدانية حسب الأولية؛
- زيادة عمليات المراجعة حسب الموضوع التي تركز على مسائل سلوكية عبر مجموعة من الشركات و مزودو الخدمات المساعدة؛
- استخدام زيارات فحص المعاملات لتوفير رقابة عالية الكثافة لشركات معينة؛
- التعاون مع المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة عن قرب من خلال الاجتماعات المجدولة؛
- ادخال سجل رقابة/سياسة لضبط المسائل التي قد تتطلب تعديلا على قوانين سلطة دبي للخدمات المالية أو أنظمتها؛
- تغيير الهيكل على مستوى الدائرة بالنسبة لأربعة فرق رقابية؛ 3 منها تعمل في الرقابة المستمرة و(واحدة منها تتولى مسؤولية إضافية للترخيص)، وادخال وحدة مراقبة خاصة.

التواصل

يستمر القسم بتسليط الضوء على الانخراط مع أصحاب المصلحة عبر مبادرات تشمل ندوات وخطابات، وتكون هذه حول معلومات مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب والتمويل الإسلامي والمخاطر التشغيلية التنظيمية وتحديثات تنظيمية لمجموعة مسؤلين الامتثال في 2009.

مكافحة غسل الأموال، مكافحة تمويل الإرهاب وعقوبات الأمم المتحدة

يطبق قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة وغيره من القوانين الجزائية الاتحادية في الدولة في مركز دبي المالي العالمي، بما فيها القانون الاتحادي رقم 4 لسنة 2002 (بشأن تجريم غسل الأموال) والقانون الاتحادي رقم 1 لسنة 2004 (بشأن مكافحة الإرهاب). وتعمل سلطة دبي للخدمات المالية بشكل فعال على نشر ثقافة الالتزام بمكافحة غسل الأموال/

مكافحة تمويل الإرهاب من جانب الهيئات المنظمة في مركز دبي المالي العالمي. وقد تحققت سلطة دبي للخدمات المالية من أن النظام التنظيمي لمكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب يتفق مع المعايير الدولية التي تضعها قوة المهام المالية (FATF). تبقى عملية الاختيار الأولية من بين مقدمي الطلبات وعملية الرقابة المستمرة للالتزام بمكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب على رأس أولويات سلطة دبي للخدمات المالية وتشكل جزءا لا يتجزأ من أسلوبها في الرقابة القائم على تقييم المخاطر. يشكل تقييم فعالية ضوابط مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب الذي تضعه الشركات مكونا حيويا في عملية تقييم المخاطر المستمرة.

قام صندوق النقد الدولي بنشر تقرير تقييم مفصل حول نظام مكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب في الإمارات العربية المتحدة، شمل مركز دبي المالي العالمي. في هذا التقرير، وقد أفاد صندوق النقد الدولي أن "النظام المطبق على المؤسسات المالية العاملة في مركز دبي المالي العالمي يكاد يكون بشكل قريب من معايير قوة مهام إجراءات المالية". أجرت سلطة دبي للخدمات المالية مراجعة داخل المواقع لفحص الأنظمة والضوابط لدى الهيئات المنظمة فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب، مع التركيز تحديد على إجراءات "اعرف عميلك" وإجراءات تقديم البلاغات حول المعاملات المشبوهة. كجزء من العملية المستهدفة، تقوم سلطة دبي للخدمات المالية أيضا بمراجعة مستوى الالتزام فيما يتعلق بقرارات مجلس الأمن في الآمم المتحدة.

عقوبات مجلس الأمن للأمم - يجب على جميع الهيئات المنظمة في سلطة دبي للخدمات المالية فحص ومراقبة ما اذا كانت لديها أية حسابات أو بخلاف ذلك تمتلك أية أموال أو أصول مالية غيرها أو مزايا إقتصادية وموارد إقتصادية لأفراد مدرجين على لوائح عقوبات الآمم المتحدة ذات العلاقة. إن الالتزام بعقوبات الآمم المتحدة هو جزء لا يتجزأ من إجراءات الرقابة التي تمارسها سلطة دبي للخدمات المالية لجميع الهيئات المنظمة.

تقارير المعاملات المشبوهة - بعد صدور قانون مكافحة غسل الأموال المذكور آنفا في دولة الإمارات العربية المتحدة، شكل المصرف المركزي وحدة استخبارات مالية وطنية باسم وحدة مواجهة غسل الأموال والحالات المشبوهة للتعامل مع الحالات المشبوهة والبلاغات حول المعاملات المشبوهة. تعمل وحدة مواجهة غسل الأموال والحالات المشبوهة بالتنسيق مع سلطة تنفيذ القانون والأطراف المماثلة في الدول الأخرى. في عام 2009، تم تقديم 28 بلاغ إلى وحدة مواجهة غسل الأموال والحالات المشبوهة حول معاملات مشبوهة من قبل الهيئات المنظمة. كان هذا زيادة كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة. هذه الزيادة نتيجة لزيادة النشاط من قبل الشركات المرخصة وزيادة الوعي من خلال التواصل والدورات التدريبية والرقابة المستمرة في هذا المجال.

التدريب و نشر الوعي - تدعم سلطة دبي للخدمات المالية الوعي بمكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب في مركز دبي المالي العالمي بقوة وفعالية وذلك بتقديم دورات تدريبية واعلامية باستمرار. تم عقد دورات تدريبية داخلية لموظفي سلطة دبي للخدمات المالية ولهيئات

منظمة دوليا خلال السنة. تشجع سلطة دبي للخدمات المالية وتدعم موظفيها لتحصيل شهادات اختصاص في مكافحة غسل الأموال. كما تمت دعوة موظفي سلطة دبي للخدمات المالية أيضا للتحدث في المؤتمرات والندوات المختلفة المتعلقة بالالتزام بالقوانين والجرائم المالية والمسائل المرتبطة بمكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب.

أمور أخرى

كجزء من برنامج قادة الغد التنظيميين الذي ترعاه سلطة دبي للخدمات التنظيمية، يوفر القسم تدريبا رئيسيا لمتدربينا الإماراتيين حول كافة المسائل المتعلقة بنشاط الرقابة لدينا. يعتبر دعم هذه المبادرة حاليا جزءا لا يتجزأ من نشاطاتنا الرئيسية. عمل القسم على استخدام كبار المساهمين لدينا لترويج فهم أسلوبنا في الترخيص وإجراءاتنا التنظيمية. وقد شاركنا في ندوات تنظيمية اقليمية وعقدنا حوارا بناء مع مقديمي الطلبات ومستشاريهم خلال العام 2009 بهدف تعزيز جودة الطلبات.

يدعم القسم كافة عمليات التدريب التي تهدف إلى تعزيز احترافيتنا وخبرتنا وكفاءتنا الفنية. وقد هدفت عمليات التدريب والتعليم التي عقدناها في عام 2009 إلى تحسين خبرتنا الفنية في التمويل الإسلامي، وعملية الرقابة على مكافحة غسل الأموال/ تمويل الإرهاب والتأمين. كما أننا دعونا متحدثين في المجال للتحدث حول التمويل الإسلامي والمساهمات الخاصة للحصول على فهم أفضل لهذه المواضيع الهامة من وجهة نظر كبار اللاعبين في هذا المجال.

الترخيص

لقد قمنا بتنفيذ مجموعة جديدة من نماذج الطلبات في عام 2009. تهدف هذه النماذج للتركيز على تقييم المخاطر وللتوافق مع هامش التسامح الذي تطبقه سلطة دبي للخدمات المالية. كما قمنا بتقديم كتيب ملاحظات لمقدمي الطلبات يقدم معلومات مفيدة لمقدمي الطلبات. وقد لقيت تلك النماذج قبولا طيبا من مقدمي الطلبات ومستشاريهم. لقد قمنا بتنفيذ مصفوفة جديدة لتقييم المخاطر في تقييم الطلبات. وردا على تطورات السوق، قمنا بالتركيز على أعمال التحريات المسبقة فيما يتعلق بقانونية العمل والوضع المالي المعروض واختصاص وقدرة الإدارة العليا. لقد عنى تعزيز القيام بأعمال التحريات المسبقة تخصيص وقت أطول لكل طلب في عام 2009. الا أن الهدف النهائي الذي نسعى للوصول اليه هو اتخاذ القرار التنظيمي الصحيح. لقد نتج عن طبيعة الطلبات التي استلمناها مزيد من مقدمي الطلبات من دول مجلس التعاون الخليجي وهي طلبات تأسيس من البداية.

نظرة عامة على نشاطات الترخيص 2009

الشركات المرخصة: عدد الشركات المرخصة خلال 2009 كانت 46 شركة في مقابل 81 شركة في 2008.
مزودي الخدمات المساعدة المسجلين: عدد شركات مزودو الخدمات المساعدة خلال 2009 كانت 10 في مقابل 13 في 2008.
الأفراد المرخصة: عدد الأفراد الذين رخصا لهم بأداء عمل أو أكثر من عمل مرخص خلال 2009 كان 469 مقابل 393 في 2008.

الأسواق

قدم قسم الأسواق ردا على التغييرات المقترحة في السياسة التي كانت قيد الدراسة من قبل ناسداك دبي ليتم تضمينها في قوانين الادراج الخاصة بها. وقد اتم القسم مراجعته لقوانين الأوراق المالية المعروضة. وهذه المراجعة مصممة لتحديث تلك القوانين للاعتراف بالتطورات التنظيمية في المناطق المماثلة ولتعزيز الإطار التنظيمي المعمول به لاصدار الأوراق المالية والالتزامات المستمرة لهيئات اصدار التقارير بما في ذلك حوكمة الشركات. من المتوقع أن يتم الاستشارة في التعديلات المقطرحة في 2010.

وقد عمل قسم الأسواق مع ناسداك دبي وبورصة دبي للطاقة بخصوص الاعتراف بأعضاء جدد من مناطق خارج مركز دبي المالي العالمي.

ساهم قسم الأسواق في طرح الورقة الاستشارية 62 لسلطة دبي للخدمات المالية. وقد اقترحت هذه الورقة تغييرات في قانون الأسواق تتعلق بصلاحيات سلطة دبي للخدمات المالية للمحافظة على قائمة رسمية للأوراق المالية تخص مؤسسات السوق المرخصة لتسد بذلك ثغرة في القانون.

كما شارك قسم الأسواق مع ممثلي البورصات في منطقة نورديك لمقارنة متطلبات التنظيم في المنطقتين، بحيث تتمكن شركات نورديك التي ترغب في الادراج في ناسداك دبي الآن اتباع إجراءات متفق عليها تتعلق بالتزامها بمتطلبات سلطة دبي للخدمات المالية. وقد تم اتخاذ إجراء مشابه مع المنظم الماليزي.

الرقابة على البورصات - نظرا لنشاط السوق المتزايد في عام 2009 في ناسداك دبي وبورصة دبي للطاقة والقبول المتزايد للمنتجات التي يتم تداولها في هاتين البورصتين، اتم القسم عددا من عمليات المراجعة التشغيلية لهذه البورصات تتعلق بالالتزام بمتطلبات معينة لمؤسسات السوق المرخصة. وقد تضمنت عمليات المراجعة هذه الاطلاع على سجلات الالتزام ومقابلات مع الموظفين وتحليل سياساتهم وإجراءاتهم العملية.

الرقابة على كيانات اعداد التقارير - واصل القسم مراقبة الابلاغ عن كيانات اعداد التقارير (وهي بشكل رئيسي متعلقة بالمساهمات والديون) والتواصل معهم لضمان اتمام عمليات الابلاغ. وحتى هذا التاريخ يوجد 37 كيان اعداد تقارير (بانخفاض طفيف عن 41 في السنة السابقة). هذه الكيانات التي تملك أوراق مالية مدرجة خاصة بالمساهمات، قائمة في استراليا (1)، الولايات المتحدة (3)، سويسرا (1)، جنوب افريقيا (1)، البحرين (1)، الاردن (1)، كايمان آيلاندز (1)، كندا (1) والهند (1). وقد انسحبت ثلاثة كيانات اعداد تقارير من ناسداك دبي (وجميعها من استراليا) في 2009.

الهيئات و الأعضاء المعترف بهم - الهيئة المعترف بها هي بورصة أو دار مقاصة أو مؤسسة تسوية تقع خارج مركز دبي المالي العالمي ولكن تلك التي تعمل في الخدمات المالية داخل مركز دبي المالي العالمي. تم تصميم نظام الاعتراف لتقليل التدخل اليومي من جانب سلطة دبي للخدمات المالية في الرقابة على هذه الهيئات وللسماح لسلطة دبي للخدمات المالية الاستناد بشكل جوهري على الترتيبات الرقابية والتنظيمية في الدولة التي يقع فيها المقر الرئيسي لمقدمي الطلبات. خلال السنة، اعترف القسم بـ نايسي ليف يو اس ال ال سي لتوفير اتصال مباشر مع أسواقها المستقبلية في الولايات المتحدة.

الأعضاء المعترف بهم هم أعضاء مؤسسة السوق المرخصة الذين ليس لهم وجود فعلي في مركز دبي المالي العالمي. وقد اعترف قسم الأسواق بست طلبات من شركات ترغب بالحصول على عضوية في ناسداك دبي تشمل و لأول مرة أربع أعضاء آخرين مرخصين في الإمارات العربية المتحدة. واعترف القسم أيضا بطلب واحد لشركات تسعى لعضوية بورصة دبي للطاقة.

وقد نتج عن أوضاع السوق نوع من إعادة تنظيم الهيكل المؤسساتي وسحب الاعتراف من بعض المشاركين حيث بقي حاليا 24 عضوا معترفا به في ناسداك دبي و 65 عضوا في بورصة دبي للطاقة.

استمر قسم الأسواق في تطوير علاقات أوثق مع الهيئات التنظيمية العالمية و الإماراتية، وعلى وجه التحديد مع هيئة الإمارات للأوراق المالية والسلع. وقد ساهم القسم في مجموعات من الأعمال لمنظمة اياسكو واجتماع لقوى المهام التابعة لاياسكو حول مشتقات السلع.

التنفيذ

يبقى تنفيذ المعايير الملائمة في مركز دبي المالي العالمي حجر الأساس في الأهداف التنظيمية لسلطة دبي للخدمات المالية. استمر قسم التنفيذ بالمحافظة على تنفيذ المعايير المناسبة من خلال ما يلي:

- اتخاذ إجراءات ضد الشركات والأفراد التي لم تحافظ على المعايير المتوقعة منها؛
- تحري الإدعاءات حول سوء السلوك؛
- تقديم المساعدة إلى المنظمين المحليين والدوليين؛
- التعامل مع الشكاوى حول سوء السلوك.

المعايير التي يتم من خلالها تقييم الآخرين والأدوات المستخدمة من قبل سلطة دبي للخدمات المالية لإنفاذ هذه المعايير تم مراجعتها من قبل قسم التنفيذ. وهذا يضمن، أيضا، أنها لا تزال فعالة وتتماشى مع سلطات قضائية دولية مماثلة. لتحقيق هذا الهدف قام القسم باستعراض إطار عمل التنفيذ في سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2009. وتبين من الاستعراض أن إطار عمل التنفيذ في حالة جيدة، ولكن تم اقطراح بعض التعديلات الطفيفة على قواعدنا وتوجيهات لتصحيح الغموض وتوفير الوضوح عند تنفيذها.

الإجراءات

استمرت التحريات التي قامت بها سلطة دبي للخدمات المالية ضد جي اف اس انفستمنتس والتي تناولها التقرير السنوي لسنة 2008 في العام 2009. فقد استمرت سلطة دبي للخدمات المالية بتنفيذ الالتزام بالتعهدات الجبرية التي ابرمتها سلطة دبي للخدمات المالية مع جي اف اس انفستمنتس، والأفراد المفوضين من طرفها وعدد موظفيها. وقد رفع القسم دعوى لدى محكمة مركز دبي المالي العالمي لتنفيذ الالتزام بشرط التعهد الجبري. ولم يتم الفصل في تلك الدعوى لغاية الآن.

التحريات

قامت سلطة دبي للخدمات المالية بـ 9 عمليات تحريات هذه السنة. وقد غطت التحريات مجموعة من تصرفات سوء السلوك المزعوم التي شملت:

- اخلال المسؤلين بمسؤلياتهم اتجاه الشركات و المساهمين؛
- تقديم خدمات مالية غير مرخصة في مركز دبي المالي العالمي؛
- تداول المطلعين داخليا و التلاعب في السوق؛
- الاخلال بشروط الترخيص؛
- تقديم معلومات زائفة ومضللة إلى سلطة دبي للخدمات المالية.

لا ينتج عن كل عملية تحر تتخذها سلطة دبي للخدمات المالية اتخاذ إجراء ضد الشركة أو الفرد المعني. تعتبر سلطة دبي للخدمات المالية أن التحري الذي لا ينتج عنه إجراء تنفيذي هو تحر ذو ناتج فعال، حيث تعالج الشركة أمورها بنفسها بتعزيز نظمها و ضوابطها في ممارسة أعمالها. ولكن عادة ما ينتج عن أية عملية تحر تقوم بها سلطة دبي للخدمات المالية والتي لا ينتج عنها اتخاذ إجراء تنفيذي زيادة في الرقابة على الشركة المعنية أو الفرد المعني.

تعاون في التحريات

ازدادت فعالية قسم التنفيذ من خلال علاقاته بكبار الأطراف المعنيين. استمر القسم بالتنسيق مع وتقديم المساعدة إلى السلطات والوكالات التنظيمية الاقليمية والدولية وتشمل:

- لجنة الأوراق المالية والاستثمارات الاسترالية
- السلطة المالية في كايمان ايلاندز
- هيئة الإمارات للأوراق المالية والسلع
- وكالة الخدمات المالية اليابانية
- اللجنة المكسيكية ناسيونال بانكريا اي دي فالوريس
- السلطة المالية في سنغافوره
- السلطة الهولندية للأسواق المالية
- المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة
- سلطة الخدمات المالية في المملكة المتحدة
- اللجنة الامريكية لتداول السلع المستقبلية
- اللجنة الامريكية للأوراق المالية والبورصات
- مكتب عمليات الاحتيال الكبرى البريطاني

استلم وقدم القسم 16 طلبا للمساعدة من و إلى وكالات تنظيمية نظيرة استنادا إلى مذكرات التفاهم الثنائية و مذكرة اياسكو المتعددة الأطراف.كما وسع القسم اتصالاته لتشمل عدد من المؤسسات العالمية الكبرى. والأهم من كل هذا أن القسم استمر بالتمتع بعلاقة عمل قوية مع المنظمين في الدولة والمصرف المركزي وهيئة الإمارات للأوراق المالية والسلع.

الشكاوى

شكاوى العملاء هي مصدر حيوي للمعلومات في إطار العمل التنظيمي. في عام 2008، طرح القسم موقعا الكترونيا يمكن من خلاله لمستهلكي المنتجات والخدمات المالية تقديم الشكاوى عبر الانترنت إلى سلطة دبي للخدمات المالية. وقد كان ذلك الموقع فعالا حيث استلمت سلطة دبي للخدمات المالية 83 شكوى في عام 2009. يتم حفظ المعلومات التي يتم استلامها عبر الموقع الالكتروني وتتبعها على قاعدة بيانات سرية، مما يتيح لسلطة دبي للخدمات المالية تحليل ومراقبة الاتجاهات وتحديد المخاطر الممكنة على سلطة دبي للخدمات المالية ومركز دبي المالي العالمي. كما نشرت سلطة دبي للخدمات المالية كتيبا في عام 2009 بعنوان "شكاوى" وهو دليل للعملاء حول كيفية تقديم الشكاوى.

مشروع مراجعة التنفيذ

أجرى مشروع مراجعة التنفيذ تحليل على السبل الإدارية والمعالجات المدنية والأحكام المخالفة وصلاحيات التحقيق الحالية لدى سلطة دبي للخدمات المالية (في إطار عمل التنفيذ). كما قام المشروع بمقارنة مع جهات تنظيمية أخرى وذلك لقياس قدراتها مقابل تلك المقاييس والمعايير.

بإنتهاء المشروع كشفت نتائجه عن قوة إطارعمل التنفيذ و على الرغم من ذلك قدم فريق العمل توصيات بسيطة لتعزيز فعاليته. وسيتم تنفيذ التوصيات الواردة في الربع الأول من عام2010 .

التواصل

قام القسم بدورا رائدا في تطوير وتقديم برنامج تدريبي برعاية المنظمة الدولية للأوراق المالية في مدريد في أواخر عام 2009. وركز المؤتمر على تعزيز معرفة أعضاء المنظمة القادمون من الأسواق الناشئة فيما يتعلق بتحريات التداول من الداخل و التلاعب في السوق. وقد شارك في المؤتمر أكثر من 60 مندوبا من الأسواق الناشئة.

مكتب المستشار العام

كان عام 2009 في معظمه عام عمل كالمعتاد بالنسبة لمكتب المستشار العام في تقديم الاستشارات إلى مجلس الإدارة ولجانه والمسؤولين التنفيذيين حول الحوكمة والمسائل القانونية التي تؤثر على سلطة دبي للخدمات المالية. اطلاقا من الحرص على التشديد على أهمية الالتزام بقانون القيم والأخلاقيات لسلطة دبي للخدمات المالية ومن سياسة عدم التسامح التي تتعامل بها السلطة تجاه أية مخالفات أخلاقية، طرح المستشار العام ندوات وعي الزامية تعقد كل سنتين لجميع الموظفين حول التزاماتهم وتوقعات سلطة دبي للخدمات المالية منهم. وكذلك تم طرح إجراءات على الانترنت للتعامل مع، و استقبال الشكاوى ضد السلطة وموظفيها من أصحاب المصالح بالإضافة لتوفير خدمة على الانترنت لتقديم طلبات لبيانات شخصية للسلطة بموجب أحكام قانون مركز دبي المالي العالمي

لحماية البيانات. ويبقى المستشارالعام مسؤولا عن التعامل مع جميع تلك الشكاوى وطلبات للبيانات الشخصية.

العلاقات الدولية

لا زال التعاون وتبادل المعلومات مع نظرائها من المنظمين موضوعا حساسا في البيئة الحالية لمركز عالمي مثل مركز دبي المالي العالمي. وتستمر سلطة دبي للخدمات المالية ببناء شبكتها من مذكرات التفاهم الثنائية والمتعددة الأطراف، والتي بلغت حاليا 89. أما بالنسبة للمبادرات المتعددة الأطراف، تكون سلطة دبي للخدمات المالية طرف من مذكرة التفاهم مع الاياسكو والبوكا ديكلرايشن (فيما يتعلق بالتعاون والرقابة على الأسواق المستقبلية ومؤسسات المقاصة). وتنتظر السلطة حاليا تقييما لتصبح طرف في مذكرة التفاهم المتعددة الأطراف لرابطة مشرفي التأمين العالميين، وهي مبادرة ما بين مشرفي التأمين نابعة من مذكرة التفاهم المتعددة الأطراف اياسكو.

مع زيادة نشاط الشركات المرخصة في مركز دبي المالية العالمي زادت طلبات المساعدة من المنظمين الاقران واليهم. وعملا بمسؤولياتها والتزاماتها القانونية في مذكرات التفاهم، ردت سلطة دبي للخدمات المالية على أكثر من 34 طلب من طلبات المعلومات التنظيمية.

على مدى السنوات السابقة حافظت سلطة دبي للخدمات المالية على التزامها بدعم عمل الهيئات الواضعة للمعايير الدولية وأهدافها، ولكن بعد مراجعة التزاماتنا الدولية والأهمية العالمية المتزايدة لتلك الهيئات للخدمات المالية، زادت سلطة دبي للخدمات المالية عملها في عام 2009. بالإضافة إلى مساهمتها المستمرة في عمل اياسكو (على وجه الخصوص في الأسواق الناشئة وفي اللجان الفرعية في افريقيا والشرق الأوسط)، و رابطة مشرفي التأمين العالميين (اللجنة الفنية لرابطة مشرفي التأمين العالميين ولجنتها الفرعية للحوكمة والالتزام بالقوانين) وAOIFI، اصبحت سلطة دبي للخدمات المالية عضوا دائما في مجلس الخدمات المالية الإسلامية وقد التحقت بالمجلس الدولي لمنظمي عمليات التدقيق المستقلة. وقد تم تعيينه في يونيو كعضو في مجموعات الارشاد الاستشارية لاثنتين من الهيئات المحاسبية الدولية الكبرى، المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأمين ومجلس المعايير الأخلاقية للمحاسبين الدوليين.مما يبين نواحي الاهتمام الخاص بسلطة دبي للخدمات المالية وللخبرات التي يتمتع بها كبار مسؤوليها التنفيذيين، يترأس نائب الرئيس التنفيذي حاليا، مجموعة عمل تابعة لرابطة مشرفي التأمين العالميين لانتاج ورقة ارشادية حول الاعتراف الرقابي، كما يشارك رئيس قسم الأسواق في قوى مهام السلع والمشتقات التابعة لاياسكو.

بالإضافة إلى ذلك، تمت دعوة سلطة دبي للخدمات المالية في سبتمبر من قبل رئيس لجنة بازل للاشراف على الأعمال المصرفية للانضمام إلى المجموعة الاستشارية للجنة بازل، وهي الهيئة الرئيسية للمجموعة الاستشارية للجنة بازل للتعاون مع مجموعة أكبر و المدير التنفيذي لدينا في قسم الرقابة، مايكل زامورسكي، والذي كان سابقا عضوا في لجنة بازل نفسها، ليمثل سلطة دبي للخدمات المالية في هذا المنتدى.

استمر الأهتمام الدولي بمركز دبي المالي العالمي و بدور سلطة دبي للخدمات المالية خلال عام 2009 حيث استقبلت سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2009 وحاضرت في أكثر من 49 وفدا أجنبيا زائرا.

مذكرات التفاهم التي وقعت مع السلطة في عام 2009

دي نيدرلاندشي بنك

المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة

وحدة مواجهة غسل الأموال والحالات المشبوهة التابعة للمصرف المركزي لدولة الإمارات

دائرة الرقابة المصرفية لبنك ريزيرف الجنوب افريقي

مجلس الأوراق المالية والبورصات في الهند

الخدمات والعمليات التجارية

المشاريع وإدارة المخاطر

استمرت الدائرة بإجراء تعديلات على إجراءات العمل في سلطة دبي للخدمات المالية لتطوير إجراءات المؤسسات ومعايير الخدمات. في عام 2009، تم إجراء تعديلات على الإجراءات ما بين أقسام الأسواق وقسم السياسات والقانون وبرنامج قادة الغد التنظيميين/قسم تطوير التعليم. كجزء من دعمها خلال عملية التطوير المستمر، عقدت الدائرة أيضا مراجعة داخلية لعمليات معينة ضمن قسم الرقابة، على وجه الخصوص الترخيص والتجاوب مع الأحداث.

واستمرت إدارة المشاريع أيضا بلعب دور رئيسي في المشاريع ما بين الأقسام خلال عام 2009. وقد نجحت الدائرة في إدارة مراجعة نماذج أقسام التنفيذ وتنفيذ مشروع التنظيم القائم على تقييم المخاطر (مبدءى المشروع هو تأكيد تركيز تنظيمي للسلطة يتماشى مع المخاطر التى تواجه أهدافنا) والأسواق والسياسات والخدمات القانونية بالإضافة إلى دائرة قادة الغد التنظيميين و قسم تطوير التعليم. كما يعمل الفريق على إدارة الاستعدادات لمؤتمر رابطة مراقبي التأمين الدوليين الذي ينعقد كل ثلاث سنوات وكل سنة، والذي سينعقد في دبي ما بين 24 اكتوبر و29 اكتوبر 2010.

تستمر سلطة دبي للخدمات المالية بالالتزام بتحديث سياساتها وإجراءاتها المتعلقة بالصحة والسلامة وفقا للمعايير العالمية. وقد تم تعديل السياسات في عام 2009 مما نتج عنه وضع سياسات جديدة وتعديل السياسات القائمة بهدف تحسين فعالية برنامج الصحة والسلامة لسلطة دبي للخدمات المالية.

وقد تم إجراء عدد من التعديلات على عمليات التدقيق الداخلي المستقلة لتقديم تقارير حول فعالية العمليات والالتزام الكلي بالممارسات المناسبة للعمل. باستخدام مدقق داخلي مستقل، تتضمن أعمال التدقيق الداخلي التي تم تنسيقها في عام 2009 تدقيقا على هجرة مركز البيانات، والالتزام بمصفوفة السلطة وكفاءة مصفوفة السلطة واختبار اختراق أمن تقنية المعلومات.

تقنية المعلومات

استمرت دائرة تقنية المعلومات بتحسين أمن وصلابة والتزام كافة الأنظمة الداخلية والخارجية، والبنية التحتية وإطار حوكمة تقنية المعلومات التي تم تطويرها على مدى السنوات القليلة الماضية. على الرغم من التعقيد والتطور المتزايد للنظام، الا أن إدارة وبناء الأسس والبنية التحتية الآمنة التي تم تأسيسها على مدى السنوات الأربعة الماضية قد تحققت.

في عام 2009 تم تنفيذ 24 مشروعا ومبادرة بنجاح. بالإضافة إلى ذلك، عملت استراتيجية تبني أسلوب منخفض المخاطر ومبادر على كافة الأنظمة والإجراءات على ضمان تحديد وابلاغ أعضاء الفريق المختصين بكافة المشاكل في أجهزة وبرامج الكمبيوتر بسلاسة ودون انقطاع. تعمل دائرة تقنية المعلومات على نموذج مركزي مع معرفة نظام رئيسي يتم الاحتفاظ بها داخليا. في الوقت نفسه، يتم استخدام متعهدين خارجيين في تنفيذ أعمال واسعة النطاق.

تم اطلاق مركز البيانات الأكبر في بداية عام 2009 بنجاح دون انقطاع في العمليات الداخلية أو في دخول الشركات إلى نظام تقديم التقارير التحوطي الالكتروني (EPRS). وقد تم بنجاح تدقيق مركز البيانات من قبل مدققين مستقلين على أساس معايير ISO/IEC27002:2005.

أما أكبر المشاريع التي تم تنفيذها في عام 2009 فقد كان التطوير الرئيسي لنظام المعلومات التنظيمية. فقد تم تعزيز النظام على مر الزمن، الا أنه وبسبب النمو في النضوج وتحسين الإجراءات في سلطة دبي للخدمات المالية، فقد تم تطوير نظام المعلومات التنظيمية للتحقق من أن جميع متطلبات العمل من وجهة نظر المشروع ككل قد تم تسليمها. يتضمن نظام المعلومات التنظيمية مجموعة كاملة من التقارير المتوفرة وسيعمل نظام المعلومات الإدارية على اكمال ذلك في المستقبل القريب لضمان الحصول على كافة البيانات و المعلومات ذات العلاقة واسترجاعها وتحليلها حسب الحاجة.

تم تطوير الحركة والمراسلات مع تنفيذ ناجح للبريد الالكتروني الآمن عبر أجهزة متحركة. كما تستخدم تلك الأجهزة أيضا للدخول إلى الانترنت أثناء الحركة. كما تمت تقوية أمن تقنية المعلومات بادخال ضوابط أكثر صرامة على الشبكة الخارجية والمقاييس وكذلك على الشبكة الداخلية. كما تم تنفيذ إجراءات وضوابط أكثر لضمان حظر استخدام أية أجهزة غير مصرح بها وغير تابعة لسلطة دبي للخدمات المالية في المكتب. وقد استمرت الدائرة بالتحقق من تبني أفضل الممارسات التقنية العالمية وافضل مقاييس حوكمة تقنية المعلومات، ومن قياس قدراتها مقابل تلك المقاييس والمعايير.

تمت اختبارات مكثفة على اختراق الشبكة الخارجية من قبل طرف مستقل. وهذه هي المرة الثالثة التي يتم فيها مثل ذلك الاختبار والذي يتكرر في كل عام.

تتضمن بعض مشاريع عام 2009 ما يلي:

- أمن البريد الالكتروني عبر الأجهزة المتحركة؛
- تعزيز نظام الموارد البشرية الحالي؛
- إعادة تطوير نظام المعلومات التنظيمية؛
- تحديث برنامج قاعدة البيانات؛
- تحديث برنامج نظام البريد الالكتروني بشكل كامل؛
- تحديث معدات التبديل؛
- تحديث نظام مقاومة الفيروسات؛
- التمكين من تتبع تدقيق تام للملفات والمستندات ضمن الشبكة الداخلية؛
- نظام المعلومات الادارية؛

- استبدال معدات الكمبيوتر؛
- تعديل إجراءات حفظ نظام دعم البيانات؛
- ارتفاع مستوى إجراءات الأمن على الشبكة الداخلية؛
- تدقيق مركز البيانات الجديد الابتدائي على أساس ISO/IEC 27002:2005؛
- مراقبة الشبكة بشكل اضافي باستخدام أدوات في موقع ثانوي؛
- تنفيذ توفر عال لأنظمة الدخول عن بعد؛
- تدقيق اختبار الاختراق الخارجي؛
- تعزيز البيئات التقنية الخيالية وتوحيد الخوادم (السيرفر).

إدارة المكاتب

تم تحقيق هدف الدائرة تقديم بيئة مكتبية مهنية للموظفين و الزائرين في سلطة دبي للخدمات المالية بنجاح خلال السنة. لقد تجاوب الفريق مع كافة الطلبات في الوقت المحدد وتحقق دائما أن يتم تقديم الدعم الاداري الكافي حسب الطلب. تمت إجراءات التحقق من الأصول السنوية بنجاح وتم تقديم جميع التقارير المطلوبة قبل اتمام عمليات التدقيق ذات العلاقة. تستمر صيانة المكاتب الداخلية واستمرت جميع التجهيزات الاضافية وأعمال الصيانة الروتينية دوريا لضمان السلامة وتحسين جودة وفعالية البيئة.

تستمر كافة الأقسام باستخدام مرافق الأرشفة وحفظ المستندات خارج مرافق السلطة الأمر الذي عمل على زيادة عدد السجلات المخزنة في المكاتب بشكل كبير. استمر الفريق بالإشراف بشكل فعال على إجراءات الأرشفة والاسترجاع.

بالإضافة إلى إجراءات إعادة التدوير التي طرحتها سلطة مركز دبي المالي العالمي، تم اتخاذ الترتيبات اللازمة لتركيب صناديق إعادة تدوير في المباني. جميع الموظفين يعون حاليا أهمية المبادرة ويشجعون على إعادة التدوير.

وقد استمرت سلامة موظفي سلطة دبي للخدمات المالية وزوارها تحظى بالأولوية القصوى للسلطة، وعليه، فقد استمرت الدائرة بالتحقق من مراقبة أنظمة اطفاء الحريق الحالية ومعدات الاسعافات الأولية والطوارئ وصيانتها والتفتيش عليها وفحصها دوريا حسب تعليمات الدفاع المدني. هناك سجل لجميع تقارير الأوضاع المقدمة لتاريخه. تم توزيع التحديثات على الدليل الرسمي لسلطة دبي للخدمات المالية للحالات الطارئة على جميع موظفي السلطة عند اللزوم.

المالية

نجحت دائرة المالية في التحقق من تقديم البيانات المالية وفقا للسياسات المحاسبية المحددة من قبل لجنة التدقيق وتقييم المخاطر في سلطة دبي للخدمات المالية. وقد كانت الدائرة مسؤولة عن اعداد الميزانية التقديرية وتقارير (MIS) وفواتير الرسوم و مسك دفاتر الحسابات واعداد البيانات المالية وإدارة النقد والحسابات المصرفية ومعالجة جدول الرواتب وشراء البضائع والخدمات والمحافظة على سجل الأصول الثابتة.

تم انجاز دفاتر الحسابات وأعمال التدقيق السنوي للسنة المالية 2008 خلال مدة شهر واحد من اغلاق السنة المالية. وقد تم تقديم تقرير تدقيق حسابات نظيف إلى مجلس الإدارة في اجتماعه الذي انعقد في فبراير 2009 وتم اعتماد الحسابات من قبل المجلس في الاجتماع.

خلال عام 2009، عملت دائرة المالية على إجراء المراجعة السنوية لكتيب سياسات دائرة المالية والإجراءات. وقد تم تحديث أنظمة الحسابات وجدول الرواتب وتعديلها لتحسين وتعزيز فعاليتها. وقد ساعدت تلك الممارسات فريق الدائرة المالية على تحسين الكفاءات التشغيلية وتقليل الوقت اللازم لمعالجة المعاملات وعلى وضع ضوابط داخلية أكثر صرامة.

تتم موافاة المجلس دوريا بآخر المستجدات حول الأداء المالي للسلطة في اجتماعاته الدورية خلال السنة. وبفضل الإدارة المالية الحريصة، تمكنت سلطة دبي للخدمات المالية، للعام الخامس على التوالي، من التحكم بنفقاتها لتبقى ضمن الميزانية التقديرية المعتمدة.

وقد حصلت دائرة المالية على لقب الدائرة المتميزة للسنة، جائزة المحافظ في مايو 2009. وقد قيمت مجموعة دبي للجودة 15 مرشحا في هذه الفئة ثم اختارت دائرة المالية لسلطة دبي للخدمات المالية لتحصل على تلك الجائزة.

الموارد البشرية

المبادرة الكبرى في عام 2009 كانت تنفيذ الهدف الاستراتيجي الثاني لسلطة دبي للخدمات المالية، حول بناء القدرات. شهد عام 2009 مضاعفة ميزانيتنا التقديرية للتعليم والتطوير إلى ثلاثة أضعاف. حضر الموظفون ما يعادل 6.5 يوم تدريب، وهو عدد كبير من الأيام حسب معظم المعايير الدولية، خاصة في الأزمة الإقتصادية الحالية. وقد استند ذلك إلى تلبية الاحتياجات الفردية حسبما تم تقييمها في "تحليل احتياجات التطوير لدى الموظفين" الذي قمنا به؛ على برنامجنا الرئيسي من المحاضرات في سلسلة التطوير المهني المستمر والنماذج "المفصلة حسب الحاجة" التي تغطي التمويل الإسلامي، والصياغة التشريعية والتحليل المالي والتخطيط الاستراتيجي.

وقد قمنا مرة أخرى بتعديل برنامجنا لقادة الغد التنظيميين لضمان أن يعكس البرنامج البيئة المالية الحالية وأن يتعامل مع المشكلات الناجمة. وقد شهدنا بعض حالات المغادرة من البرنامج ولكننا تمكنا من الحفاظ على زملاءنا القديرين والملتزمين، وقد انضم ثلاثة منهم إلى الأقسام كمديرين. لقد استمررنا بتنمية البرنامج و يوجد لدينا الآن خمسة من الخريجين المتميزين الذين قمنا بتعيينهم هذه السنة. لقد عملنا تحسين نسبة خروج موظفينا في عام 2008. وقد شهدنا انخفاضا هاما موازيا في عدد الموظفين "التنظيميين" المغادرين.

قمنا بإجراء عنصر إعادة هيكلة للتركيز على موظفينا ذات مهارة عالية حيث تبرز الحاجة لهم بشكل كبير. أفضل الأمثلة على ذلك هو دمج فريقي الرقابة والترخيص، وتشغيل فريق التنفيذ تحت نفس الإدارة مع الفريق القانوني. وقد مكنتنا إعادة التركيز على الموارد، وفي بعض الحالات مغادرة بعض الموظفين أدت إلى توظيف موارد إضافية في فرق الرقابة.

كما لحظنا أيضا أن بيانات الغياب بسبب المرض بقيت مقبولة بمعدل 4 أيام للموظف في السنة. مع أن البيانات المستقاة من الإمارات العربية المتحدة قليلة في هذا المجال، الا أن هذا المعدل ممتاز

قياسا إلى البيانات الصادرة في تقرير المعهد القانوني لتطوير شؤون الموظفين من المملكة المتحدة، الذي يبين معدلات غياب في المملكة المتحدة بمعدل 7.4 يوما سنويا، ما بين العمال بشكل عام و9.7 يوما سنويا في الخدمة العامة.

نلاحظ أن سوق العمالة الدولية يبقى سوقا صعبا،الا أننا مستمرون في توظيف الموظفين المؤهلين على مستوى عال ولكننا ننافس في السوق حيث يتزايد الطلب على المهارات التنظيمية من قبل "المنظمين في البلد الأم"؛ وهناك ميل لدى الموظفين في الاستمرار بوظائفهم الحالية.

ومع أننا زدنا ميزانياتنا التقديرية في النواحي الاستراتيجية الرئيسية، الا أننا عملنا على تخفيض التكاليف في التوظيف وفي بعض نواحي الأجور التي ندفعها. فقد أوقفنا العمل ببدل الحماية من سعر الصرف وخفضنا تكلفة التأمين الصحي والتأمين على الحياة بشكل كبير لنخفض بذلك تكاليفنا التشغيلية بشكل كبير.

الجنسيات

إن موظفو سلطة دبي للخدمات المالية يأتون من أكثر من 22 دولة حول العالم.

الجنسيات

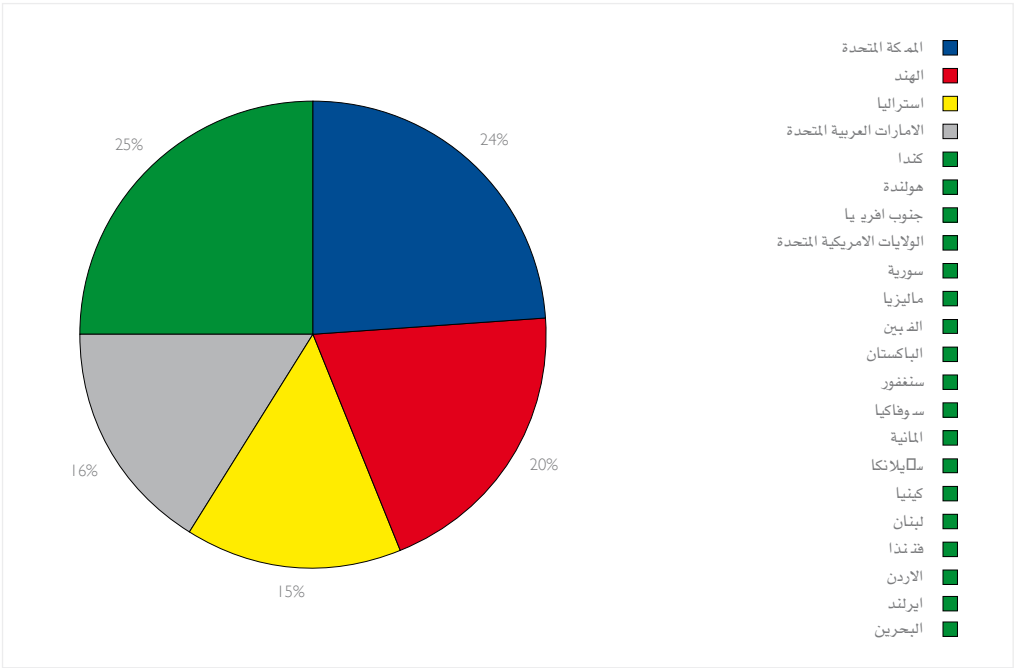

الاتصالات

أعيدت تسمية وحدة الاتصالات والتخطيط الاستراتيجي في بداية عام 2009، إلى قسم الاتصالات. تعمل الوحدة بالإضافة إلى ذلك، الآن بقيادة الرئيس التنفيذي بدل عن قسم السياسات والخدمات القانونية.

في عام 2009 واصلت الوحدة التركيز على جعل سلطة دبي للخدمات المالية في متناول جميع أصحاب المصالح، وحماية سمعة السلطة. واصلت الوحدة خلال العام، تعزيز الوعي الاقليمي والدولي من خلال البيانات الصحفية، والمؤتمرات الصحفية، والمقابلات، واستهداف وسائل الإعلام على شبكة الانترنت، فضلا عن إستراتيجية لتحديد مكانتها في مختلف المؤتمرات والمناسبات.

كما أن الوحدة مسؤولة عن عدد من المنشورات الخارجية والداخلية بما في ذلك التقرير السنوي، وإنجازات سلطة دبي للخدمات المالية ومجموعة من المنشورات حول المواضيع الرئيسية، التي نشرت باللغتين الانكليزية والعربية. بالإضافة إلى مسؤولية الوحدة عن محتوى الشبكة الداخلية والموقع الالكتروني للسلطة حيث تم بذل مجهود كبير خلال السنة لضمان جودة و تحديث المعلومات. وفي عام 2009، بدأت وحدة الاتصال بتقديم تقرير تحليلي عن أوضاع السوق و صناعة الخدمات المالية و يتم إرسال التقرير يوميا لجميع التنفيذيين في السلطة.

كما قدمت الوحدة الدعم لجميع الأقسام التنظيمية وغير التنظيمية في السلطة، وساعدت في تطوير مشاريع رئيسية للسلطة، بالإضافة إلى توفير التدريب الإعلامي، و تنسيق الاستعدادات لاستضافة مؤتمر "مراقبي التأمين" في 2010. كما حافظت الوحدة على مشاركتها النشطة في دعم برنامج قادة الغد التنظيميين.

إحصاءات أهم المنجزات في عام 2009

سلطة دبي للخدمات المالية في عمل دؤوب في عام 2009

• الشركات المرخصة	46
◂ المؤسسات الإسلامية	3
◂ الشركات بنافذة إسلامية	1
• الأفراد المرخصون	469
• مزودو الخدمات المساعدة المسجلون	10
• مدققو الحسابات المسجلون	2

السياسات والخدمات القانونية في العام 2009

• أوراق الاستشارات (السياسة والقوانين والقواعد) المنشورة	7
◂ الاقتراحات التي تمت الموافقة عليها فعليا في الاستشارات	95 %
• أداة سن القوانين التي تم إعدادها	4
• طلبات التنازلات والتعديلات	71
• التنازلات والتعديلات الممنوحة	69

الرقابة في العام 2009

• تقييم المخاطر للشركات المرخصة	135
• تقييم المخاطر التي تم البدء بها ضمن إطار زمني	100 %
◂ متوسط الوقت اللازم للمعالجة (يوم عمل)	10.3
• تعديلات على التراخيص	20
◂ متوسط الوقت اللازم للترخيص (يوم عمل)	20
• العدد الإجمالي للطلبات المستلمة	65
• الطلبات التي تمت معالجتها خلال 50 يوم عمل	51%
• الطلبات الجاري اعتمادها	24
• الطلبات المسحوبة	32

الأسواق في العام 2009

• الهيئات الملزمة بتقديم تقارير	38
• مراجعة مستندات وقرارات عمليات ادراج ناسداك دبي	3
◂ مراجعة مستندات و قرارات الادراج خلال 5 أيام عمل	100 %
• اشعارات بعمليات طرح الأوراق المالية من مركز دبي المالي العالمي	0
• الاستفسارات العامة	5

- طلبات الأعضاء المعترف بهم الموافق عليها 7
- طلبات الهيئات المعترف بهم الموافق عليها 1
- اشعارات افصاح إلى ناسداك دبي 1226

التنفيذ في العام 2009

- الإدعاءات المستلمة و المنظور فيها 83
- تحويلات من قسم الرقابة 28
- تحقيقات قيد الإجراء 9
- طلبات وأوامر محاكم مركز دبي المالي العالمي 1
- طلبات تعاون متبادلة مستلمة 17
- طلبات تعاون متبادلة مقدمة 18

مكتب المستشار العام في العام 2009

- مذكرات التفاهم المبرمة 5
- طلبات تنظيمية للمعلومات و المساعدة 34
- الوفود الأجنابية 49

العمليات والخدمات التجارية في العام 2009

- التزامات قانونية محاسبية ونشر تقرير مدققين غير مؤهل في الوقت المحدد 100% التزام
- الأداء المالي ضمن الميزانية التقديرية التشغيلية 100% التزام
- فائض سنة 2009 كنسبة % من اجمالي المصاريف 11.65%
- فائض سنة 2009 كنسبة % من اجمالي الدخل 10.43%

الموارد البشرية في العام 2009

- برنامج قادة الغد التنظيميين: تعيين الخريجين 5 (6 في عام 2008)
- برنامج قادة الغد التنظيميين: المنح 2 (2 في عام 2008)
- عدد الموظفين 117 (116 في عام 2008)
  - دوليين 97 (101 في عام 2008)
  - إماراتيين 20 (15 في عام 2008)
- استبدال الموظفين 10.17% (11.7% في عام 2008)
  - منظمين 10.8% (16% في عام 2008)
  - غير منظمين 9.4% (8% في عام 2008)

الملاحق

الملحق ١

البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر 2009

	الصفحات
تقرير مدقق الحسابات المستقل	67-66
الميزانية العمومية	68
بيان الأداء المالي	69
بيان التغيرات في حقوق الملكية	70
بيان التدفقات النقدية	72-71
إيضاحات حول البيانات المالية	82-73

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية

التقرير حول البيانات المالية

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لسلطة دبي للخدمات المالية والتي تتكون من الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2009 وبيان الأداء المالي وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

تعد الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً للسياسات المحاسبية الواردة في الصفحتين 73 إلى 75 من البيانات المالية. تشمل هذه المسؤولية: تصميم وتطبيق والحفاظ على الرقابة الداخلية المتصلة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية بحيث تكون خالية من أية أخطاء جوهرية سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ؛ وكذلك اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة؛ وإعداد التقديرات المحاسبية التي تعد معقولة حسب الظروف المتوفرة.

مسؤولية مدقق الحسابات

تنحصر مسؤوليتنا في إبداء رأينا حول هذه البيانات المالية بناء على عملية التدقيق التي قمنا بها. لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تستدعي هذه المعايير التزامنا بالمتطلبات الاخلاقية والقيام بتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق للتوصل إلى تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية خالية من أية أخطاء جوهرية.

تتضمن عملية التدقيق القيام بإجراءات للحصول على إثباتات تدقيق حول المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية. تستند هذه الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية للبيانات المالية، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار الرقابة الداخلية المتصلة بإعداد المنشأة وعرضها العادل للبيانات المالية بهدف تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمنشأة. تتضمن عملية التدقيق كذلك تقييماً لملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييماً لأسلوب عرض البيانات المالية بشكل عام.

نعتقد أن إثباتات التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس مناسب للرأي الذي نبديه بناء على عملية التدقيق.

الرأي

برأينا، لقد تم إعداد البيانات المالية المرفقة بشكل عادل ومن كافة النواحي الجوهرية وفقاً للسياسات المحاسبية الواردة في الصفحات 73 إلى 75 من البيانات المالية.

برايس ووترهاوس كوبرز

دبي، الإمارات العربية المتحدة

22 فبراير 2010

الميزانية العمومية

	إيضاحات	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009 ألف درهم	2009 ألف دولار أمريكي	2008 ألف درهم	2008 ألف دولار أميركي
الموجودات					
موجودات غير متداولة					
ممتلكات ومعدات	3	4,898	1,334	8,846	2,410
موجودات غير ملموسة	4	2,269	619	1,645	449
		7,167	1,953	10,491	2,859
موجودات متداولة					
دفعات مقدمة وذمم مدينة	5	10,244	2,790	11,148	3,037
نقد ومرادفات نقد	6	61,248	16,689	107,066	29,174
		71,492	19,479	118,214	32,211
مجموع الموجودات		78,659	21,432	128,705	35,070
حقوق الملكية					
رأسمال مقدم واحتياطيات					
رأسمال مقدم	2.4	32,180	8,770	32,180	8,770
فائض متراكم		9,504	2,588	35,742	9,738
مجموع حقوق الملكية		41,684	11,358	67,922	18,508
المطلوبات					
مطلوبات متداولة					
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	7	9,537	2,599	7,442	2,028
مطلوبات متداولة					
دائنون ومستحقات ومطلوبات أخرى	8	27,438	7,475	23,981	6,534
مبالغ مقبوضة مقدماً من الحكومة	2.4	-	-	29,360	8,000
		27,438	7,475	53,341	14,534
مجموع المطلوبات		36,975	10,074	60,783	16,562
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات		78,659	21,432	128,705	35,070

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية من قبل مجلس سلطة دبي للخدمات المالية بتاريخ 17 فبراير 2010.

موقعة بالنيابة عن مجلس سلطة دبي للخدمات المالية

تشكل الإيضاحات الواردة على الصفحات من 73 إلى 82 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان الأداء المالي

	إيضاحات	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009 ألف درهم	2009 ألف دولار أمريكي	2008 ألف درهم	2008 ألف دولار أميركي
اعتمادات من الحكومة	2.4	117,440	32,000	125,088	34,084
إيرادات رسوم	2.3	33,798	9,210	30,487	8,307
إيرادات فائدة		1,771	483	2,120	578
مجموع الإيرادات		153,009	41,693	157,695	42,969
مصاريف عمومية وإدارية	9	(123,576)	(33,672)	(117,580)	(32,039)
مصاريف أعضاء مجلس الإدارة	11	(13,466)	(3,671)	(15,488)	(4,220)
مجموع المصاريف		(137,042)	(37,343)	(133,068)	(36,259)
فائض السنة		15,967	4,350	24,627	6,710

تشكل الإيضاحات الواردة على الصفحات من 73 إلى 82 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق الملكية

	رأسمال مقدم		فائض متراكم		المجموع	
	ألف درهم	ألف دولار أميركي	ألف درهم	ألف دولار أميركي	ألف درهم	ألف دولار أميركي
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008						
في 1 يناير 2008	28,341	7,725	23,593	6,428	51,934	14,153
رأسمال إضافي مقدم	3,839	1,045	-	-	3,839	1,045
محول للحكومة	-	-	(12,478)	(3,400)	(12,478)	(3,400)
فائض السنة	-	-	24,627	6,710	24,627	6,710
في 31 ديسمبر 2008	32,180	8,770	35,742	9,738	67,922	18,508
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009						
في 1 يناير 2009	32,180	8,770	35,742	9,738	67,922	18,508
محول للحكومة (إيضاح 13)	-	-	(42,205)	(11,500)	(42,205)	(11,500)
فائض السنة	-	-	15,967	4,350	15,967	4,350
في 31 ديسمبر 2009	32,180	8,770	9,504	2,588	41,684	11,358

تشكل الإيضاحات الواردة على الصفحات من 73 إلى 82 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية

		السنة المنتهية في 31 ديسمبر			
		2009		2008	
أنشطة العمليات	إيضاحات	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أميركي
فائض السنة		15,967	4,350	24,627	6,710
تعديلات بسبب البنود التالية:					
استهلاك	3	5,311	1,447	5,380	1,464
إطفاء	4	1,095	298	1,261	343
(ربح)/خسارة ناتجة عن ممتلكات ومعدات		(26)	(7)	42	11
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	7	3,809	1,038	3,407	929
إيرادات فائدة		(1,771)	(483)	(2,120)	(578)
التدفقات النقدية للعمليات قبل مكافآت الخدمة المدفوعة للموظفين وتغيرات في رأس المال العامل		24,385	6,643	32,597	8,879
مكافآت الخدمة المدفوعة للموظفين	7	(1,714)	(467)	(2,250)	(613)
التغيرات في رأس المال العامل:					
مبالغ مقبوضة مقدمة صافية من الفوائد	5	627	172	(1,452)	(393)
دائنون ومستحقات ومطلوبات أخرى	8	3,457	941	8,769	2,389
صافي النقد الناتج عن أنشطة العمليات		26,755	7,289	37,664	10,262
أنشطة الاستثمار					
شراء ممتلكات ومعدات وموجدات غير ملموسة	3 ,4	(3,111)	(848)	(3,839)	(1,045)
عوائد من استبعاد ممتلكات ومعدات وموجدات		55	16	-	-
فائدة مقبوضة		2,048	558	1,843	503
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار		(1,008)	(274)	(1,996)	(542)

تشكل الإيضاحات الواردة على الصفحات من 73 إلى 82 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

		السنة المنتهية في 31 ديسمبر			
		2009		2008	
أنشطة التمويل	إيضاحات	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أميركي
رأسمال إضافي مقدم		-	-	3,839	1,045
محول للحكومة	13	(42,205)	(11,500)	(12,478)	(3,400)
صافي النقص في الأموال مقدماً من الحكومة	2.4	(29,360)	(8,000)	(2,871)	(782)
صافي النقد (المستخدم في) الناتج عن أنشطة التمويل		(71,565)	(19,500)	(11,510)	(3,137)
صافي الزيادة (النقص) في النقد ومرادفات النقد		(45,818)	(12,485)	24,158	6,583
نقد ومرادفات نقد، بداية السنة	6	107,066	29,174	82,908	22,591
نقد ومرادفات نقد، نهاية السنة	6	61,248	16,689	107,066	29,174

تشكل الإيضاحات الواردة على الصفحات من 73 إلى 82 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في31 ديسمبر 2009

1 الوضع القانوني والأنشطة

تأسست سلطة دبي للخدمات المالية بموجب قانون دبي رقم (9) لسنة 2004 كسلطة تنظيمية مستقلة مسؤولة عن تنظيم الأنشطة المالية والأنشطة المتعلقة بها في مركز دبي المالي العالمي. ووفقاً لقانون دبي رقم (9) لسنة 2004، فإن سلطة دبي تمول ويستمر تمويلها بشكل مستقل من قبل حكومة دبي لتمكينها من ممارسة صلاحياتها وأداء وظائفها.

2 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

السياسات المحاسبية الرئيسية المتبعة في إعداد هذه البيانات المالية هي على النحو التالي:

2.1 أساس الإعداد

لقد تم إعداد البيانات المالية طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

2.2 عملات أجنبية

إن العملة الوظيفية لسلطة دبي، بوصفها العملة التي تنشأ أغلب معاملاتها وفقاً لها، هي درهم الإمارات العربية المتحدة. يتم تسجيل المعاملات التي تتم خلال السنة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة. يتم تسجيل الأرباح و الخسائر الناتجة عن التحويل إلى العملة الرئيسية للشركة في البيان الأداء المالي.

2.3 إيرادات رسوم

يتم احتساب رسوم الطلبات كإيرادات عند إصدار الفاتورة. يتم احتساب الرسوم السنوية كإيرادات على امتداد الفترة المتعلقة بها. تتم معاملة إيرادات الرسوم المقبوضة بخصوص السنة التالية كإيرادات رسوم مقبوضة مقدما ويتم إظهارها تحت بند مطلوبات متداولة.

2.4 رأسمال مقدم واعتمادات من الحكومة

يتم معاملة المبالغ المقبوضة للوفاء بالمصروفات التشغيلية الواردة في الموازنة للسنة في بيان الأداء المالي كاعتمادات من الحكومة. تتم معاملة المبالغ المقبوضة للسنة التالية كمبالغ مقبوضة مقدما ويتم إظهارها تحت بند مطلوبات متداولة.

أما المبالغ المدفوعة للحكومة فيتم الاعتراف بها كتوزيعات من الفائض المتراكم في السنة التي تمت الموافقة فيها على التوزيعات من قبل مجلس إدارة سلطة دبي.

2.5 منافع الموظفين

يتم رصد مخصص بالالتزام المقدر لمستحقات الموظفين بخصوص تكاليف الإجازات السنوية لقاء الخدمات المقدمة حتى تاريخ الميزانية العمومية. يتم ادراج هذا المخصص تحت بند مستحقات متعلقة بالموظفين.

يتم رصد مخصص أيضا بكامل مبلغ مكافآت نهاية الخدمة المستحقة للموظفين من غير دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لقانون العمل – قانون مركز دبي المالي العالمي رقم (4) لسنة 2005، عن فترات خدمتهم حتى تاريخ الميزانية العمومية. يتم ادراج هذا المخصص تحت بند مطلوبات غير متداولة. يتم تحويل هذا المخصص بالكامل من خلال تمويل خاص به يتم الاحتفاظ به في حساب مصرف منفصل.

مساهمات المعاشات التقاعدية فيما يتعلق بمواطني دولة الإمارات في إطار خطة محددة للمساهمة يتم احتسابها كمصروف في الفترة التي تتعلق بها.

2.6 غرامات

لا يتم احتساب الغرامات المفروضة بواسطة سلطة دبي للخدمات المالية فيما يتصل بخرق اللوائح و النظم من قبل الجهات التنظيمية الخاضعة لرقابة السلطة كإيرادات مكتسبة في مسار العمل العادي؛ و عليه يتم تحويلها سنويا مباشرة إلى حكومة دبي بعد اعتماد البيانات المالية من قبل مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية.

2.7 ممتلكات ومعدا

يتم إظهار الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم. يتم حساب الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت، بمعدلات تحتسب لخفض تكلفة الموجودات وصولاً إلى قيمها التقديرية المتبقية على مدى اعمارها الإنتاجية المتوقعة على النحو التالي:

تحسينات على عقار مستأجر	5 سنوات
تركيبات وتجهيزات	3 سنوات
معدات مكتبية	3 سنوات
أجهزة كمبيوتر	3 سنوات
مركبات	3 سنوات

يتم إظهار الأعمال الرأسمالية قيد الانجاز و التي تشمل الموجودات الملموسة و الغير ملموسة بالتكلفة، و يتم تحويلها إلى الفئة المخصصة للموجودات عندما تدخل حيز الاستخدام.

يتم تحديد أرباح وخسائر استبعاد الممتلكات والمعدات من خلال مقارنة عوائد المبيعات مع القيم الدفترية للموجودات المستبعدة ويتم أخذها في الاعتبار عند تحديد فائض/عجز السنة. يتم ادراج مصاريف عمليات الإصلاح والتجديد في بيان الأداء المالي عند إنفاقها.

2.8 موجودات غير ملموسة

يتم إظهار الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ويتم إطفاؤها على امتداد الاعمار الإنتاجية المتوقعة التي تبلغ 3 سنوات.

2.9 رسوم مدينة

يتم ادراج الرسوم المدينة بالقيمة المتوقعة الممكن تحقيقها. ويتم رصد مخصص للانخفاض في قيمة الرسوم المدينة المعتبرة مشكوكا في تحصيلها. يتم حذف الديون المعدومة خلال الفترة التي يتم تحديدها فيها.

2.10 نقد ومرادفات نقد

لأغراض بيان التدفقات النقدية، فان النقد ومرادفات النقد تشمل النقد في الصندوق والحسابات الجارية لدى المصارف والودائع المصرفية تحت الطلب بفترة استحقاق أصلية تقل عن ثلاثة أشهر.

2.11 مخصصات

يتم احتساب المخصصات إذا كان على الشركة التزام قانوني أو متوقع ناتج عن حدث سابق و كانت تكلفة الالتزام محتملة و يمكن قياسها بموثوقية.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في31 ديسمبر 2009 (تابع)

3 ممتلكات ومعدات

ألف درهم	تحسينات على عقار مستأجر	تركيبات وتجهيزات	معدات مكتبية	أجهزة كمبيوتر	مركبات	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	المجموع
التكلفة							
في 1 يناير 2009	13,629	4,014	1,078	7,849	229	180	26,979
إضافات	58	22	37	1,334	-	1,660	3,111
محول من أعمال رأسمالية قيد الانجاز	-	-	-	121	-	(1,840)	(1,719)
استبعادات/حذوفات	-	-	(3)	(681)	-	-	(684)
في 31 ديسمبر 2009	13,687	4,036	1,112	8,623	229	-	27,687
الاستهلاك							
في 1 يناير 2009	9,330	3,805	774	3,995	229	-	18,133
استهلاك السنة	2,731	202	191	2,187	-	-	5,311
استبعادات/حذوفات	-	-	(1)	(654)	-	-	(655)
في 31 ديسمبر 2009	12,061	4,007	964	5,528	229	-	22,789
صافي القيمةالدفترية							
في 31 ديسمبر 2009	1,626	29	148	3,095	-	-	4,898
في 31 ديسمبر 2008	4,299	209	304	3,854	-	180	8,846

تشكل الإيضاحات الواردة على الصفحات من 73 إلى 82 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في31 ديسمبر 2009 (تابع)

3 ممتلكات ومعدات

ألف دولار أمريكي	تحسينات على عقار مستأجر	تركيبات وتجهيزات	معدات مكتبية	أجهزة كمبيوتر	مركبات	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	المجموع
التكلفة							
في 1 يناير 2009	3,714	1,095	294	2,137	62	49	7,351
إضافات	16	6	10	364	-	452	848
محول من أعمال رأسمالية قيد الانجاز	-	-	-	33	-	(501)	(468)
استبعادات/حذوفات	-	-	(1)	(186)	-	-	(187)
في 31 ديسمبر 2009	3,730	1,101	303	2,348	62	-	7,544
الاستهلاك							
في 1 يناير 2009	2,542	1,037	211	1,089	62	-	4,941
استهلاك السنة	744	55	52	596	-	-	1,447
استبعادات/حذوفات	-	-	-	(178)	-	-	(178)
في 31 ديسمبر 2009	3,286	1,092	263	1,507	62	-	6,210
صافي القيمةالدفترية							
في 31 ديسمبر 2009	444	9	40	841	-	-	1,334
في 31 ديسمبر 2008	1,172	58	83	1,048	-	49	2,410

تشكل الإيضاحات الواردة على الصفحات من 73 إلى 82 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

4 موجودات غير ملموسة

التكلفة	2009 ألف درهم	2009 ألف دولار أمريكي	2008 ألف درهم	2008 ألف دولار أميركي
في 1 يناير	4,305	1,174	3,942	1,075
إضافات	-	-	363	99
محول من أعمال رأسمالية قيد الانجاز	1,719	468	-	-
في 31 ديسمبر	6,024	1,642	4,305	1,174
الإطفاء				
في 1 يناير	2,660	725	1,399	382
إطفاء	1,095	298	1,261	343
في 31 ديسمبر	3,755	1,023	2,660	725
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر	2,269	619	1,645	449

تمثل الموجودات غير الملموسة برامج الكمبيوتر التي تم شراؤها.

5 دفعات مقدمة وذمم مدينة أخرى

	2009 ألف درهم	2009 ألف دولار أمريكي	2008 ألف درهم	2008 ألف دولار أميركي
دفعات مقدمة	9,989	2,722	10,254	2,794
سلف موظفين	157	42	250	68
ذمم مدينة أخرى	98	26	644	175
	10,244	2,790	11,148	3,037

تشكل الإيضاحات الواردة على الصفحات من 73 إلى 82 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في31 ديسمبر 2009 (تابع)

6 نقد ومرادفات نقد

	2009 ألف درهم	2009 ألف دولار أمريكي	2008 ألف درهم	2008 ألف دولار أميركي
نقد في الصندوق	9	3	14	4
حساب جاري لدى المصرف	61,239	16,686	47,701	12,998
ودائع ثابتة قصيرة الأجل	-	-	59,351	16,172
	61,248	16,689	107,066	29,174

تم الاحتفاظ بكافة الأرصدة المصرفية لدى مصرف مرخص له في دولة الإمارات العربية المتحدة.
بلغ سعر الفائدة على الودائع الثابتة قصيرة الأجل في 31 ديسمبر 2008 : 4.19%.

7 مخصص مكافآت الخدمة للموظفين

	2009 ألف درهم	2009 ألف دولار أمريكي	2008 ألف درهم	2008 ألف دولار أميركي
في بداية السنة	7,442	2,028	6,285	1,712
مصروف خلال السنة (انظر أدناه)	3,809	1,038	3,407	929
دفعات خلال السنة	(1,714)	(467)	(2,250)	(613)
في نهاية السنة	9,537	2,599	7,442	2,028

يتم تحميل مصروف المخصص خلال السنة كما يلي:

	2009 ألف درهم	2009 ألف دولار أمريكي	2008 ألف درهم	2008 ألف دولار أميركي
تكاليف الموظفين (إيضاح 10)	3,707	1,010	3,342	911
مصاريف أخرى لمجلس الإدارة (إيضاح 11)	102	28	65	18
	3,809	1,038	3,407	929

8 دائنون ومستحقات ومطلوبات أخرى

	2009 ألف درهم	2009 ألف دولار أمريكي	2008 ألف درهم	2008 ألف دولار أميركي
دائنون تجاريون	1,596	435	2,893	788
مستحقات متعلقة بالموظفين	1,601	436	1,165	317
مستحقات أخرى	1,274	347	1,077	293
إيرادات عمولة مقبوضة مقدماً	22,835	6,221	15,167	4,133
مبلغ دائن لحكومة دبي(i)	132	36	3,679	1,003
	27,438	7,475	23,981	6,534

(i) يمثل المبلغ المستحق لحكومة دبي المبالغ التي تم فرضها و تحصيلها من قبل سلطة دبي و الناتجة عن خرق للوائح و النظم الخاصة بمركز سوق دبي المالي العالمي من قبل الجهات الخاضعة.

9 مصاريف عمومية وإدارية

	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009		السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008	
	ألف درهم	ألف دولار أميركي	ألف درهم	ألف دولار أميركي
تكاليف الموظفين (إيضاح 10)	95,603	26,050	88,601	24,143
ايجار مكتب	6,960	1,896	6,960	1,896
استهلاك (ايضاح 3)	5,311	1,447	5,380	1,464
تدريب ومؤتمرات وحلقات بحث	3,540	964	2,757	751
تكاليف اتصالات	2,962	807	2,169	591
تكاليف توظيف	1,673	457	2,251	614
أتعاب قانونية وخدمات استشارية ومهنية	1,362	371	2,132	581
إطفاء (إيضاح 4)	1,095	298	1,261	343
مصاريف تسويق	797	217	1,173	320
فروقات صرف	(259)	(71)	-	-
صيانة مركبات	260	71	235	64
تكلفة تمويل	47	13	29	8
(ربح)/خسارة استبعاد/ حذوفات لممتلكات ومعدات	(26)	(7)	42	11
مصاريف أخرى	4,251	1,159	4,590	1,253
	123,576	33,672	117,580	32,039

10 تكاليف الموظفين

	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009		السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008	
	ألف درهم	ألف دولار أميركي	ألف درهم	ألف دولار أميركي
رواتب	54,473	14,843	50,967	13,888
منافع أخرى	37,423	10,197	34,292	9,344
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 7)	3,707	1,010	3,342	911
	95,603	26,050	88,601	24,143

تشكل الإيضاحات الواردة على الصفحات من 73 إلى 82 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

11 مصاريف أعضاء مجلس الإدارة

	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009		السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008	
	ألف درهم	ألف دولار أميركي	ألف درهم	ألف دولار أميركي
أتعاب مقطوعة	5,155	1,405	4,565	1,244
أتعاب حضور	2,917	795	3,075	838
سفر	2,098	572	2,702	736
أخرى	3,296	899	5,146	1,402
	13,466	3,671	15,488	4,220

12 التزامات إيجار تشغيلي

إن التزامات الإيجار بموجب الإيجارات التشغيلية غير القابلة للإلغاء هي على النحو التالي:

	2009 ألف درهم	2009 ألف دولار أمريكي	2008 ألف درهم	2008 ألف دولار أميركي
أقل من سنة	6,960	1,896	6,960	1,896
أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات	-	-	6,960	1,896
	6,960	1,896	13,920	3,792

13 حوالة للحكومة

وافق مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 3 فبراير 2009 و الاجتماع المنعقد في 28 يوليو 2009، على تحويل مبلغ 14,680,000 درهم (4,000,000 دولار امريكي)، و مبلغ 27,525,000 درهم (7.500.000 دولار امريكي) على التوالي لحكومة دبي من الفائض المتراكم. وبناء على ذلك، تم بيان هذا المبلغ كمحول للحكومة في السنة الحالية.

الملحق 2
الافصاح عن أتعاب المجلس وكبار المسؤولين

الافصاح عن المكافآت

يبين الكشف التالي مجموع المكافآت المقبوضة أو المستحقة و المقبوضة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 31 ديسمبر 2008 لأعضاء مجلس الإدارة و كبار المسؤولين في سلطة دبي للخدمات المالية.

مكافآة رئيس مجلس الإدارة و الأعضاء غير التنفيذيين في المجلس:

نطاق الرواتب

المبلغ بالدولار الامريكي				2009 أعضاء مجلس الإدارة	2008 أعضاء مجلس الإدارة
100,001	دولار إلى	150,000	دولار	1	0
150,001	دولار إلى	200,000	دولار	8	5
200,001	دولار إلى	250,000	دولار	2	4
250,001	دولار >			1	1
				12	10

	2009 (دولار)	2008 (دولار)
مبين أعلاه مجموع قيمة اجمالي مكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين	2,363,741	2,202,889

ملاحظات:

1 المكافآة معدة بشكل تناسبي حسب المدة الفعلية للخدمة خلال السنة.

2 تتألف مكافآة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بشكل رئيسي من الأجور السنوية بالإضافة إلى أتعاب حضور الاجتماعات(لاجتماعات مجلس الإدارة ولجانه كاملا).كما يدفع بدل السفر. بلغت الاجور السنوية للتعيين لعام 2009 87,347 دولار امريكي (رئيس مجلس الإدارة 275,000 دولار امريكي) . بلغت أتعاب اجتماعات مجلس الإدارة 6,353 دولار امريكي للاجتماع (لرئيس مجلس الإدارة 12,650 دولار امريكي) .

3 بلغت أتعاب عضوية اللجان خلال العام 2009 6,353 دولار امريكي للجنة (أتعاب رئيس اللجنة 12,705 دولار امريكي) .بلغت أتعاب حضور اجتماعات اللجنة 2,541 دولار امريكي للاجتماع.

4 لا يتقاضى رئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية أتعابا عن عضويته في اللجان أو عن حضور اللجان. لا يتقاضى الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية أتعابا عن عضويته في مجلس الإدارة أو لجان مجلس الإدارة أو حضور اجتماعات مجلس الإدارة أو لجان مجلس الإدارة.

مكافآت الرئيس التنفيذي و كبار المسؤولين:

نطاق الرواتب

المبلغ بالدولار الامريكي	2009 التنفيذيين	2008 التنفيذيين
200,001 دولار إلى 300,000 دولار	0	1
300,001 دولار إلى 400,000 دولار	1	5
400,001 دولار إلى 800,000 دولار	16	12
800,000 دولار <	1	1
	18	19

	2009 (دولار)	2008 (دولار)
مجموع المبلغ الاجمالي لمكافآت المسؤولين التنفيذيين مبينة أعلاه:	10,639,817	10,974,814

تتألف مكافآت المسؤولين التنفيذيين التي يتضمنها الجدول أعلاه مما يلي:

	2009 (دولار)	2008 (دولار)
الرواتب و المكافآت	7,825,372	8,445,078
مزايا وعلاوات آخرى	2,814,445	2,529,736

ملاحظات:

1 الرواتب والمنح تتناسب مع المدة الفعلية للخدمة خلال السنة.

2 البدلات والمزايا الأخرى تشمل بدل السكن، بدل تذكرة، بدل تعليم، قسط تأمين صحي وتأمين على الحياة ومخصص أتعاب نهاية خدمة لسنة 2009.

الملحق 3
الشركات المرخصة في عام 2009

ايه بي إن عمر ولإدارة الأصول (آسيا) المحدودة
ايه جاي ام كابيتال المحدودة
أك بنك (دبي) المحدودة
اليانز ريسك تراسفير ايه جي
رأس المال العربي للاستثمار وشركة تمويل (دبي) المحدودة
ايه اس ايه اس كابيتال المحدودة
بي دي أو تمويل الشركات (الشرق الأوسط) ال ال بي
بلومبرغ تريدبوك أوروبا المحدودة
برج كابيتال العالمية المحدودة
كابيتال انفستمنت انترناشينال (سي أي أي- الإمارات) المحدودة
سيسكو كابيتال دبي المحدودة
كلاركسون لخدمات الاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة
دي شو اند كو الشرق الأوسط المحدودة
ديكون كابيتال (دبي) المحدودة
انعام الدولية المحدودة
يورام بنك آسيا المحدودة
فورتيس بنك (نيدرلاند) ان في
جي ام جي (دبي) المحدودة
جلف مينا للاستثمارات البديلة المحدودة
اتش كاي للخدمات الاستشارية المحدودة
اي دي بي اي بنك ليمتد
اي دي ام (الشرق الأوسط) المحدودة
استثمار العالمية لإدارة الاستثمارات (دبي) المحدودة
كاين المحدودة
كيه كيه آر الشرق الأوسط المحدودة
بنك المشاركة الكويتة التركية (دبي) المحدودة

ليون جيت لإدارة رأس المال (دبي) المحدودة
شركات لوكتون الدولية المحدودة
ام ايه اس كليرسايت المحدودة
مورغان ستانلي لإدارة الثروات الخاصة المحدودة
ان ايه جاي دي للاستثمارات (دبي) المحدودة
نومورا الدولي بي إل سي
شركة واند الشرق الأوسط المحدودة
بالما كابيتال المحدودة
بي ام ايه (الشرق الأوسط) المحدودة
بنك بنجاب الوطني
كيو بي إي للتأمين (أوروبا) المحدودة
ريلايانس كابيتال لإدارة الأصول (المملكة المتحدة) بي ال سي
ساكسو بنك دبي المحدود
سيمونز اند كمباني الدولية المحدودة
ذه بنك اوف نوفا سكوشا
تى في ام كابيتال (الشرق الأوسط) المحدودة
اندريتنج ريسك سيرفسيز (الشرق الأوسط) المحدودة
في تي بي كابيتال بي إل سي
بنك يسر للاستثمار الإسلامي المحدودة
شركة زيورخ للتأمين

يرجى الرجوع إلى موقع سلطة دبي للخدمات المالية الالكتروني للحصول على السجل العام لجميع الشركات المرخصة.

الملحق 4

مزودو الخدمات المساعدة المسجلون في العام 2009

كلايد آند كو ال ال بي
ديلويت لتمويل الشركات المحدودة
هوريزنز اند كولوفيرم
جونز داي
كاي اند ال جيتس ال ال بي
سيمونز اند سيمونز الشرق الأوسط ال ال بي
ستيب دبي بي في
ترينش اند اسوسياتس ال ال بي
فيرس دلتا الدولية المحدودة
ويل، جوتشال اند مانجيز ال ال بي

يرجى الرجوع إلى موقع سلطة دبي للخدمات المالية الالكتروني للحصول على السجل العام لجميع مزودي الخدمات المساعدة.

الملحق 5
مدققون الحسابات المسجلون في عام 2009

كي بي ام جي إل إل بي
اسامة تباراح اند كو – نيكسيا الدولية

يرجى الرجوع إلى موقع سلطة دبي للخدمات المالية الالكتروني للحصول على السجل العام لجميع مدققي الحسابات المسجلون.

الملحق 6

أعضاء مؤسسات السوق المرخصة معترف بها في عام 2009

الأوائل للأوراق المالية، ال ال سي	ناسداك دبي
الفطيم إتش سي للأوراق المالية، ال ال سي	ناسداك دبي
سي بي دي للخدمات المالية، ال ال سي	ناسداك دبي
دويتشه بنك للأوراق المالية، اينك	بورصة دبي للطاقة
الإمارات للأوراق المالية، ال ال سي	ناسداك دبي
جولدمان ساكس الدولية	ناسداك دبي
وود اند كمباني للخدمات المالية، اي .اس	ناسداك دبي

الهيئات المعترف بها في عام 2009

نايسي ليف يو اس، ال ال سي

الملحق 7
مذكرات التفاهم

مذكرات التفاهم متعددة الأطراف	
اياسكو	
بوكا	التعاون والرقابة على الاسواق المستقبلية ومؤسسات المقاصة
مذكرات التفاهم ثنائية الأطراف	
استراليا	لجنة الأوراق المالية والاستثمارات الاسترالية (ASIC)
بلجيكا	لجنة الأعمال المصرفية والتمويل والتأمين (CBFA)
الصين	لجنة الأعمال المصرفية الصينية التنظيمية (CBRC)
الصين	لجنة الأوراق المالية التنظيمية (CSRC)
قبرص	لجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC)
دبي	شرطة دبي
دبي	دائرة النيابة العامة
مصر	هيئة سوق رأس المال (CMA)
فرنسا	بنك فرنسا
المانيا	(BaFin) Bundesanstalt fur Finanzdienstleistungsaufsicht
اليونان	لجنة هيلينك لأسواق رأس المال (HCMC)
جيرنسي	لجنة الخدمات المالية (FSC)
هونغ كونغ	لجنة الأوراق المالية والسلع المستقبلية (SFC)
ايسلنده	سلطة الاشراف المالي في ايسلنده (FME)
الهند	مجلس الأوراق المالية والبورصات في الهند (SEBI)
آيرلنده	سلطة الخدمات المالية التنظيمية الايرلندية
آيل اوف مان	لجنة الخدمات المالية (FSC)
آيل اوف مان	سلطة التأمين والمعاشات (IPA)
اليابان	سلطة الخدمات المالية اليابانية (JFSA)
جيرسي	لجنة جيرسي الخدمات المالية (JFSC)
الاردن	لجنة التأمين
الاردن	المصرف المركزي في الاردن

كوريا	لجنة الرقابة المالية (FSC)
لوكسمبورغ	لجنة مراقبة القطاع المالي (CSSF)
ماليزيا	لجنة الأوراق المالية (SC)
ماليزيا	بنك نيجارا
مالطا	سلطة الخدمات المالية في مالطا
هولنده	سلطة الأسواق المالية (AFM)
هولنده	دي نيدرلاندشي بنك (DNB)
نيوزيلنده	لجنة الأوراق المالية (NZSC)
عُمان	هيئة سوق رأس المال (CMA)
سنغفورة	هيئة المالية السنغفورية (MAS)
جنوب افريقيا	مجلس الخدمات المالية (FSB)
جنوب افريقيا	البنك الاحطياطي الجنوب افريقي
السويد	فينانسكتنون (FI)
سويسرا	لجنة الأعمال المصرفية ألفدرالية السويسرية (SFBC)
تايوان	لجنة الرقابة المالية الصينية (FSC)
تايلاند	لجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC)
تركيا	مجلس أسواق رأس المال (CMB)
تركيا	مجلس التنظيم والاشراف على الأعمال المصرفية في تركيا (BDDK)
الإمارات العربية المتحدة	المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة (CBUAE)
الإمارات العربية المتحدة	وحدة مواجهة غسل الأموال والحالات المشبوهة التابعة للمصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة
الإمارات العربية المتحدة	هيئة الإمارات للأوراق المالية والسلع (SCA)
المملكة المتحدة	هيئة الخدمات المالية (FSA)
الولايات المتحدة	لجنة تجارة السلع والعقود المستقبلية (CFTC)
الولايات المتحدة	الاحتياطي الاتحادي، مكتب مدقق العملة (OOC)، مؤسسة تأمين الودائع الاتحادية ومكتب الاشراف على الترشيد الإقتصادي (OTS)

الملحق 8
التشريعات ذات العلاقة بسلطة دبي للخدمات المالية

القوانين الاتحادية

تعديل دستور الإمارات العربية المتحدة

القانون الاتحادي رقم 8 لسنة 2004: بشأن المناطق الحرة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة

المرسوم الاتحادي رقم 35 لسنة 2004: بشأن تأسيس مركز دبي المالي العالمي، منطقة مالية حرة في دبي، مرفقا به قراري مجلس الوزراء

القوانين المحلية لإمارة دبي

قانون دبي رقم 9 لسنة 2004: القانون بشأن تأسيس مركز دبي المالي العالمي

القانون المحلي رقم 12 لسنة 2004: بتأسيس السلطة القضائية في مركز دبي المالي العالمي

قوانين مركز دبي المالي العالمي بإدارة سلطة دبي للخدمات المالية

القانون التنظيمي 2004

قانون الأسواق 2004

قانون تنظيم الأعمال المالية الإسلامية 2004

قانون الاستثمار الجماعي 2006

قانون ائتمان الاستثمارات 2006

نماذج كتيب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية

عام (GEN)

الترخيص (AUT)

الرقابة (SUP)

تنفيذ القوانين (ENF)

مزاولة العمل (COB)

أعمال التأمين – الاحترازية (PIN)

أعمال الاستثمار، التأمين الوساطة والأعمال المصرفية – الاحترازية (PIB)

مكافحة غسل الأموال (AML)

الأعمال المالية الإسلامية (ISF)

قواعد الأوراق المطروحة (OSR)

قواعد تأسيس الأسواق المرخصة (AMI)

قوانين الاعتراف (REC)

قانون استقرار الأسعار (PRS)

مزودو الخدمات المساعدة (ASP)

قواعد الاستثمار الجماعي (CIR)

قواعد الاضطلاع (TKO)

المصطلحات (GLO)

قواعد الرسوم (FER)

مكاتب التمثيل (REP)

كتيب مصادر سلطة دبي للخدمات المالية

نموذج العوائد الاحترازي (PRU)

نماذج الطلبات والإعلانات (AFN)

الملحق 9
المصطلحات

مؤسسات المحاسبة والتدقيق للمؤسسات الإسلامية المالية	AAOIFI
اللجنة الاقليمية في افريقيا والشرق الأوسط	AMERC
مزودو الخدمات المساعدة	ASP
مكافحة غسل الأموال	AML
الشركات المرخصة	AF
مؤسسات السوق المرخصة	AMI
بنك التسويات الدولية	BIS
لجنة بازل للرقابة المصرفية	BCBS
البرازيل وروسيا والهند والصين	BRIC
معهد تشارترد لتنمية الموظفين	CIPD
مجموعة ضباط الامتثال	CONG
مكافحة تمويل الإرهاب	CTF
سلطة دبي للخدمات المالية	DFSA
مركز دبي المالي العالمي	DIFC
سلطة مركز دبي المالي العالمي	DIFCA
بورصة دبي للطاقة	DME
نظام الحيطة للإبلاغ الالكتروني	EPRS
هيئة الإمارات للأوراق المالية والسلع	SCA
قوة المهام المالية	FATF
محكمة الأسواق المالية	FMT
مجلس التعاون الخليجي	GCC
مجلس معايير المحاسبة الدولية	IASB
الرابطة الدولية لمراقبي التأمين	IAIS
مجلس التدقيق وضمان المعايير	IAASB
المجلس الدولي للمعايير مبادىء المحاسبين	IESBA

المنتدى الدولي للهيئات التنظيمية المستقلة لتدقيق الحسابات	IFIAR
المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية	IOSCO
مجلس الخدمات المالية الإسلامية	IFSB
أعرف عميلك	KYC
مذكرة تفاهم	MoU
الشرق الأوسط وشمال افريقيا وجنوب آسيا	MENASA
اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال	NAMLC
منظمة التعاون الإقتصادي والتطوير	OECD
هيئة تنظيم مركز قطر المالي	QFCRA
المدققون المسجلون	RA
اللجنة التنظيمية للإستئناف	RAC
نظام المعلومات التنظيمية	RIS
قادة الغد التنظيميون	TRL
الإمارات العربية المتحدة	UAE
المصرفا المركزي للإمارات العربية المتحدة	CBUAE

الملحق 10
بيانات الاتصال

عنوان المكاتب

الدور 13
الجناح الغربي
ذه جيت
مركز دبي المالي العالمي

العنوان البريدي

ص ب 75850
دبي
الإمارات العربية المتحدة
هاتف 1500 362 4(0) 971+
فاكس 0801 362 4(0) 971 +

الاستفسارات العامة عبر الهاتف أو البريد الالكتروني info@dfsa.ae

لمزيد من المعلومات وللبقاء على اطلاع على آخر المستجدات يرجى زيارة الموقع الالكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية على العنوان www.dfsa.ae

لطلب المعلومات: info@dfsa.ae
الموقع الإلكتروني: www.dfsa.ae
هاتف: 1500 362 4(0) 971 +